الجامعة الإسلامية – غزة
عمـــادة الدراسات العليـــا
كليـــــــــة التـــــجارة
قسم المحاسبـــة والتمويل

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة

إعـــــداد الطالـــــب
أسامة محمود موسى

تحت إشراف الدكتور
عصام محمد البحيصي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

(بحث تكميلي)- كلية التجارة- قسم المحاسبة والتمويل

1431هـ - 2010م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

{ قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

(سورة الأنعام، الآية 162)

{ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّـــــذِينَ لَا يَعْلَمُـــــــونَ }

(سورة الزمر، الآية 9)

صدق الله العظيم

إهـــــــــــــداء

إلي بهجة القلب والنجمة التي تلمع في ليل همي... الملاك الساهر التي تحنـــو علي بأنفاس العبير ويقف على باب فردوسي... التي علمتني فلسفة الدنيا تبنى على التضحيات والفداء... نبع الحنان والمحبة والعطاء... الكلمة الأولى... أمي الحنونة.

إلي النبراس المضيء وسندي الحنون... الذي رطـــب أذنـــي بترتيـــل القـــران فأشعرني أن كل الكون آذان... وعلمني ما كنت أجهله ولم تدونه في صـــفحاتها الكتب... وبعذب كلماته زاد من طرف اللسان حلاوةً...الشمعة التي تحترق لتنير لنا الطريق... أبي الغالي.

إلى العم المكافـــــح والمضحي... الذي سكب مياه دعمه على بذرة الابن فأنبتت وبدأت تثمر... فكـــــــان له الفضل من بعد الله ســبحانه وتعالى.

إلى روح العمة والأم الطاهـــــرة التي وهبتني روحها رسالةً للحنان...وعلمتنا كلماتها معنى الوفاء...التي طالما مدت لي يد العون والمســـــــــاعدة.

إلى من تسكب الحب صلاة وتزرع الدنيا ورداً وســنابل... النـــور الـــذي أنـــار دربي...نبع الحنان... مثل التضحية والعطاء والوفاء... رفيقة دربي... زوجتي الغالية.

إلى الدموع التي تنهمر فرحاً لسنبلة أملهم أن تنبت يوماً سنابل... هبة الرحمن ونور الإيمان... من أعتصر حباً لأمنحه قدرة على البقاء... أمل المستقبل وفلذة كبدي...ابني الغالي.

إلى إشراقة الصباح شركائي في العطاء والمثـــابرة إخوانـــــــي وأخواتـــــــي الأعزاء.

راجياً من الله أن يحتسب أجر هذا العمل في ميزان حسناتهم.

شـــــكر وتقـــــدير

الحمد لله رب العالمين أهل المجد والثناء والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين أما بعد،

فإنني أشكر الله العلي القدير أولاً وأخيراً على توفيقه بإتمام هذه الرسالة، فهو - عزوجل – أحق بالشكر والثناء وأولى بهما، فالحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا الجهد المتواضع، فإن أخطأت فمن نفسي، وإن أصبت فمن الله وحده، وما توفيقي إلا من الله تعالى.

وانطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " ، فلقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على أيديهم لخدمة الإسلام والمسلمين، حيث يقول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "... ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه ".

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور/ عصام البحيصي المشرف على الرسالة، والذي لم يبخل على بالجهد والتوجيه فكان نعم الأخ الموجه والمرشد، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور/ يوسف عاشور مدير الدراسات العليا بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، والى الدكتور/ عمر الجعيدي المحاضر بالكلية الجامعية بغزة، على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، والحكم عليها، وإثرائها بملاحظاتهما السديدة رغم أعبائهما الأكاديمية، والإدارية سائلاً الله – عزوجل - أن يديم عليهما موفور الصحة والعافية وأن يجزيهما عني خير الجزاء، انه سميع مجيب.

والشكر موصول لكل من رئيس مجلس إدارة بنك فلسطين (م.ع.م) والمدير العام المرحوم الدكتور هاني الشوا، والى المدير العام هاشم الشوا، والى نائبه، ومساعديه، والمدير التنفيذي، والى رؤساء الدوائر، ومدراء الفروع، والى أسرة بنك فلسطين (م.ع.م) كل باسمه ولقبه.

ووفاءً وتقديراً واعترافاً بالمعاونة التي قدمها لي الكثير من المخلصين الصادقين أفراداً ومؤسسات أثناء البحث، والذين لا يتسع المقام لذكرهم بأسمائهم، يطيب لي أن أقدم الشكر الجزيل لكل من عاون وساهم في إخراج هذا العمل الأكاديمي من طور التفكير إلى الواقع العملي لكي يرى النور، أسأل الله أن تكون جهود هؤلاء في سجل حسناتهم يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا، فوفق الله الجميع لما فيه خيري الدنيا والآخرة انه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

قائمـــــــة المحتـــــويات

الموضوع		الصفحة
	- الآية الكريمـــــــة.	أ
	- الإهـــــــــــداء.	ب
	- شـــكر وتقديـــــــر.	ج
	- قائمـــة المـــحتويات.	د
	- قائمـــة الجـــــداول.	ز
	- قائمـــة الأشـــــكال.	ي
	- قائمـــة الملاحـــــق.	ي
	- ملخص الدراســـــة.	ك
الفصل الأول: مدخل الدراسة		
أولاً/	المـــقدمـــــــــة.	**2**
ثانياً/	مشكلة الدراســـة.	**4**
ثالثاً/	فرضيات الدراسة.	**5**
رابعاً/	متغيرات الدراسة.	**5**
خامساً/	أهداف الدراســـة.	**5**
سادساً/	أهميـــة الدراســـة.	**6**
سابعاً/	الدراســـات السابقة.	**6**
الفصل الثاني: واقع السياسات الائتمانية في النظام المصرفي الفلسطيني		
المبحث الأول	**النظام المصرفي الفلسطيني.**	**15**
	مقدمة.	**15**
	البنوك التجارية في فلسطين.	**15**
	مصادر تمويل المصارف التجارية.	**16**
	وظائف المصارف التجارية.	**20**
	تطورات القطاع المصرفي.	**21**
	الميزانية الموحدة للمصارف التجارية.	**21**
	مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني.	**23**
	الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور).	**24**

	التسهيلات الائتمانية المباشرة.	26
	مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني.	28
المبحث الثاني	**السياسات الائتمانية.**	30
	مقدمة.	30
	سياسة البنوك الائتمانية.	32
	تعريف السياسة الائتمانية.	32
	الفرق بين الإستراتيجية الائتمانية والإجراءات الائتمانية.	33
	ملامح السياسة الائتمانية.	33
	الموقع التنظيمي لقسم التسهيلات.	34
	العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية.	35
	أركان السياسة الائتمانية.	38
	السياسة الائتمانية ودورها في إدارة مخاطر الائتمان.	39
	الائتمان المصرفي.	43
	أنواع الائتمان المصرفي.	44
	المواصفات المطلوب توافرها في مسئول الائتمان المصرفي.	45
	محددات الطلب والعرض على الائتمان المصرفي.	45
	العوامل المحددة لقرار منح الائتمان في المصارف التجارية.	47
	مراحل تقديم طلب الائتمان.	53
	الفصل الثالث: دور المعلومات المحاسبية في منح الائتمان	
المبحث الأول	**المعلومات المحاسبية.**	58
	مقدمة.	58
	المحاسبة كنظام للمعلومات.	59
	مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات.	60
	سمات المحاسبة كنظام للمعلومات.	61
	خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات.	64
	مفهوم المعلومات المحاسبية.	65
	أهمية المعلومات المحاسبية.	66
	خصائص المعلومات المحاسبية.	68

	معايير جودة المعلومات المحاسبية.	71
	مستخدمو المعلومات المحاسبية.	73
المبحث الثاني	**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الائتماني.**	75
	مقدمة.	75
	مفهوم اتخاذ القرار.	75
	أنواع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار.	76
	مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار.	77
	وسائل جمع المعلومات.	78
	دور المعلومات في اتخاذ القرار الائتماني.	79
	الفصل الرابع: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.	
المبحث الأول:	**الإطار المنهجي وإجراءات الدراسة.**	81
أولاً/	منهج الدراسة.	81
ثانياً/	الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.	81
ثالثاً/	مجتمع الدراسة.	82
رابعاً/	عينة الدراسة.	82
خامساً/	مصادر جمع المعلومات.	89
سادساً/	أداة الدراسة.	89
سابعاً/	بناء أداة الدراسة.	89
ثامناً/	صدق أداة الدراسة.	90
تاسعاً/	إجراءات تطبيق الدراسة.	96
عاشراً/	المعالجات الإحصائية.	96
المبحث الثاني:	**نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.**	97
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.	
أولاً/	النتائج.	127
ثانياً/	التوصيات.	128
	- المراجع.	130
	- الملاحق.	140

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1.	الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين للفترة (98م- 2007م).	22
2.	مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي للفترة (2004م- 2007م).	23
3.	توزيع الودائع غير المصرفية للفترة (2006م- 2008م).	25
4.	توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة (2006م- 2008م).	27
5.	مؤشرات أداء القطاع المصرفي الفلسطيني للفترة (2006م- 2008م).	28
6.	مجموعة العوامل المؤثرة على قرار وسياسة الائتمان.	53
7.	فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية.	74
8.	توزيع عينة الدراسة تبعاً للبنوك التجارية العاملة في قطاع غزة.	82
9.	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	83
10.	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	83
11.	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.	84
12.	توزيع عينة الدراسة حسب متغير جنسية البنك.	84
13.	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نشاط البنك.	85
14.	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان العمل.	85
15.	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي.	86
16.	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.	86
17.	هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات.	86
18.	المعلومات المالية التي تطلب من الشركات طالبة الائتمان والمتعلقة بالفترة.	87
19.	القوائم المالية المطلوبة من الشركات طالبة الائتمان.	87
20.	المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية.	88
21.	هل يتم الاعتماد على التكلفة التاريخية ام يتم تعديلها للوصول للسوقية.	88
22.	خيارات عدم توفر بيانات مالية للشركات طالبة الائتمان.	89
23.	جدول مقياس الإجابة على الفقرات.	90
24.	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (القدرة الإيرادية للعميل).	91

25.	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (التدفقات النقدية للعميل).	92
26.	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (المؤشرات والنسب المالية للعميل).	93
27.	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل).	93
28.	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.	94
29.	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية).	95
30.	معامل الثبات (طريقة ألفا وكرونباخ).	95
31.	ترميز إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي.	97
32.	اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov).	99
33.	تحليل فقرات المحور الأول (القدرة الإيرادية للعميل).	100
34.	تحليل فقرات المحور الثاني (التدفقات النقدية للعميل).	104
35.	تحليل فقرات المحور الثالث (المؤشرات والنسب المالية للعميل).	107
36.	تحليل فقرات المحور الرابع (الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل).	109
37.	أسباب عدم طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان.	111
38.	معامل الارتباط بين تحليل القدرة الإيرادية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية.	112
39.	معامل الارتباط بين تحليل التدفقات النقدية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية.	112
40.	معامل الارتباط بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية.	113
41.	معامل الارتباط بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وترشيد القرارات الائتمانية.	113
42.	نتائج اختبار (t) للفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى الجنس.	115
43.	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي.	116

44.	اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى إلى المؤهل العلمي.	116
45.	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة.	118
46.	اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى لسنوات الخبرة.	118
47.	نتائج اختبار (t) للفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى جنسية البنك.	119
48.	نتائج اختبار (t) للفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى طبيعة نشاط البنك.	120
49.	نتائج اختبار (t) للفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى مكان العمل.	122
50.	نتائج اختبار (t) للفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي.	123
51.	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر.	125
52.	اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى إلى العمر	125

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	المحاسبة كنظام للمعلومات.	63
2	الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية.	71
3	مراحل عملية اتخاذ القرار.	75

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة.	141
	أداة الدراسة في صورتها النهائية.	142
2	قائمة بأسماء المحكمين ووظائفهم.	148
3	تسهيل مهمة الباحث في توزيع الاستبانات.	149

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية، حيث طبقت الدراسة على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، وكذلك التعرف على مدى وجود فروق في الدراسة موضع البحث وفقاً لمتغير (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر، جنسية البنك، طبيعة نشاط البنك، مكان العمل)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية ومدراء الفروع والمراقبين في البنوك التجارية في قطاع غزة والبالغ عددها (34) فرعاً ومكتب.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، وكذلك كانت أداة الدراسة عبارة عن استبانه طبقت على أساس اسلوب الحصر الشامل مقدارها (102) موظفاً وموظفة، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات وتفسيرها.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها:

1. بأن البنوك تقوم بالاستعلام عن العملاء من خلال برنامج الأخطار المصرفية .
2. التعرف على مصادر التمويل والدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان.
3. يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترات مالية سابقة.
4. تقوم البنوك بإعداد نسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل للتعرف على مقدرته الإيرادية.
5. تقوم البنوك بتحليلات الرافعة المالية للعلاقة بين حجم رأس المال والديون.
6. وجود بعض البنوك التي لا تطلب معلومات محاسبية في بعض الأحيان وذلك لعدم وثوقها في القوائم المقدمة، أو أن المعلومات المحاسبية غير متاحة، أو غير كافية.

ومن أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة:

1. تأهيل كادر لديه الخبرة على تحليل المعلومات المحاسبية بالتدريب لترشيد السياسات الائتمانية.
2. ضرورة إلزام البنوك الشركات بتقديم معلومات مدققة يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها.
3. تحمل سلطة النقد مسؤوليتها في توفير المناخ المناسب بالرقابة الفعالة وتنفيذ تعليماتها.
4. ضرورة التحول من فلسفة السياسات الائتمانية القائمة على الشخصية إلى الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد السياسات الائتمانية.
5. ضرورة العمل على وجود نظام قضائي متخصص في الأمور المالية لفض النزاعات.

Abstract

This study aimed to identify the role of accounting information in the rationalization of credit policies, where the study was applied on commercial banks operating in the Gaza Strip, and to identify the extent of differences in the study in question, in reference to the variables (sex, job title, qualification, years of experience, age , the nationality of the bank, the nature of the bank's activities, the workplace), and the population of the study of all employees in the department of credit facilities and branch managers and observers of the commercial banks in the Gaza Strip's (34) branches and offices.

The researcher used the descriptive analytical approach to reach the results of the study. The study tool was a questionnaire applied on the basis of a comprehensive coverage of (102) employees who have been using the statistical analysis SPSS for data analysis and interpretation.

The study concluded a set of results:

1. Banks are querying customers through the banking risks program.
2. Identifying sources of funding and expected income for the client before receiving credit.
3. Relying on the statement of cash flows in measuring the performance of the client prior financial periods.
4. Banks prepare analyzed financial ratios of the financial position of the client to identify the ability of repayment.
5. Banks conduct financial leverage analysis to identify the relationship between the size of capital and debt.
6. There are some banks that do not request accounting information in some cases because there is no confidence in the lists provided, or that the accounting information is unavailable, or inadequate.

The main recommendations of the study:

1. Rehabilitating a staff that has the experience to analyze accounting information to streamline the training credit policies.
2. Working on committing companies and banks to provide solid information that can be trusted and relied upon.
3. The Monetary Authority should take responsibility in providing the appropriate atmosphere for the implementation of effective control instructions.
4. Need to shift from the philosophy of credit policies based on personal information to rely on accounting information as a basis for the rationalization of credit policies.
5. The need to work on the judicial system specializing in financial matters to resolve disputes.

الفصل الأول

مدخل الدراسة

أولاً/ المقدمـــــــــــــــــــة
ثانياً/ مشكلة الدراســـــــــــــة
ثالثاً/ فرضيات الدراســـــــــــــة
رابعاً/ متغيرات الدراســـــــــــــة
خامساً/ أهداف الدراســـــــــــــة
سادساً/ أهميـــة الدراســـــــــــــة
سابعاً/ الدراســـــات السابقـــــــــة

أولاً/ مقدمـــة:

تعتبر الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية المعاصرة لما لها مـــن دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة دفة الاقتصاد على المستوى المحلي والعـــالمي، وفـــي مختلـــف الأصعدة والميادين التنموية والاستثمارية (**الزبيدي، 2002م**)، وتعد القرارات الائتمانية حجـــر الزاوية في الخطط الإستراتيجية للنظام المصرفي فيما يتعلق بقرار منح الائتمان كونها تشتمل على الأسس والمعايير، وشروط ونطاق وسلطات وأنواع الائتمان المصرفي، مما يجعل منهـــا إحدى المرتكزات في أداء وظيفة الرقابة على منح الائتمان المصرفي، سواء كانت داخليـــة أم خارجية (**ارشيد وجودة، 1999م**)، كما يمكن أن تشكل مرتكزاً في رسم الـــسياسات المـــساندة والبديلة، واتخاذ الخطوات التصحيحية على صعيد السياسات الاقتصادية والماليـــة والنقديـــة، وهذا ينبع من كون السياسة الائتمانية الجيدة يجب أن تقدم على أســـس موضـــوعية ومناســـبة للظروف والإمكانيات التمويلية والتنظيمية والفنية للنظام المصرفي التي تخدمـــه، وأن تكـــون مناسبة أيضاً للبيئة والمناخ الاقتصادي والتجاري والقانوني الذي يعمل فيها، مما يخلـــق بينهـــا وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة علاقات تستحق الدراسة والتحليل، باعتبار ذلك من أهـــم الخطوات الوقائية للحد مـــن المخـــاطر الائتمانيـــة، ولـــضمان فعاليـــة الـــسياسة الائتمانيـــة (**السيسي،1998م**).

ويعتبر الائتمان المصرفي من أكثر الفعاليـــات المـــصرفية جاذبيـــة لإدارة البنـــوك التجارية والمؤسسات الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقـــت يعتبـــر مـــن أكثـــر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على البنك والمؤســـسات الماليـــة الوســـيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الكبر من الأرباح، وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مـــالي، كمـــا يعتبـــر الائتمـــان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخـــاطر متعـــددة قـــد تؤدي إلى انهيارها (**عيـــسى، 2004م**)، ولا يزال ينظر إلى الائتمان المصرفي كونـــه مقـــدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد والشركات من البنوك التجاريـــة والمؤســـسات الماليـــة الأخرى لتمويل عمليات رأس المال، ولفترة زمنية مقابـــل كلفـــة يتحملهـــا هـــؤلاء الأفـــراد والشركات، بسبب ذلك الاستخدام ونظراً لكون المصدر الرئيسي للائتمان هـــو البنـــك شـــاع تسميته بالائتمان المصرفي (**الزبيدي، 2002م**).

ونظراً للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية على قرار منح التسهيلات الائتمانية فقد اهتمت المصارف بتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها مورداً أساسياً تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها الائتمانية (**القطناني، 1999م**)، ويجب التفرقة بين المعلومات المحاسبية والبيانات المحاسبية حيث أن البيانات عبارة عن مجموعة حقائق منعزلة لا تفيد في عملية اتخاذ القرارات أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات أعدت بأسلوب يسمح بأن يبنى عليها رأي أو أن يتخذ القرار وفقاً لها. (**حسين، 1997م**)، ومما لا شك فيه أن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها قرار منح الائتمان من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات، حيث أن سلامة وفعالية القرار يتوقف على سلامة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها. (**جمعة، وآخرون، 2003م**).

إن الائتمان الذي يقدمه القطاع المصرفي يشكل عنصراً مهماً لدعم النمو والتقدم، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعمل على زيادة التشغيل، وتخفيض البطالة، ورفع الإنتاجية، ومن ثم الازدهار والرخاء الاجتماعي لأنه أكثر ربحاً من الخيارات الأخرى، (**العبادي، 1997م**). وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي الفلسطيني فانه من الملاحظ أن الائتمانات المقدمة من البنوك الفلسطينية كانت على شكل جاري مدين وشكلت نسبة (53%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة للعملاء لعام (2000م) (**سلطة النقد الفلسطينية، 2001م**)، ومن الملاحظ أيضاً أن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء قد انخفض لدى مجمل المصارف العاملة في فلسطين، حيث بلغ حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة (1220) مليون دولار في عام (2001م) مقارنة مع حجم الودائع والتي قيمتها (33989) مليون دولار لنفس العام، وبذلك تكون نسبة التسهيلات المباشرة مقارنة بحجم الودائع ما يقارب من (35.9%)، وانخفضت هذه النسبة في عام (2002م) حيث بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الودائع (27.9%)، وارتفعت نسبتها بعد ذلك في عام (2003م) لتصل (29.6%)، واستمرت بالارتفاع إلى نهاية عام (2006م) لتصل إلى (43.7%)، وفي عام (2007م) انخفضت نسبتها إلى (33.3%) من حجم الودائع (**سلطة النقد الفلسطينية،2007م**)، مع العلم أن النسبة الدنيا التي يتطلع أن تكون عليها هي (40%) فأكثر (**مقداد، 2004م**)، في حين وصلت في الدول المجاورة مثل الأردن، وإسرائيل إلى (70%) من الودائع (**أبو الرب، 2003م**)، ومن الملفت للنظر ارتفاع مخصص الديون المشكوك فيها خلال عام (2002م) ليصل إلى (249777) دولار مقارنة بعام (2001م) والذي بلغ (178343) دولار، أي بنسبة زيادة (40%)، والذي يدل على أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى الارتفاع الملحوظ في مخصص الديون المشكوك فيها (**المراقب الفلسطيني، 2004م**).

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى ونتيجة للممارسات الإسرائيلية من تدمير البنية التحتية، وعزل المناطق الفلسطينية فقد تراجع الاستثمار الإجمالي للقطاع الخاص إلى (40%)، وتراجع بنفس الوقت حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص بنسبة (9.3%) (**المراقب الفلسطيني، 2002م**).

ولا شك أن أهدافاً بهذه الأهمية تستدعي اهتماماً خاصاً على حسن توجيه مسار الائتمان خوفاً من منحه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الائتمان على القطاعات الرئيسية والإنتاجية، ولذلك هناك حاجة لإتباع أساليب مختلفة في الحصول على المعلومات المحاسبية الدقيقة، والفعالة المرتبطة بترشيد قرار منح الائتمان، وبالرغم مما لحق بالاقتصاد الفلسطيني من تدمير إلا أن عملية التنمية في فلسطين يجب أن تستمر، وذلك بالاعتماد وبصورة أكبر على الموارد الذاتية وتحفيز الاستثمار الخاص في فلسطين، ففي ظل هذه الظروف المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى جهاز مصرفي يضخ الموارد المالية على أسس علمية سليمة.

ثانياً/ مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود تراجع في حجم التسهيلات الائتمانية والتمويلية المقدمة لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بصفة عامة، وفي قطاع غزة بصفة خاصة، وعدم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية، لاسيما وأن منح الائتمان يشكل مجال الاستخدام الرئيسي لأموال البنوك التجارية لأنها أكثر ربحية إذا ما قورنت بالخيارات الأخرى، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي:

ما هو دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ؟

ثالثاً/ فرضيات الدراســة:

1. لا توجد علاقة ارتباطيه بين تحليل القدرة الإيرادية النقدية لأنشطة العميــل وترشــيد القرارات الائتمانية.
2. لا توجد علاقة ارتباطيه بين تحليل التدفقات النقدية لأنشطة العميل وترشيد القــرارات الائتمانية.
3. لا توجد علاقة ارتباطيه بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل وترشــيد القرارات الائتمانية.
4. لا توجد علاقة ارتباطيه بين الاعتماد على المعلومات المحاســبية للعميــل وترشــيد القرارات الائتمانية.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) فــي آراء عينــة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية علــى البنــوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى كل من متغير (الجنس، المؤهــل العلمــي، سنوات الخبرة، جنسية البنك، طبيعة نشاط البنك، مكان العمــل، المــسمى الــوظيفي، العمر).

رابعاً/ متغيرات الدراســة:

1. **المتغير التابع/** ترشيد السياسة الائتمانية.
2. **المتغيرات المستقلة/**
   - تحليل القدرة الإيرادية .
   - تحليل التدفقات النقدية.
   - تحليل المؤشرات والنسب المالية.
   - الاعتماد على المعلومات المحاسبية.

خامساً/ أهداف الدراســة:

يمكن صياغة الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها كما يلي:

1. التعرف على السياسة الائتمانية الحقيقية في البنوك التجارية العاملــة فــي فلــسطين ومدى اعتمادها على المعلومات المحاسبية.
2. التعرف على معايير منح الائتمان ومدى التزام الجهات طالبة الائتمان بها.
3. التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة فــي فلــسطين علــى المعلومــات المحاسبية كأداة لترشيد السياسة الائتمانية الفعالة.

سادساً/ أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه، كما تبرز أهميته من المجال الذي ستتناوله الدراسة وهو القطاع المصرفي، حيث يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في فلسطين، وعليه تكمن أهمية الدراسة بأنها تعالج أحد المواضيع الاقتصادية المتصلة بشكل مباشر بالمعلومات المحاسبية للوقوف على مدى فاعليتها في ترشيد السياسات الائتمانية، الأمر الذي يؤدي إلى الكشف عن مواطن الضعف والقصور في هذه السياسة بغرض اعتماد ما يلزم من إجراءات لتفعيل دورها، وبالتالي المساعدة في تقديم صورة واضحة للسياسات المثلى مما يؤدي لرفع كفاءة العمل المصرفي، وزيادة الدور المطلوب من المصارف القيام به دعماً لمسيرة التنمية في فلسطين.

سابعاً/ الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرار منح الائتمان من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، وخاصة في ظل الظروف الصعبة والشائكة، وفي ظل زيادة عدد البنوك في الأراضي الفلسطينية، وزيادة الخدمات المقدمة من البنوك كماً ونوعاً ونموها، إلا أن مقدار النمو في الائتمان المقدم لم يبلغ النسبة المتوقعة لعوامل عديدة، ولقد حظي موضوع منح السياسات الائتمانية باهتمام كبير من بعض الباحثين، نظراً لما تشكله من مخاطر جسيمة في حالة عدم منحها بدون قاعدة معلومات، فتباينت أراء الباحثين حول منح الائتمان فمنهم من ركز على عوامل معينة، في حين أولى البعض عوامل أخرى أهمية أكبر، إلا أنها لم تتطرق لدور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية في البيئة الفلسطينية.

دراسة حمزة (2007م).

"**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية**"، وهدفت الدراسة إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي، واختبار مدى التجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات، ولقد قام الباحث باستقراء تحليلي لنتائج الدراسات السابقة لتأصيل الجوانب العلمية للبحث في الفترة من (1995م-2003م)، وإجراء تحليل كمي لنوعية كل من التقارير والمعلومات التي تفصح عنها هذه الشركات والتي يعتمد عليها

المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وخلص الباحث إلى وجود تباين بيت الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وفي نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة.

دراسة أبو معمر (2006م).

"**تقييم التسهيلات الائتمانية في فلسطين من وجهة نظر أصحاب ومدراء الشركات**"، حيث تناولت جودة وموضوعية التسهيلات الائتمانية المقدمة، ومدى قيام البنوك بإعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات المزمع تمويلها في فلسطين، بالإضافة إلى دور البنوك في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من وجهة نظر أصحاب ومدراء الشركات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانه تم توزيعها على (550) من أصحاب ومدراء الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج:

1. ارتفاع جودة الخدمات المصرفية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة حيث كان الأكثر جودة تلك المقدمة للقطاع الزراعي يليه التجاري.
2. يقدم قطاع المقاولات ضمانات موضوعية أكثر من بقية القطاعات.
3. تتعامل البنوك مع طلبات الائتمان المقدمة ببطء وخاصة قطاع الخدمات.
4. لا تقوم البنوك بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المراد تمويلها.
5. يعتقد أصحاب ومدراء الشركات أن البنوك تقوم بدورها التنموي خاصة في مجال قطاع الإنشاءات وقطاع الخدمات.

دراسة الحسين (2006م).

"**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية**"، حيث تناولت أهم العوامل المؤثرة على الإدارة عند اتخاذ قرار التمويل، وما مدي فعالية إستخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار، ونبعت مشكلة البحث من أن المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة في عملية إتخاذ قرار منح التمويل أو قد تتعرض إلي مخاطر مالية عند إتخاذ هذا القرار وذلك بسبب إعتمادها على بيانات ومعلومات محاسبية قد لاتتصف بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ناحية أخري الحكم على جدارة المقترض الائتمانية لا تعتمد علي السرد النظري فقط، أو أمر يعتمد على الخبرة الشخصية لفاحص الائتمان ومتخذ القرار، وإنما تخضع لكثير من البحث والتحليل المقترن بمؤشرات التحليل والمعلومات والحسابات الختامية لنشاط المقترض، والتي تتطلب مهارة شخصية وعلمية لفاحص وصانع القرار الائتماني، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن البت في طلب التمويل لا يعتمد فقط على الأرقام أو المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية لنشاط العميل،

وإنما يتطلب الحصول على معلومات أخري مثل سوق السلعة والظروف الاقتصادية، والسياسات النقدية والتمويلية وغيرها، أيضاً قلة الكوادر البشرية المؤهلة وعدم تواجدها بالقدر الكافي يزيد من مخاطر عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ قرار منح التمويل.

دراسة نصار (2005م).

"**العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة**"، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التطابق والاختلاف فيما بين المصارف التجارية والإسلامية من حيث استخدام تلك العوامل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع الظاهرة موضع الدراسة، حيث اشتملت عينة الدراسة على (150) موظفاً في التسهيلات الائتمانية، اختيرت بطريق الحصر الشامل للمشاركين في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان في المصارف التجارية والإسلامية في قطاع غزة، وتوصلت لعدة نتائج أهمها:

1. المصارف التجارية والإسلامية تختلف جوهريا في بعض العوامل المتعلقة (مقدرة العميل على السداد، الضمانات، المصرف، الائتمان).
2. المصارف التجارية والإسلامية تتفق حول بعض العوامل المتعلقة (بشخصية العميل، رأس مال العميل، القدرة على توليد الأرباح، الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة).
3. المصارف التجارية والإسلامية لا تختلف جوهرياً فيما بينها حول الأهمية النسبية لمجموع العوامل المكونة لاستبانة الدراسة، فقد ركز كل منها على العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان في المرتبة الأولى، وبشخصية العميل في المرتبة الأخيرة، وقد جاء الاختلاف في العوامل المتعلقة بالضمانات.

دراسة الكحلوت (2005م).

"**مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية**"، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع الظاهرة موضع البحث، وقد اعتمدت الدراسة على استبانه لقياس درجة الاعتماد على التحليل المالي والعوامل المؤثرة في ذلك، حيث اشتملت عينة الدراسة على (15) مصرفاً بعدد (38) فرعاً، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

1. أن جميع محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان، ولكن الغالبية العظمى

منهم لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً.

2. لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني، ويتم الاستغناء عن التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية ومالية كافية.

دراسة عيسى (2004م) .

"**مدى التزام البنوك التجارية بمعايير الائتمان المتعارف عليها عالمياً، وأثر تلك المعايير على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الفلسطينية**"، ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع الظاهرة موضع البحث، واشتملت عينة الدراسة على البنوك التجارية وفروعها العاملة في الضفة الغربية وعددها (63) مصرفاً، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها:

1. انخفاض قيمة الائتمان المقدم من البنوك الفلسطينية بسبب استحواذ البنوك الأجنبية على نصيب كبير من الودائع، وتسيس تلك البنوك لخدمة وطنها الأم.
2. من أكثر العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية للبنوك هو القطاع طالب الائتمان، إذ تبين أن تأثيره يصل إلى (72.02%).
3. تأثير بعض العوامل على السياسة الائتمانية بنسب متفاوتة ومنها (الضمانات، القدرة الإيرادية، الظروف الاقتصادية والسياسية، سمعة العميل وأخلاقه).

دراسة الخليل (2004م).

"**أثر السياسة الإئتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الفلسطيني وتأثيرها على مستوى تطوره واتجاهاته**"، واعتمدت الدراسة على أسلوب البحث المكتبي المرتكز على التقارير الدورية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى الإحصاءات الرسمية التي يصدرها جهاز الإحصاء المركزي، ومعهد الدراسات الاقتصادية (ماس)، إلى جانب التحليل الوصفي اعتمدت الدراسة على أسلوب مقارنة المتوسطات، وتحليل المرونة، ونموذج الانحدار البسيط والمتعدد، وتوصلت الدراسة إلى أهمية التركيز على توجيه الجهود نحو تنمية محفزات الطلب على الاستثمار من خلال تدعيم البيئة والبنية التحتية للاستثمار، مع زيادة التسهيلات المتزامنة مع تفعيل السياسة الائتمانية بما يتيح التخصص.

دراسة الفليت (2004م).

"تحديد اثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البنوك العاملة في فلسطين، وما هي أهم المشكلات التي تقف عائق أمام تقدمها في التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة لمجموعة نتائج من أهمها:

1. رغبة البنوك في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية باستثناء القطاع الزراعي بسبب ارتفاع درجة المخاطرة.
2. اهتمام البنوك بالضمانات التي يقدمها العميل كشرط أساسي لقبول تسهيله.
3. عدم قيام المحاكم الموجودة بفض المنازعات بين البنوك والعملاء المتعثرين ساعد في ضعف دور المصارف في تقديم التسهيلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
4. يعتبر القطاع التجاري من أكثر القطاعات الاقتصادية جذباً لتسهيلات البنوك، حيث بلغت نسبته (25%) من إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

دراسة حنا (2000).

"دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية المصرية"، حيث استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لبيان أهم قواعد وأسس المعالجة المحاسبية المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، واستخدم المنهج الاستنباطي من حيث الانتقال من مقدمات مسلم بها إلى نتائج تلزم عنها بالضرورة في اتساق منطقي محدد، مع استخدام البيانات والإحصائيات المتاحة لتأكيد صدق النتائج، كما استخدم المنهج التاريخي في عرض اثر التطورات الاقتصادية على البنوك التجارية، وكذلك عرض نتائج البحوث السابقة التي تخدم أهداف البحث، وتوصل الباحث لعدة نتائج من أهمها:

1. يحتل الاستثمار في الأوراق المالية المرتبة الثانية بع القروض، وقد يكون بديلاً لها في بعض الأحيان، إذ تتوسع البنوك في استثماراتها في الأوراق المالية عندما يقل الطلب على القروض.
2. تواجه البنوك مشاكل منها ما يتعلق بتكوين المحفظة واختيار الأوراق المالية التي تحقق الأهداف الاستثمارية له، ومنها ما يتعلق بكيفية إدارة المحفظة ومتابعة الأوراق المكونة لها واستبدالها من حين لآخر.
3. يجب مراعاة التوزيع الأمثل لمخصصات المحفظة على الاستثمارات الفردية التي تتكون منها، أي الأوزان النسبية للاستثمارات الفردية بطريقة تجعل مخاطر المحفظة عند حدها الأدنى.

دانوس وبول (2004م).

"**تأثير المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية المتعلقة بالقروض المصرفية**"، وطبقت الدراسة باستخدام حالات إقراض واقعية في بيئة تجريبية في بريطانيا، وتشير النتائج إلى أن موظف التسهيلات في قسم القروض قد يصل إلى مستوى عال من الثقة لمنح القروض في مرحلة متقدمة في حال توفرت له المعلومات المحاسبية الصحيحة والدقيقة بالإضافة إلى معلومات وبيانات أخرى، وفي أثناء تنفيذ عملية الإقراض فإن المعلومات المحاسبية وغيرها كالعوامل المتعلقة بخطط الشركة المالية قد تزيد من ثقة المؤسسة مانحة الائتمان بمنح القرض أو تقلل من هذه الثقة، وبناءً عليه كلما كانت هذه المعلومات دقيقة ومتوفرة في الوقت المناسب فإن المؤسسة المصرفية تكون قادرة على اتخاذ قرار بمنح القرض الائتماني أو عدمه بناء على هذه القاعدة من المعلومات المحاسبية المتوفرة.

دراسة جاك ايبسون (2003م).

"**أهمية المعلومات الشخصية في تحديد درجة المخاطرة**"، حيث تلعب المعلومات الشخصية الدور الأكبر في قبول الائتمان من رفضه، فمن الملاحظ من دراسة السياسة الائتمانية أهمية المعلومات الشخصية كمحدد في قياس درجة المخاطرة، حيث أظهرت الدراسة من تحليل عينة كبيرة من المجتمع السويدي أنه بالإمكان تخفيض درجة المخاطرة إلى أقل من (20%) في حالة الاهتمام بالمعلومات الشخصية عن العميل طالب الائتمان.

دراسة براين (2003م).

"**أثر الإفصاح المحاسبي طبقاً لمتطلبات هيئة سوق المال الأمريكية في العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الأمريكية**"، حيث تحلل هذه الدراسة المتغيرات المحاسبية والإلزامية الواجب الإفصاح عنها (مثل الأسعار، الإيرادات، التكاليف، السيولة المستقبلية، الإنفاق الرأسمالي، العمليات المستقبلية)، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 250 شركة من الشركات المسجلة في بورصة نيويورك للأوراق المالية عام (2000م)، وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن العمليات المستقبلية قد تساعد في تقييم مؤشرات نجاح الوحدات الاقتصادية في المستقبل قصير الأجل.

دراسة كوسمان وكير (2003م).

"الائتمان المصرفي وإجراءات منحه والمخاطر الناتجة التي تواجه البنوك"، حيث تم دراسة سياسة الروتين والوقت الضائع وعدم الموضوعية في منح الائتمان، وتطرقت إلى مجموعة من القياسات للأداء وخصائص الائتمان الذي تم منحه للعملاء في الوقت الماضي مع افتراض نفس الظروف، وتسمى هذه السياسة (بسجلات الائتمان)، فهي أداة للمعلومات تقيم المخاطر التي تواجه البنك من جراء منح الائتمان، حيث تساعد البنك على اتخاذ القرار الموضوعي في وقت قصير وذلك للقضاء على روتين العمل البنكي، وتقليل والوقت النهائي في منح الائتمان أو رفضه.

دراسة رايت وكن (2001م).

"دور المعلومات المحاسبية وأهميتها عند اتخاذ القرارات في الأوراق المالية"، هدفت الدراسة الى محاولة زيادة الوعي بسلوك المستثمرين وذلك بالتطبيق على أسواق رأس المال في المملكة المتحدة، وقد اعتمدت الدراسة على قوائم الاستقصاء التي أرسلت لمجموعة من المديرين التنفيذيين لتقييم المعلومات المحاسبية، وقد أوضحت الدراسة أهمية المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية للسهم، التدفقات النقدية المستقبلية، توزيعات الأرباح، العائد على الاستثمار، القيمة الاستبدالية للأصول) عند التقييم والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من أسهم الوحدات الاقتصادية (الأوراق المالية) وذلك لمساعدة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في الورقة المالية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها تتفق في تناول موضوع السياسات الائتمانية، ولكنها تتفاوت في تناول موضوع تأثير المعلومات المحاسبية على السياسات الائتمانية، ويتضح ذلك من حجم الاهتمام الذي أولاه الباحثون للقرارات الائتمانية، والعوامل المؤثرة فيها، ويأتي هذا الاهتمام ليؤكد على مدى المخاطرة التي يمكن أن تتحملها المصارف في حالة الإخفاق في تقييم العملاء بشكل سليم، أو في حالة منح الائتمان بشكل روتيني عشوائي دون دراسة وتحليل، ولذلك يجب ضرورة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية لما تحدثه من آثار ايجابية، حيث أنها تلعب دوراً مهماً في تحقيق الكفاءة والفاعلية لقرار الائتمان، ومن أجل الحصول على قرارات فعالة يجب أن يتم تزويد متخذ القرار بالمعلومات المحاسبية الموضوعية، وتتحدد فعالية المعلومات المحاسبية من خلال كمية ونوعية المعلومات المقدمة ومدى قابليتها للفهم والإدراك.

ويتضح أن كل دراسة انطلقت من مشكلة رئيسة مختلفة عن الأخرى، حاول خلالها كل باحث الوصول إلى نتائج، ويرجع ذلك لاختلاف الاهتمامات التي كانت ميزة في حد ذاتها لكونها أمدت الباحث بالعديد من المعارف والأفكار المتنوعة حول موضوع البحث، واتفقت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية في موضوعها وهو دور المعلومات المحاسبية على متخذ القرار، وان كانت الدراسة الحالية تناولت دور المعلومات من منظور مخالف، حيث تركز الدراسة الحالية على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية، وعلى طبيعة المعلومات المستخدمة، من أجل تحديد أهميتها وفعاليتها، كما تتميز الدراسة الحالية بالتركيز على قطاع المصارف في البيئة الفلسطينية في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المعقدة، وهذا ما يضفي على الدراسة الحالية حيويتها وتفردها لتكون نقطة انطلاق نحو دراسات لاحقة تتناول هذا القطاع المهم والذي يشكل قلب الاقتصاد الفلسطيني، وقد أفاد الباحث من الدراسات السابقة في أنها تعتبر بمثابة أساس نظري يخدم الباحث عند تكوين الإطار النظري لدراسته، وأنها تقدم للباحث فكرة جيدة عن أبعاد الدراسة والمحتوى العلمي لهذه الدراسة، وتساعد الباحث في تكوين فرضيات الدراسة.

الفصـــــــــل الثانـي
واقــع السياســة الائتمانية في فلســطين

المبحـــــــــــث الأول
النظام المصرفي في فلسطين

المبحـــــــث الثانـــــي
السياســـــــــــات الائتمانيـــــــــــة

الفصل الثاني

المبحث الأول

النظام المصرفي في فلسطين

تمهيـــد:

لم تكن النظم المصرفية وليدة الوقت الحاضر بل نتاج عمل مجتمع وتطورات تاريخيه طويلة، ابتداء بنظام المقايضة، مروراً باستخدام المعادن الثمينة، ومن ثم ظهور النقود، ومعهـــا بدأت الحركة المصرفية الحديثة وتأسيس المصارف وذلك في ايطاليا، حيث تـــم تأســـيس أول مصرف حكومي في الربع الأخير من القرن السادس عشر، وفي سنة (1960م) تـــم تأســـيس بنك أمستردام الذي مارس الأعمال المصرفية، ومع الثورة الصناعية التي ساهمت في إيجـــاد المشاريع الضخمة أصبحت الحاجة إلى مصارف كبيرة، لذلك تأسست المصارف على شـــكل شركات مساهمة عامة، أما نشأة المصارف في الوطن العربي جاءت متأخرة عـــن أوروبـــا، حيث تأسس أول مصرف عربي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر وهـــو بنـــك مـــصر، والبنك العربي فـــي فلـــسطين، وتتابعـــت المـــصارف العربيـــة فـــي الظهـــور بعـــد ذلـــك **(عاشور،2003م)**.

البنوك التجارية في فلسطين:

تعددت المفاهيم المرتبطة بالمصارف التجارية وتنوعت حسب الزاوية التـــي ينظـــر منها، فالمصرف التجاري ليس مجرد بناء قائم، بل يعتبر منظمة تـــضم العنـــصر الإنـــساني والموارد المالية اللازمة لأداء الوظائف المصرفية المناطة به، والتي تخدم احتياجات المجتمع، وقد عرف البنك التجاري بأنه "نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبـــول الودائع ومنح الائتمان، حيث أن المصرف يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم فـــائض وبـــين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال" **(هندي، 1996م)**.

واستطاعت البنوك التجارية العاملة في فلسطين مواكبة التطورات العالمية، ويلاحـــظ هذا في الخدمات المصرفية المقدمة وسرعة انتشارها وتوسعها، ومن هـــذه الخـــدمات قبـــول الودائع بفوائد أو بدون فائدة، وتقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة وغيـــر المباشـــرة، وتقـــديم خدمات تحويل الأموال داخل فلسطين وخارجها، وبيع وشراء العمـــلات الأجنبيـــة، وإصـــدار بطاقات الائتمان والدفع، والشيكات المحلية للتـــداول، والـــشيكات الـــسياحية، وحفـــظ وإدارة المقتنيات الثمينة والأوراق المالية، وتقديم خدمات الاستعلام للزبائن، وتقديم خدمة الاستشارات

المصرفية للعملاء، والمحفظة والاستثمار، وخدمة الإعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وحسابات التوفير (**المراقب الاقتصادي، 2001م**)، وتلعب البنوك دوراً هاماً في حركة النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها، وبالتالي في مقدار عرض النقود في الاقتصاد، وتأتي أهمية دراسة دور البنوك في التأثير على عرض النقود بسبب ما تحدثه التغيرات في حجم النقود من تأثير مباشر على مستويات البطالة والتضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي، وهى جميعها متغيرات تشكل أهداف مباشرة للسياسة الاقتصادية (**السمهوري، 1999م**).

ونظراً لأهمية الائتمان المصرفي والذي يعتبر المحدد الأول لمدى نجاح البنك لما له من أهمية للمجتمع من ناحية، وللبنك من ناحية أخرى، فكثير من الشركات الرائدة يتوقف قرار إنشائها أو توسعها على مدى مرونة ومقدرة تلك الشركات على الحصول على ائتمان، فقد أشارت دراسة (**Charles, 2002**) لعينة (500) شركة تبين أن نسبة كبيرة من تلك الشركات يرتبط قرار إنشائها أو التوسع في نشاطها على مقدرة تلك الشركات في الحصول على ائتمان بنكي لتحقيق الهدف المطلوب، وان الحصول على رأس المال من البنوك على شكل ائتمان يعد الأقل تكلفة، وان الائتمان يناسب تمويل المشاريع بسبب عدم دخول شركاء جدد في المدى الطويل، الأمر الذي يحتم انخفاض العائد على الاستثمار، أو طرح أسهم جديدة والتي تؤدي لانخفاض قيمة العائد على السهم مستقبلاً عند توزيع الأرباح.

مصادر تمويل المصرف التجاري:

تعتبر سيولة أي منشأة المحرك الأساسي لتلك المنشأة إذ لا بد من توفر سيولة لمقابلة التزاماتها المتعددة قبل الوصول إلى نقطة تحصيل أرباح، هذا في المؤسسة العادية والشركات، وفي البنوك تزيد الحاجة إلى السيولة المطلقة لكون البنك وأعماله تتركز على الأموال السائلة، فمن أين يحصل على مصادره لهذه السيولة؟ فقد قسم (**شيحه، 1999م**) تلك المصادر إلى:

أولاً/ المصادر الداخلية: أموال المصرف الخاصة.

وتتكون من العناصر التالية:

1. **رأس المال المدفوع/** ويتكون من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل، ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية (**جبر، 2002م**):

أ- لأن المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار.

ب- صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر المساهمين الأوائل للمصرف، ومع ذلك فيجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين وخاصة أصحاب كبار الودائع.

2. **الأرباح المحتجزة/** تعتبر الأرباح المحتجزة جزء من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكال عديدة تشمل ما يلي:

أ- **الاحتياطات/** في أي مؤسسة مالية يقتطع مبلغ معين من صافي الأرباح لمواجهة أي طارئ قد يتعرف له المصرف في المستقبل، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- **احتياطي إجباري أو قانوني/** وهو نسبة مئوية يقتطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري، وفي الغالب تكون هذه النسبة (10%) ويبقى المصرف يقتطع تلك النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم المصرف (أي حتى يتساوى الاحتياطي القانوني مع رأس المال المدفوع بالكامل).
- **احتياطي اختياري/** وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بأن يقتطع نسبة من صافي الربح كل عام وذلك لتحقيق هدفين رئيسين(تدعيم المركز المالي للمصرف لكسب ثقة المتعاملين، ومواجهة أي خسارة طارئة تواجه المصرف زيادة عن الاحتياطي القانوني).
- **الاحتياطي العام/** وهو احتياطي آخر يقتطعه البنك من صافي أرباحه بنسبة معينة وذلك لمواجهة أي خسائر يتعرض لها المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري.

ب- **المخصصات/** وتستخدم المخصصات في تعديل الأصل لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول مثل: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.

ت- **الأرباح المدورة/** وهي أرباح غير موزعة حيث يقتطع المصرف جزء من أرباح المصرف للتوزيع (بعد خصم الاحتياطات والمخصصات) على شكل أرباح مدورة وغير موزعة ويستطيع المصرف توزيعها على حملة الأسهم متى تشاء.

ثانياً/ المصادر الخارجية: وتتمثل في الأموال التي يحصل عليه البنك من خارج نطاق أمواله الخاصة، وتشمل التالي (**شيحه، 1999م**):

أولاً/ الودائع: وتنقسم الودائع حسب المصدر إلى قسمين هما:

1. **الودائع المحلية**: يقوم المصرف التجاري بفتح الحسابات التالية للعملاء:

- **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)**: وتتمثل هذه الحسابات في الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات في المصارف التجارية، وهذه الحسابات يقوم البنك بفتحها بدون شرط أو قيد ويستطيع العميل أ، يسحب منها أو الإيداع في أي وقت يشاء، ولا يدفع البنك فائدة على هذا الحساب ولكن هنالك بعض المبالغ التشجيعية يقوم البنك بإضافتها على حساب العملاء الجارية بين فترة وأخرى.
- **الودائع لأجل**: وهي مبالغ يودعها العملاء في البنك إلى موعد متفق عليه وهي نوعين (ودائع لأجل تستحق في تاريخ معين، ودائع لأجل خاضعة إلى إشعار).
- **حسابات التوفير**: تتشابه هذه الحسابات مع الودائع الخاضعة للإشعار من حيث الإجراءات التي تتبع في السحب والإيداع وحجم الوديعة والمبلغ المصرح في سحبه كل مرة، ويستطيع المودع السحب منها متى شاء، وفي هذه النوع من الودائع يعطي العميل دفتر توضح به إيداعاته وسحوباته وما له من رصيد وفائدة على رصيده.

2. **الودائع الأجنبية**: وتتكون من الآتي:

- **ودائع البنوك الأجنبية**: التي تتخذ من المصارف المحلية بنوكاً مراسلة لها، حيث تحتفظ بمبالغ ضئيلة نسبياً وذلك لتسهيل معاملاتها المصرفية داخل الوطن.
- **ودائع غير المقيمين**: وهم الأشخاص الذين يملكون حسابات في المصارف المحلية ولكنهم غير مقيمين بها (**ارشيد، 1999م**).

وقد قسم شيحه الودائع إلى:

1. **ودائع جارية**: يمكن سحبها في أي وقت، لا يتقاضي صاحبها أي فائدة.
2. **ودائع الحكومة**: مبالغ كبيرة وقليلة السحب، غالباً تكون بدون فوائد.
3. **ودائع لأجل**: يشترط تحديد المدة الزمنية للبنك وأخطاره قبل السحب بمدة كافية، ويتقاضى صاحبها فوائد تتناسب مع المدة.

4. **الودائع الادخارية**: متعددة الأشكال ويحصل صاحبها على عائد، ومن صورها: دفاتر التوفير والادخار، شهادات الإيداع، حيث يصدرها البنك للأفراد أو الشركات ولا تسحب هذه الأموال أو تباع للبنك إلا بعد انتهاء الأجل (**شيحه، 1999م**).

ثانياً/ البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي إضافة لكونه المشرف والمراقب للبنوك أحد المصادر الرئيسية الخارجية المهمة، فقد ذكر (**صيام، 1997م**) يعتبر البنك المركزي الممول الأول والأخير للمصارف التجارية، حيث يعتبر بنك البنوك ويقوم بتوفير الأموال عن طريق:

1. **تقديم القروض والسلف**: حيث يقدم البنك المركزي السلف والقروض للبنوك ويساهم في دعم المصارف التجارية التي ترغب في تمويل المشاريع الإنمائية في الدولة.
2. **إعادة الخصم**: حيث يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية للمصارف مقابل فائدة معينة تقل عن نسبة الفائدة التي يتقاضوها من العملاء.

ثالثاً/ القروض من المصارف الأخرى: تلجأ البنوك إلى بعضها البعض للاقتراض من أجل تمويل العمليات الاستثمارية المختلفة، إلا أن هذه الطريقة لا ينظر لها بنظرة ارتياح لأن البنوك تواجه ظروف متشابهة أي قد تكون كل البنوك بحاجة للسيولة (**صيام، 1997**).

وقد جاء في مجلة البحوث والدراسات (**العدد الأول، 2003م**) أن مصادر التمويل المتاحة للقطاع الخاص تقع ضمن مصدرين رئيسيين، وهما المصدر الداخلي، المتمثل بالمشاركة برأس المال المدفوع من قبل المستثمرين، ورأس المال المتراكم مثل الاحتياطات والأرباح غير الموزعة، والمصدر الخارجي المتمثل في الأنواع المختلفة من القروض، حيث يلعب هذا المصدر الدور الحاسم في إنجاح المشاريع التي تمثل نواة الاقتصاد ونموه.

وفي تحليل آخر لمصادر تمويل البنك تبين أن أرصدة الودائع رغم أنها لا تعتبر رأس مال البنك الأساسي إلا أنها تعتبر الأساس لمواجهة متطلبات الائتمان مع أخذ أهمية أن يكون نوع الائتمان ونوع الوديعة متشابهة الأمد خوفاً من مواجهة عجز مالي لغطاء حالات السحب (سحب العملاء لودائعهم) (**RMA, 2001**).

وظائف المصارف التجارية:

تقوم المصارف التجارية بالعديد من الوظائف الهامة والأساسية التي من شأنها تعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف من جهة، وتعزيز المركز المالي لهذه المصارف من جهة أخرى، وذلك في حالة امتلاك إدارة المصرف للكفاءة اللازمة لتحقيق الأهداف المنوطة بها على أكمل وجه، ويمكن إيجاز وظائف البنك التجاري بما يلي (**رمضان، 1997م**):

1. **قبول الودائع**: وهي من أهم وظائف المصارف التجارية، ولقد سميت المصارف التجارية (بمصارف الودائع)، ويقوم البنك التجاري بالتعامل مع أشكال متعددة من الودائع تتلاءم مع احتياجات المتعاملين على اختلاف أنواعهم، وتنقسم الودائع إلى (ودائع جارية، ودائع ادخارية، ودائع لأجل).
2. **منح التسهيلات الائتمانية**: حيث تشكل احد أهم الوسائل التي يستخدمها البنك التجاري في توظيف ما لديه من أموال بهدف الحصول على عوائد مجزية من وراء ذلك، وترتبط هذه الوظيفة بقبول الودائع، وتعتمد المصارف في تحقيق أرباحها على هامش الفائدة بين الفوائد الدائنة على الموجودات والفائدة المدينة على المطلوبات، وحجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف يعكس مدى تطور الاقتصاد في الدولة وخاصة فيما يتعلق منها بالإنتاج والتنمية.
3. **الاستثمار**: وهو الجانب الأخر لاستخدامات الأموال بعد التسهيلات الائتمانية، حيث تستثمر المصارف الأموال الفائضة عن حاجتها من السيولة والتسهيلات الائتمانية، من خلال توظيفها في مصارف أخرى للحصول على فوائد أعلى من الفوائد المدينة على الودائع، أو من خلال الاستثمار في السوق المالي، أو من خلال الاستثمار في العقارات لإعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها.
4. **خلق النقود/** وهي من أهم الوظائف التي تميز عمل المصارف التجارية عن المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، وذلك نظراً لتعامل المصارف بالودائع الجارية.
5. إجراء الحوالات المالية بالأساليب الالكترونية الحديثة وإصدار البطاقات الائتمانية.
6. المتاجرة بالعملات الأجنبية، وإصدار الكفالات وخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية.

تطورات القطاع المصرفي:

أولاً/ الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين:

للوقوف على مدى تطور النشاط المصرفي في فلسطين خلال الفترة من (1998م-2007م)، وهي الفترة التي أعقبت إنشاء سلطة النقد الفلسطينية، وسيتم تناول أهم بنود الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، ودراسة مدى التطور في نشاط هذه المصارف، ومن خلال تحليل جدول رقم (1) يتبين:

- **ودائع العملاء**: تعتبر ودائع العملاء المحرك الرئيس للعمل المصرفي، والأساس الذي يتمحور حوله النشاط المصرفي ككل، وتشكل النصيب الأكبر من جانب الخصوم للميزانية المجمعة، وتستحوذ على أكثر من (76%) من هذا الجانب، فقد بلغت قيمة هذا البند نهاية عام (2007م) حوالي (5117.7) مليون دولار، مقارنة مع (4215.9) مليون دولار نهاية عام (2006م)، ويعتبر الارتفاع المتواصل في حجم ودائع العملاء من المؤشرات الجيدة حيث توفر الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة في أداء المصارف دورها كوسيط مالي، ومن ناحية أخرى فإنها تعكس نمو الوعي المصرفي واستمرار ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي بالرغم من السلبيات الكثيرة التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.
- **التسهيلات الائتمانية المباشرة**: ويشكل المكون الثاني لموجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، ويعتبر من أهم مؤشرات النشاط المصرفي التي تعكس إلى حد ما النشاط في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتراجعت التسهيلات الائتمانية منذ نهاية العام (2006م) من حوالي (1834.4) مليون دولار متضمناً قيمة المخصصات، إلى نحو (1705.2) مليون دولار نهاية العام (2007م)، ويمكن تعليل هذا التراجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر، وحالة الانقسام في السلطة وتوقف الرواتب.

جدول رقم (1)

الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (1998 - 2007)

(مليون دولار)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأصول	**3333.65**	**3857.40**	**4592.79**	**4429.79**	**4278.23**	**4727.72**	**5101.21**	**5604.00**	**5772.1**	**7003.9**
النقدية والمعادن الثمينة	57.67	118.93	137.20	167.83	162.48	224.66	222.09	247.59	173.26	342.46
أرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	2142.30	2459.40	2768.31	2744.37	2864.73	3111.82	2986.96	2991.19	3112.27	4186.81
لدى سلطة النقد	271.40	335.76	383.53	346.44	356.96	482.75	533.93	557.82	521.74	703.09
لدى المصارف في فلسطين	177.18	118.00	234.83	221.68	179.27	361.67	203.37	136.96	219.93	33.62
لدى المصارف خارج فلسطين	1693.72	2005.64	2149.95	2176.25	2328.50	2267.40	2249.66	2296.41	2370.60	3150.10
التسهيلات الائتمانية المباشرة	833.10	1005.47	1346.65	1220.70	953.70	1071.22	1372.40	1741.36	1843.38	1705.17
الاستثمارات	77.24	85.67	109.31	89.94	102.90	116.31	118.20	248.20	158.70	153.30
الأصول الثابتة	48.30	46.20	58.83	50.86	54.06	66.76	70.26	80.50	96.03	112.36
الأصول الأخرى	178.04	141.73	172.49	156.09	140.36	136.95	331.30	294.10	388.46	503.80
الخصوم	**3333.65**	**3857.40**	**4592.79**	**4429.79**	**4278.23**	**4727.72**	**5101.21**	**5604.00**	**5772.1**	**7003.9**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	523.00	582.68	613.58	573.46	357.31	521.63	376.92	430.57	461.36	604.67
أرصدة سلطة النقد	97.61	143.43	118.52	88.42	103.17	112.04	140.95	190.46	179.13	245.71
أرصدة المصارف في فلسطين	162.05	116.74	227.15	228.33	185.36	357.80	201.86	146.58	191.18	323.59
أرصدة المصارف خارج فلسطين	263.34	322.51	267.91	256.71	68.78	51.79	34.11	93.53	91.05	35.37
إجمالي ودائع الجمهور	2414.71	2875.14	3507.67	3397.83	3432.10	3624.50	3946.19	4190.09	4215.86	5117.67
حقوق الملكية	222.22	245.59	242.56	205.62	186.62	217.36	314.48	556.19	597.00	701.96
رأس المال المدفوع	181.62	206.51	208.97	215.62	217.97	238.21	277.36	316.27	481.57	530.39
مخصصات الضرائب وأخرى	112.77	80.76	125.24	179.82	231.40	275.96	346.36	296.93	388.11	395.88
مطلوبات أخرى	88.17	73.23	103.74	73.06	70.80	88.27	117.69	124.80	159.77	183.72

المصدر: التقرير السنوي (2007م)، الثالث عشر، لسلطة النقد الفلسطينية.

ثانياً/ مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني:

وهي مجموعة من المؤشرات والنسب المالية ناتجة في معظمها عن الأنشطة المصرفية، تعطي صورة عن مدى سلامة الجهاز المصرفي وانضباطه، وكذلك مدى التقيد بتعليمات الجهات الرقابية، وتكمن أهمية هذه المؤشرات في أنها تتيح المجال لواضعي السياسات والباحثين للتنبؤ ببعض المشاكل التي قد تواجه القطاع المصرفي، ومن ثم وضع التدابير الملائمة لهذه المشاكل حتى قبل حدوثها، ويمكن التعرف على مؤشرات جودة الأصول للبنوك التجارية العاملة في فلسطين من خلال الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)
مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني خلال الفترة (2004-2007)
(مليون دولار)

المؤشر	كانون أول 2004	كانون أول 2005	كانون أول 2006	كانون أول 2007
مؤشرات جودة الأصول				
نسبة الجاري مدين/إجمالي التسهيلات المباشرة	55.6	35.8	36.1	36.2
نسبة القروض/إجمالي التسهيلات المباشرة	43.9	63.7	63.3	63.2
نسبة الديون المتعثرة/إجمالي التسهيلات المباشرة	10.8	8.5	10.7	11.6
91-360	0.71	0.12	2.0	0.94
360+	10.1	8.4	8.6	10.6

المصدر: التقرير السنوي (2007م) العدد (13) لسلطة النقد الفلسطينية.

ومن الجدول رقم (2) يتضح ما يأتي:

- **نسبة تسهيلات الجاري مدين إلى إجمالي التسهيلات:** على الرغم من تراجع هذه النسبة إلى إجمالي التسهيلات خلال العامين (2005م- 2006م)، إلا أنها لا تزال مرتفعة، حيث شكلت ما نسبته (36.2%) من إجمالي التسهيلات نهاية العام (2007م)، وهي نفس النسبة تقريباً للعام (2006م)، في حين أنها بلغت (55.6%) نهاية العام (2004م).
- **نسبة القروض إلى إجمالي التسهيلات:** تشكل القروض النسبة الأكبر من حجم التسهيلات الممنوحة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، وارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي التسهيلات يعتبر من المؤشرات الجيدة لجودة الأصول المتوفرة لدى المصرف، وذلك لان القروض تكون بضمانات واتفاقيات، وبالتالي فإنها منخفضة المخاطر، وشكلت القروض من إجمالي التسهيلات المباشرة المقدمة من المصارف ما

نسبته (63.2%) نهاية العام (2007م)، وهي قريبة من النسب للعامين (2006م-2005م) بينما كانت هذه النسبة دون (44%) نهاية العام (2004م)، ويلاحظ تخفيض حصة السحب المكشوف مرتفع المخاطر لصالح حصة القروض ذات المخاطر المنخفضة.

- **نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات**: وهى الديون التي لم يتم تسديد أقساطها خلال فترة من (91- 180) يوم والتي يتم احتساب مخصص لها بنسبة (20%)، والديون التي لم يتم تسديد أقساطها خلال فترة (181- 360) يوم والتي يتم احتساب مخصص لها بنسبة (50%)، أما الديون التي تصنف كخسائر فهي الديون التي لم يتم تسديد أقساطها خلال فترة تتجاوز (360) يوم وينم تكوين مخصص بنسبة (100%) على كامل قيمة المديونية بعد طرح الضمانات المقبولة، ويلاحظ انه في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة القروض المتعثرة بعد الضمانات إلي إجمالي التسهيلات من (2%) نهاية العام (2006م)، إلى نحو (0.9%) نهاية (2007م)، إلا أن نسبة الديون المصنفة كخسائر ارتفعت من (8.6%) إلى (10.6%) خلال نفس الفترة، ويجب ملاحظة أن الانخفاض في القروض المتعثرة قد يكون ناجماً عن انتقال جزء منها إلى القروض المعدومة وليس من عمليات تسديد حقيقية، حيث يلاحظ أن إجمالي الديون المتعثرة إلي إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات قد ارتفع من (10.7%) نهاية العام (2006م) إلى (11.6%) نهاية العام (2007م)، في الوقت الذي ارتفعت فيه حجم تغطية المخصصات من حوالي (77%) نهاية العام (2006م) إلى (97.7%) نهاية العام (2007م).

ثالثاً/ الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور):

تشكل الودائع غير المصرفية أهم مصدر للأموال المتاحة للمصارف باستحواذها على (76.6%) من إجمالي مصادر الأموال واتسامها بنوع من الثبات النسبي، فالتراجع فيها لم تتعد نسبته (0.5%) قياساً مع الربع الثالث وبنحو (27) مليون دولار، والذي جاء على خلفية تراجع الودائع في قطاع غزة، إلى جانب تقلبات أسعار صرف العملات المختلفة، وخصوصاً الدولار كونه العملة المستعملة في إعداد البيانات، ويرتبط هذا التراجع بشكل مباشر بتصاعد حدة الحصار المفروض على قطاع غزة، وتفضيل الجمهور النقد السائل، ويمكن ملاحظة توزيع الودائع غير المصرفية في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)
توزيع الودائع غير المصرفية خلال الفترة (2006م - 2008م)

(مليون دولار)

البيان	2006م	2007م	2008م			
			(Q1)	(Q2)	(Q3)	(Q4)
حسب التوزيع الجغرافي						
الضفة الغربية	3299.3	4237.6	4516.3	4672.6	4930.4	4955.7
قطاع غزة	916.6	880.1	908.4	926.4	943.2	891.2
حسب الجهة المودعة						
قطاع عام	376.4	505.3	532.7	501.7	555.3	595
قطاع خاص مقيم	3749.2	4495.5	4776.8	4970.6	5198.1	5121
قطاع خاص غير مقيم	90.3	116.9	115.2	126.7	120.2	130.9
حسب نوع الوديعة						
جاري تحت الطلب	1403.9	1792.6	1932.6	1965.2	2078.3	2059.1
توفير	927.4	1142.4	1280.3	1369.6	1461.3	1389.6
لأجل	1884.6	2182.7	2211.7	2264.2	2334	2398.2
حسب نوع العملة						
دولار أمريكي	2316.2	2637	2655.2	2611.2	2661.3	2600.5
دينار أردني	1078.8	1261.4	1341.7	1445.3	1563.8	1588
شيكل إسرائيلي	603.5	916.9	106.8	1205.8	1321.4	1290.8
عملات أخرى	217.4	302.4	321	336.7	336.1	367.6

المصدر: المراقب الاقتصادي (2009م) العدد (16).

من خلال الجدول رقم (3) يتضح ما يأتي:

- تراجع حجم الودائع غير المصرفية في قطاع غزة بنحو (5.5%) لتنخفض إلى (891.2) مليون دولار، مشكلة ما نسبته (15.2%) من إجمالي ودائع العملاء جراء تراجع كل من القطاع العام والخاص على حد سواء، وعلى العكس من ذلك شهدت الودائع غير المصرفية في الضفة الغربية ارتفاعاً بنحو (0.5%)، وبذلك أصبحت تستحوذ على (84.8%) من إجمالي الودائع غير المصرفية، وبقيمة (4955.7) مليون دولار جراء التزايد الملحوظ في القطاع العام الذي ارتفعت بنحو (7.2%) ليصل مجموعها إلى (595) مليون دولار منها (11.4%) في قطاع غزة، أو ما نسبته (10.2%) من إجمالي الودائع غير المصرفية.
- تراجع ودائع القطاع الخاص بنسبة (1.2%) لتنخفض إلى (5251.9) مليون دولار، إلا أنها لا تزال تستحوذ على (89.8%) من إجمالي الودائع غير المصرفية، تعود في معظمها إلى القطاع الخاص المقيم، وبقيمة (5121) مليون دولار، وتتوزع ما بين

ودائع للأفراد بنسبة (89.5%)، وللشركات بنسبة (9.9%)، وللمؤسسات غير الربحية بنسبة (0.6%).

- ارتفاع الودائع طويلة الأجل المربوطة بمستوى معين من الفائدة بنحو (2.8%) لتستحوذ على (41%) من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم، مقابل تراجع كل من ودائع التوفير بنحو (4.9%) لتشكل (23.8%) منها، والودائع الجارية بنحو (0.9%) لتشكل ما نسبته (35.2%) من ودائع القطاع الخاص المقيم.
- رغم التقلبات في أسعار الصرف إلا أن عملات الإيداع الرئيسية حافظت على اتجاهها العام، فالودائع بعملة الدولار الأمريكي لا تزال تمثل عملة الإيداع الأولى باستحواذها على (44.5%) من الودائع، يليها الدينار الأردني بنسبة (27.2%) فالدينار يتأثر سلباً أو إيجاباً بتطورات صرف الدولار، نظراً لارتباطه مع الدولار الأمريكي بنظام سعر الصرف الثابت، أما الودائع بعملة الشيكل فتستحوذ على (22.1%) من إجمالي الودائع غير المصرفية، وخاصة أن الشيكل يمثل عملة الرواتب لكافة موظفي القطاع العام، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، وشكل اليورو نحو (6.3%) من إجمالي الودائع غير المصرفية خاصة وان اليورو يستحوذ على جزء مهم من المساعدات القادمة من الدول الأوربية.

رابعاً/ التسهيلات الائتمانية المباشرة:

تميزت البيئة الاقتصادية الفلسطينية في الفترة (2006م- 2008م) بتزايد مخاطر عدم اليقين، والتخوف المستمر من مزيد من التأزم للأوضاع، لاسيما مع وجود مشكلة نقل النقد السائل إلى قطاع غزة والتي تزايدت حدتها في الربع الأخير من العام (2008م) وباتت تهدد مصداقية المصارف والنظام المالي الفلسطيني بأكمله، وانقطاع رواتب موظفي القطاع العام بعد حالة الانقسام التي سادت الأراضي الفلسطينية، ومعاناة قطاع غزة من ظروف الحصار المفروض عليه وإخضاعه لعزلة تامة، وعدم تعامل البنوك الإسرائيلية مع البنوك في قطاع غزة، والذي تسبب في نقص السيولة وتعطيل العديد من الأنشطة الإنتاجية والتجارية ، وتأثير ذلك على الطلب الائتماني، ومراجعة البنوك لسياساتها الائتمانية، ناهيك عن الآثار السلبية للحرب المدمرة التي شنتها إسرائيل في كانون الأول على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن توضيح أثر ذلك على توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة من خلال الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة (2006م - 2008م)
(مليون دولار)

البيان	2006م	2007م	2008م			
			(Q1)	(Q2)	(Q3)	(Q4)
حسب التوزيع الجغرافي						
الضفة الغربية	1330	1391.6	1460.7	1509.1	1605.8	1627.4
قطاع غزة	513.3	314.6	313.2	238.1	201.7	202.5
حسب الجهة المستفيدة						
قطاع عام	483	421.5	500.8	511.3	544.8	534.2
قطاع خاص مقيم	1278.8	1208.8	1191.1	1140.6	1129.6	1167.6
قطاع خاص غير مقيم	81.5	74.9	82	95.3	133.1	128.1
حسب نوع التسهيل						
قروض	1167.1	1077.4	1062	1067.1	1109.2	1112.5
جاري مدين	665.8	616.8	700.9	669.3	687.8	707.1
لتمويل تأجيري	10.4	11	11	10.8	10.5	10.3
حسب نوع العملة						
دولار أمريكي	1317.3	1167	1159.5	1118.4	1163.1	1191.9
دينار أردني	196.6	186.2	173.5	151.1	146.2	147.5
شيكل إسرائيلي	315.3	336.6	419.5	463.1	483.9	474.3
عملات أخرى	14.1	14.4	21.4	14.6	14.3	16.2

المصدر: المراقب الاقتصادي (2009م) العدد (16).

من خلال الجدول رقم (4)يتضح ما يأتي:

- تشير بيانات الربع الرابع إلى ارتفاع الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية المباشرة بنحو (1.2%) قياساً بالربع الثالث لتبلغ (1829.9) مليون دولار، وقد يبرر هذا الارتفاع بان مخاطر البيئة الداخلية لا تقارن بمخاطر البيئة الخارجية في ظل تداعيات أزمة أسواق المال العالمية، وقد يكون جزء منه غير حقيقي لكون الأرقام تعبر عن أرصدة وليس تدفقات، فقد يكون ناجم عن تطورات سعر صرف العملات الرئيسة، وخصوصاً الدولار الأمريكي (عملة إعداد البيانات).
- حظيت الضفة الغربية بنصيب كبير من التسهيلات، فارتفع إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية المباشرة في الضفة بنحو (1.3%)، في حين بلغ (0.4%) في قطاع غزة، ومما لا شك فيه أن تفاوت نسب الارتفاع بين كل من الضفة وغزة قد ساهم في تزايد تركز التسهيلات في الضفة الغربية باستحواذها على (88.9%) من إجمالي التسهيلات.

- تأثر هيكل العملات المختلفة التي يتشكل منها إجمالي رصيد التسهيلات بتطورات سعر الصرف، فمع تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بعض العملات، فأظهرت البيانات ارتفاعاً في الرصيد الممنوح بعملة الدولار الأمريكي بقيمة (28.7) مليون دولار، وبنسبة (2.5%)، وارتفاع الرصيد القائم بعملة الدينار الأردني بقيمة (1.3) مليون دولار جراء ارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي.
- حافظت الأهمية النسبية للأنواع المختلفة من التسهيلات على اتساقها العام، فنع ارتفاع القروض بنحو (0.3%) تكون قد استحوذت على النصيب الأكبر بنحو (60.8%) من إجمالي الرصيد القائم، تلاه الجاري مدين الذي ارتفع بنسبة (2.8%) ليشكل نحو (37.9%)، في حين لم تتعد مساهمة التمويل التأجيري (0.6%) من إجمالي الرصيد القائم بعد تراجعه بنحو (2.1%).
- انحصر التزايد في الرصيد القائم من التسهيلات في القطاع الخاص ليستحوذ على (70.8%) من الرصيد القائم، وبقيمة (1295.7) مليون دولار، وانخفاض الرصيد القائم للقطاع الخاص غير المقيم إلي (128.1) مليون دولار، والذي لا تتعد مساهمته نسبة (9.9%) من رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، وفي المقابل تراجع نصيب القطاع العام لينخفض إلى (534.2) مليون دولار مشكلاً نحو (29.2%) من إجمالي الرصيد القائم للتسهيلات.

خامساً/ مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني:

يمكن تقييم أداء المصارف من خلال المؤشرات للفترة (2006م- 2008م) المرتبطة بدرجة استغلال وتوظيف الودائع في مجال الائتمان، ودور القطاع الخاص في هذا الجانب، نظراً لما للائتمان من أهمية في تفعيل الأنشطة الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)
مؤشرات أداء الجهاز المصرفي خلال الفترة (2006م- 2008م)

(نسبة مئوية)

البيان	2006م	2007م	2008م			
			(Q1)	(Q2)	(Q3)	(Q4)
التسهيلات/ إجمالي الودائع	39.5	29.8	29.2	28.8	28.6	29.1
التسهيلات/ الودائع غير المصرفية	43.7	33.3	32.7	31.2	30.8	31.3
ت القطاع الخاص/ الودائع القطاع	35.4	27.8	26	24.2	23.7	24.7
ت القطاع الخاص المقيم/ الودائع	34.1	26.9	24.9	22.9	21.7	22.8
التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الموجودات	32	24.3	23.7	23.9	23.6	24

المصدر: المراقب الاقتصادي (2009م) العدد (16).

من خلال الجدول رقم (5) يتضح ما يأتي:

- شهد العام (2007م) انخفاض في حجم التسهيلات إلى الودائع بنسبة (9.7%)، وكذلك الربع الأول والثاني والثالث من العام (2008م)، ليرتفع بعد ذلك في الربع الرابع من (28.6%) إلى (29.1%)، كما شهد ارتفاع في نسبة التسهيلات إلى الودائع غير المصرفية في نفس الربع من (30.8%) إلى (31.3%)، ومع ذلك لا تزال هذه النسبة دون النسبة التي حددتها تعليمات سلطة النقد بتعميم (20أ/ 1998م) والقاضية بتحديد نسبة الائتمان إلى الودائع غير المصرفية كحد أدنى بنسبة (40%)، ويعود بقاء النسبة متدنية إلى درجة المخاطر المرتفعة في الأراضي الفلسطينية.
- انخفاض تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص في العام (2007م)، وكذلك في كلاً من الربع الأول والثاني والثالث من العام (2008م) ليرتفع بشكل نسبي في الربع الرابع لنفس العام من (23.7%) إلى (24.7%)، وللقطاع الخاص المقيم من (21.7%) إلى (22.8%) خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير هذا التحسن بسبب ازدياد حجم التسهيلات وتراجع حجم الودائع، وبالأخص ودائع العملاء.
- ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الموجودات من (23.6%) في الربع الثالث من العام (2008م) إلى حوالي (24%) في الربع الرابع من نفس العام، مقابل تراجع نسبة الودائع غير المصرفية إلى إجمالي الموجودات من (76.8%) إلى (76.6%) خلال نفس الفترة.

المبحث الثاني
السياسة الائتمانية

مقدمـــة:

إن منح التسهيلات الائتمانية يعتبر تنازلاً من البنك عن جزء من موارده المالية، ممـــا يستلزم وضع أطر، ونظم، وسياسات تحكم ذلك من أجـــل المحافظـــة علـــى مـــوارد البنـــك وضبطها، وإضفاء عناصر الأمان، والربحية، والسيولة، على نشاطات البنك المختلفة، وعليـــه يتوجب على البنك عندما يتقدم إليه عميل أن يأخذ هذه القضايا في عـــين الاعتبـــار وضـــمن حساباته **(مجلة البنوك في فلسطين، 1999م)**، لذلك إن سياسة الائتمان لدى أي بنك، إنما هي مجموعة القواعد والتعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس البنك وظيفة مـــنح القـــروض بشكل منضبط، ويمكن إخضاعها للرقابة وتصحيح المسارات، من خلال مراجعتهـــا مقارنـــة بالأداء الفعلي حين ممارسة البنك لهذه المهمة، ولا يزال ينظر للائتمان المصرفي كونه مقـــدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد والشركات من البنوك والمؤسسات المالية لتمويل عمليات رأس المال لفترة زمنية مقابل كلفة يتحملها الأفراد والشركات **(الزبيدي، 2002م)**، فالائتمـــان يعني ثقة المصرف في مقدرة عميله على الوفاء بالالتزام **(شيحه، 1999م)**.

وتنقسم الحاجة الائتمانية من حيث موضـــوعها، إلـــى حاجـــات اقتـــصادية وأخـــرى اجتماعية، والأولى تتطلبها اعتبارات النمو الاقتصادي والتوسع في نشاط العميل سواء بزيـــادة إنتاج أو بتوسيع عملية التوزيع، أما الحاجات الاجتماعية فتتطلبها دوافع اجتماعية لاســـيما مـــا يتصل منها بالعدالة بغض النظر عن النفع الإنتاجي والاقتصادي المحقق من إشـــباعها، وقـــد كانت الحاجات الاقتصادية المحور الرئيسي للائتمان المصرفي منذ نشأة البنوك، لكن ظهـــور التيارات المختلفة أدخل الحاجات الاجتماعية للائتمان، غير أن الأهميـــة لازالـــت للحاجـــات الاقتصادية للائتمان في المقام الأول، وللوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في مجـــال الاستثمار وبناء الاقتصاد الوطني، ذكرت دراسة بريطانية حديثة، أن تـــدفق وزيـــادة النـــشاط الاقتصادي كان متناسب تناسباً طردياً مع نشاط البنوك في مجال الائتمان المصرفي وهذا مـــا لوحظ خلال دراسة السياسة الائتمانية وأثرها علـــى الواقـــع الاقتـــصادي للفتـــرة (1990م – 2001م) **(Chrystal, et al., 2002)**.

وللتأكيد على أهمية الائتمان البنكي وأثره، تم التطرق إلى ما ذكره الباحث الأمريكـــي **(John,1975)**، حيث قال: أن المخزون المالي الذي كان موجود في البنوك في أمريكيا بعـــد

الحرب استثمر في إنشاء قاعدة صناعية واقتصادية ساهمت في إثراء الاقتصاد الوطني وإنجاحه، حيث تم استثمار مبلغ (90.6) مليون دولار في الائتمان سنة (1945م)، وفي سنة (1972م) وصلت إلى (130.701) مليون دولار وهي قروض الأعمال، أما القروض الشخصية وصلت إلى (87.2) مليون دولار، ولا بد من قيام البنوك بدورها الائتماني لما لها من دور بالغ الأهمية في إنجاح الاقتصاد ودعم أساساته **(John, 1975)**.

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية وأدركت الحكومة أهمية هذا النشاط المصرفي وأخذت في حسابها دور هذه البنوك عند إعداد خطط التنمية السنوية والخماسية وغيرها، هذا ونلاحظ أن المصارف التجارية قد ازدادت أهميتها في ثلاثة محاور رئيسية **(الشماع، 1999م)** وهي:

1. دورها النشط والفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.
2. خروجها عن النظام التقليدي القديم وقيامها بأدوار ومهام جديدة.
3. دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها ومراسليها المنتشرة عبر القارات.

ولقد تبين أن النشاط المصرفي التجاري قد زاد على مستوى عالمي وأصبح للمصرف التجاري الدور الأهم في الدول النامية بعد المهام الجديدة التي أصبح يقدمها للعملاء، وسنوجز فيما يلي الأهمية الاقتصادية للنشاط المصرفي التجاري ودورها البارز في خدمة التجارية الدولية **(الشماع، 1999م)**:

1. جذب وتوزيع المدخرات وتوجيها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج.
2. قيامها بالاستثمار المباشر رغم جميع الخدمات والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومات والبنوك، فإن الأفراد لا يزالون يترددون في الاستثمار خوفاً من الخسارة، ولذلك انحصرت في المشاريع التي تعود بفائدة وربح بسيط مضمون، لهذا أخذت البنوك تستثمر أموالها في مشاريع تمتلكها وتملك معظم أسهمها، وهذا العمل قد أدى بدوره إلى ظهور المصارف المتخصصة.
3. قيامها بدور بارز في الأسواق المالية، فبدأت المصارف التجارية تنشئ أقسام متخصصة للأوراق المالية ولوحظ أنها توسعت بشكل كبير في هذا المجال.

4. تقديم خدمات جديدة للزبائن، حيث تعمل المصارف دائماً على تقديم الأفضل للعمـــلاء، ومن الخدمات المصرفية الحديثة التي تقدمها المصارف التجارية في الوقت الحاضـــر، بيع وشراء الشيكات السياحية، وبطاقة الائتمان.
5. اتساع نشاطها في تطوير خدمة التجارة الدولية، وأهم هذه الأنشطة يكمن في الاعتمادات المستندية، وبوالص التحصيل، والحوالات، وبيع وشراء العملات وغيرها.

سياسة البنوك الائتمانية:

تمثل أسئلة الائتمان الثلاثة التالية أحد سياسات الائتمان المتبعة وهي: ما هـــو المبلـــغ الذي يريده المستفيد؟ لماذا هذا المبلغ؟ ما المدة الزمنية اللازمة للسداد؟ ما هو مصدر الـــسداد؟ عند إجابة الشخص طالب الائتمان على هذه الأسئلة بشكل يرض ويضمن ذلك تصبح العمليـــة أقل خطورة للبنك **(Perry, 1977)**.

تعريف السياسة الائتمانية وأهم ملامحها:

- السياسة الائتمانية للبنك هي مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنـــك وتحـــدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحـــه البنك **(الزبيدي، 2002م)**.
- السياسة الائتمانية للمصارف هي الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام، وإدارة الائتمان بـــشكل خاص **(الحسيني، 2000م)**.
- هي مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التـــسهيلات الائتمانيـــة وأنـــواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسية، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية، ومتابعتها بما يكفـــل ســـلامة توظيف وحسن استخدام أمواله، بهدف تحقيق أفضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها المـــصرف في قرار منح الائتمان، والذي تسعى من خلاله تحقيق الأمور التالية (الأمـــان والربحيـــة والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع) **(السيسي، 1998م)**.

فالسياسة الائتمانية تمثل مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف تحدد فيها المعايير وشروط منح الائتمان المصرفي ونطاقه وصلاحياته، وهـــي تبنـــي علـــى

أساس الإستراتيجية الائتمانية المستمدة من الإستراتيجية القومية على المستوى الكلي، فهي تمثل الأهداف قصيرة وطويلة الأجل وتأخذ بالاعتبار اتجاه وإطار الإستراتيجية الائتمانية القومية، مما يتطلب من الجهاز المصرفي وضع خطط وسياسات مقابلة، تأخذ على عاتقها تطوير وإدارة نشاطها ضمن هذا الإطار عبر وضع الخطوات التفصيلية والمرحلية والأساليب التحليلية لتنفيذ السياسة، فمن شأن السياسة الائتمانية أن ترفع مستوى الخدمة المصرفية وتحسنها وتنوعها دون الإخلال بالقواعد والأعراف والأصول المصرفية المتعارف عليها بهذا الشأن.

وقبل تناول ملامح السياسة الائتمانية للبنك يجدر بنا معرفة الفرق بين الإستراتيجية الائتمانية والإجراءات الائتمانية (الزبيدي، 2002م).

أ- **الإستراتيجية الائتمانية**: هي الإطار العام أو الاتجاه والمسار الرئيسي الذي ينتجه البنك بغرض تحقيق أهدافه في الأجل القصير والطويل، وتسير الإستراتجية الائتمانية للبنك في اتجاه وإطار الإستراتيجية الائتمانية القومية التي يضعها البنك المركزي على المستوى الكلي للاقتصاد القومي.

ب- **الإجراءات الائتمانية**: الخطوات التفصيلية والأساليب التحليلية الفنية المحددة في إطار تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك، وهي إجراءات مرحلية تتعامل مع العملية الائتمانية من بدايتها بدأ بطلب العميل للتسهيلات مروراً بمراحلها المختلفة وحتى نهايتها حتى قيام العميل بسداد الائتمان والفوائد للبنك.

ملامح السياسة الائتمانية:

بعد التعرف على السياسة الائتمانية يمكن الوصول إلى أهم ملامحها وهي (الألفي، 1997م):

1. **السياسة الائتمانية**: تترجم إلى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للبنك في صورة قرارات مكتوبة ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كل مل كان هنالك جديد، ويجب أن تتجاوب دائماً مع المستجدات.
2. **السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للبنك**: فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختلفة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصاً الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.

3. **السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة**: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك وأجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها البنك وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.
4. **السياسة الائتمانية تخدم أطرافاً متعددة**: تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواء كانت أطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، أو أطراف خارجية ممتثلة بالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقاً للصلاحيات المخولة لها وفي إطار السياسة الائتمان للبنك وفقاً للشروط والمعايير التي تتضمنها كما تقوم إدارة التفتيش والرقابة بالبنك بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي.
5. **السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي**: من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للبنك الواحد، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة.
6. **السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته**: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته.

الموقع التنظيمي لقسم التسهيلات:

من المعروف أن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة إدارية بالبنك، يتحمل المسئولية النهائية في وضع سياسة البنك الائتمانية شأنها شأن أي سياسة تغطي نشاطاً مصرفياً ما، غير أن الوضع الفعلي لسياسة الإقراض يتعين أن يتمثل في خبراء الائتمان بالبنك، ومن الأفضل بطبيعة الحال أن يبدأ وضع مقومات السياسة الائتمانية من القاعدة بمختلف الفروع إلى القمة أي مجلس الإدارة، على أن وضع هذه السياسة يتعين أن يراعي تحقيقها عدة مستويات من التوافق والاتساق مثل:

- التوافق مع البيئة المصرفية الخارجية والتي تختلف من وحدة مصرفية لأخرى.

- التناسق فيما بين سياسات الائتمان الإقليمية (الفرعية) بمختلف المحافظات.
- تناسق السياسة الاقراضية للبنك مع باقي سياساته لاسيما الرئيسية الأخرى كسياسة تنمية الودائع، سياسة الاستثمار المالي، سياسة التسويق المصرفي،...الخ.
- تحقيق التناسق بين مكونات كل من سياسات البنك الرئيسية، فعناصر السياسة الاقراضية يتعين أن تكون متسقة مع عناصر ومكونات سياسة الودائع. (**الحمزاوي، 1997م**).

يرتبط قسم إدارة التسهيلات المصرفية في جميع خرائط الهيكل التنظيمي للفروع وإدارة البنك العليا، ارتباطاً مباشراً مع متخذي القرار في الوحدات الإدارية المختلفة، ويأتي هذا الارتباط الوثيق لأمور ترجع إلى درجة كبيرة لطبيعة عمل قسم التسهيلات، وتسهيلاً لمعاملات العملاء والبنك بالسرعة والضبط المناسبين، وبخصوص طبيعة العمل يتولى هذا القسم مهام عمليات التسليف وتقديم كافة الخدمات ذات الصلة، وتحمل في طيها مخاطر تؤثر على ربحية البنك ومستقبله وبالتالي فإن لهذا القسم أهمية كبرى في تحديد ربحية البنك وتعظيم إيراداته كما أنه إذ لم يقم بأداء مهامه بكفاءة فإنه قد يتكبد خسائر كبيرة (**جودة، 1999م**).

ويمتاز البنك عن مؤسسات الإقراض الأخرى في استمراريته وتنوع الائتمانات المقدمة على العكس من مؤسسات الإقراض التي تحدد خدماتها بقطاع معين ضمن إطار زمني محدد، وفي إظهار ميزات وصفات كل من مؤسسات الإقراض والبنوك أظهرت دراسة ألمانية أن مؤسسات الإقراض لها هدف محدد وموجه لطبيعة العملاء المحتملين، فقد يوجه الائتمان لقطاع معين دون سواه بعكس البنوك حيث يوجه الائتمان لأكثر من هدف وغرض، إضافة إنها عملية غير مستمرة كاستمرار البنوك (**Kakes, 1998**).

العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية للمصارف:

تتأثر السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بمجموعة من العوامل، وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، فالعوامل الداخلية هي العوامل التي تنبع من داخل البنك، مثل أهداف البنك وإمكانياته، معدل التركيز، اعتبارات السيولة، والعوامل الخارجية تنشأ من خارج البنك ويكون مصدرها البيئة أو المناخ الذي يتواجد فيه البنك ويمارس فيه نشاطه، مثل الظروف الاقتصادية المحيطة، الضمانات المقدمة من العميل، وبالرغم من تأثير هذه العوامل على صناعة السياسة الائتمانية لجميع البنوك إلا أنها تمارس أثار متساوية أو موحدة على

السياسات الائتمانية لجميع البنوك التي تعمل في بيئة واحدة أو مناخ واحد، بل تختلف أثار هذه العوامل من سياسة ائتمانية لأخرى.

ومن أهم العوامل والاعتبارات المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية العوامل والاعتبارات الآتية (ارشيد وآخرون، 1999م):

1. **الاعتبارات القانونية (البعد القانوني)**: تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بالقيود القانونية والتشريعات السائدة والمنظمة للعمل المصرفي وأيضاً بالتعليمات والقرارات التي يصدرها البنك المركزي بشأن التوسع أو الانكماش.
2. **الاعتبارات الجغرافية (البعد الجغرافي)**: تتأثر صناعة السياسة الائتمانية بنطاق وحدود المنطقة أو المناطق التي يخدمها البنك ويمارس فيها نشاطه المصرفي بصفة عامة والائتمان بصفة خاصة، فالبعد الجغرافي ومدى انتشار وحدات وفروع البنك الجغرافي يؤثر في السياسة الائتمانية من حيث النطاق ومن حيث أنواع المنتجات الائتمانية التي تقررها.
3. **الاعتبارات التمويلية (البعد التمويلي)**: تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بالاعتبارات التمويلية من حيث الموارد التمويلية (مصادر الأموال) المتاحة للبنك، ويكمن البعد التمويلي في صناعة السياسة الائتمانية في ضرورة ملائمة موارد المال لاستخدامات هذه الأموال بالنسبة للجزء الذي سيتم توظيفه في صورة تسهيلات ائتمانية للعملاء، فكلما كانت مصادر الأموال المتاحة للبنك متقلبة وغير مستقرة فإن السياسة الائتمانية لهذا البنك تتجه إلى إقرار المنتجات الائتمانية القصيرة الأجل، كما أن تكلفة مصادر الأموال المتاحة للبنك تؤثر في السياسة الائتمانية له وتختلف السياسة الائتمانية من بنك لآخر باختلاف تكلفة مصادر الأموال في البنوك المختلفة وينعكس هذا الاختلاف في صورة اختلاف وفروق في تسعير القروض والتسهيلات التي تقرها السياسات الائتمانية المختلفة من حيث أسعار الفائدة عليها والمصروفات الأخرى.
4. **الاعتبارات التنظيمية (البعد التنظيمي)**: المقصود بالاعتبارات التنظيمية والإدارية حجم وطبيعة الهيكل التنظيمي أو الإداري للبنك، أو ما يسمى بالهيكلية الإدارية أو الهرم الوظيفي، والمتضمن لكافة المستويات الإدارية المختلفة والتي تتعامل مع العملية الائتمانية داخل البنك، ويؤثر البعد التنظيمي في السياسة الائتمانية للبنك تأثيراً كبيراً، حيث تتعدد السلطات والصلاحيات الائتمانية داخل البنك ذات الهياكل الإدارية والتنظيمية كبيرة الحجم فلا يتم تركيز صلاحيات منح الائتمان المصرفي في أيدي

محددة من المسئولين في الهرم الإداري للبنك، لأن هذا التركيز من شأنه أن يعيق سير الأداء للعملية الائتمانية.

5. **الاعتبارات الفنية (البعد الفني)**: يقصد بالاعتبارات الفنية، الأسس والأعراف المستقرة في منح الائتمان المصرفي فهذه الأسس والأعراف تؤثر في صناعة السياسة الائتمانية للبنك تأثيراً بالغاً وأصيلاً لأن قرار منح الائتمان قرار فني يتخذ بناء على دراسة ائتمانية (فنية) يتم إعدادها وفقاً للإجراءات الائتمانية التي تقررها السياسة الائتمانية للبنك، لهذا تأخذ السياسة الائتمانية في الاعتبار الأسس والأعراف الفنية في منح الائتمان المصرفي وينعكس هذا على السياسة الائتمانية للبنك في صورة إقرارها على سبيل المثال لا الحصر للنسب التسليفية للضمانات التي يقبلها البنك، وحدود وشروط السحب على المكشوف.
6. **الاعتبارات التسويقية والتنافسية (البعد التسويقي)**: يقصد بالاعتبارات التسويقية والتنافسية إمكانية البنك التسويقية ومركزه التنافسي بين البنوك العاملة والمنافسة، وتتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بهذه الاعتبارات التسويقية والتنافسية في إقرار منتجات ائتمانية قادرة على منافسة البنوك الأخرى وقابلة للتسويق، كما يجب أن تكون سياسة تسعير المنتجات الائتمانية تتيح قدراً من المنافسة وتدعم من المركز التنافسي للبنك، وكلما أخذت السياسة الائتمانية للبنك في اعتبارها الأبعاد التسويقية والتنافسية، كلما ارتفعت مقدرة البنك على المنافسة، وتتصف الاعتبارات التسويقية والتنافسية بكونها في حالة تغير مستمر ولا تتصف بالثبات، لهذا يجب أن تكون السياسة الائتمانية للبنك مرنة وقابلة للتعديل كلما تطلب الأمر ذلك حتى يتمكن البنك من التهيؤ السريع مع ظروف السوق والمنافسة المستجدة وسريعة التغير دائماً.
7. **الاعتبارات البشرية (البعد البشري)**: وتتمثل بكفاءة الإدارات التي تتعامل مع العملية الائتمانية داخل البنك كالإدارات الائتمانية، والاستعلامات، والإدارات القانونية، والتفتيش والرقابة، من حيث (التأهيل العلمي، التدريب المصرفي، الخبرة الائتمانية، مدى استيعاب التكنولوجيا والعوامل السلوكية)، وتختلف بالطبع كفاءة العنصر البشري من فرد لآخر ومن بنك لآخر بالطبع طبقاً للعوامل السابقة الذكر، ويكمن تأثير هذه الاعتبارات البشرية على صناعة السياسة الائتمانية للبنك في عدم إقرارها لعمليات ائتمانية لا يتوفر للبنك الموارد البشرية اللازمة لإنجازها بكفاءة.
8. **الاعتبارات الاقتصادية (البعد الاقتصادي)**: يقصد بالاعتبارات الاقتصادية كعامل مؤثر في صناعة السياسة الائتمانية للبنك، طبيعة الاقتصاد والنظام الذي يعمل البنك داخله،

فطبيعة الاقتصاد أو الهيكل الاقتصادي يؤثر بصورة مباشرة في نوعية المنتجات الائتمانية التي يقدمها البنك لعملائه، فعلى سبيل المثال في الاقتصاد التصديري تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل الصادرات، وفي الاقتصاد الذي يعتمد الواردات بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل الواردات، وفي الاقتصاد الذي يعتمد على القطاع الزراعي بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل النشاط الزراعي، وفي الاقتصاد الذي يتنوع الهيكل الاقتصادي فيه تكون احتياجاته من المنتجات الائتمانية متنوعة لذلك تتأثر السياسة الائتمانية بطبيعة الهيكل الاقتصادي السائد وينعكس هذا التأثير على إقرار السياسة الائتمانية لمنتجات ائتمانية لتلبي طبيعة واحتياجات الاقتصاد الذي يعمل فيه البنك.

أركان السياسة الائتمانية:

بالرغم من عدم وجود سياسة ائتمانية نمطية أو موحدة، إلا أنه توجد أركان أو مقومات تقوم وتعتمد عليها السياسة الائتمانية لأي بنك، وتعد هذه الأركان والمقومات الأساسية حد أدنى لصناعة أي سياسة ائتمانية جيدة وسليمة، إلا أن هذه الأركان والمقومات لا تحول دون اختلاف السياسيات الائتمانية للبنوك المختلفة، ولا يشنأ هذا الاختلاف بسبب هذه الأركان أو المقومات ولكن مصدر هذا الاختلاف مرجعة إلى اختلاف طبيعة مصادر الأموال بين البنوك واختلاف أغراض وأهداف البنوك، واختلاف طبيعة عمل البنوك وحجمها، واختلاف تراكم الخبرة بين البنوك وما إلى ذلك من عوامل أخرى، ويترتب على ذلك الاختلاف بين السياسات الائتمانية للبنوك المختلفة أن لا تكون حول الأركان أو المقومات الأساسية للسياسة الائتمانية، إنما تكون حول جزئيات مختلفة بطبيعتها بين البنوك والمؤسسات المالية، وشأنها في ذلك كشأن سائر الاختلافات الأخرى غير الجوهرية بين الأشياء المتماثلة وذات الطبيعة المتماثلة وعلى الرغم من ذلك، يبقى الاهتمام الأصيل للسياسة الائتمانية منصباً على تناول العملية الائتمانية في جميع الأحوال .

والأركان الأساسية للسياسة الائتمانية تشمل الأركان الآتية(الألفي، 1997م) :

1. تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها البنك.
2. تحديد المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك.
3. تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك.
4. تحديد أنواع الضمانات والنسب المثلى.
5. تحديد الحدود القصوى لأجال استحقاق القروض.

6. تحديد شروط ومعايير منح الائتمان.
7. تحديد حدود التركز الائتماني.
8. تسعير الفائدة على القروض والمصروفات الإدارية.
9. تحديد السلطات والمسؤوليات الائتمانية.
10. تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابة.
11. إصدار دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان.

إضافة لذلك لا بد من وجود تقارير تبين التجاوزات التي حصلت، والتسهيلات متأخرة السداد والتسويات وإعادة هيكلة أو جدولة الديون مع بيان ما تم على صعيد كل وحدة منها، والإجراءات التي اتخذت لإيجاد حلول لها، ومن الضروري أن يكون بيان تحليل التركزات الائتمانية حسب فئات ونسب محددة وبيان بالالتزامات والتعهدات الطارئة لما لهذه البيانات من أهمية واضحة في تقديم صورة جلية ودقيقة عن النشاط الائتماني وتمكين الإدارة العليا من وضع استراتجياتها المستقبلية والتخطيط وتوجيه المصرف والارتقاء بالأداء الائتماني للمصرف، وتمكين السلطة الرقابية من رسم سياستها المصرفية والنقدية الكلية لما له من تأثير إيجابي على خفض المخاطر (**Basle committee, 1997**).

ومن ناحية أخرى، فإنه من الضروري أن يكون العملاء على إطلاع على طبيعة خدمات ونشاطات وإجراءات ومنجزات المصرف لما في ذلك من أهمية في نشر العادات المصرفية وتنمية الوعي المصرفي، الأمر الذي له انعكاس إيجابي على زيادة الثقة في المصرف وتسهيل أداء المعاملات المصرفية وتدعيم وتسويق الخدمات المصرفية، الأمر الذي سينعكس بالتالي على مستوى النشاط المصرفي وتحسين مركز المصرف المالي، لذلك من الضروري مراعاة السياسة الائتمانية تزويد العملاء بالحد الأدنى من المعلومات عن الشروط وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف لعملائه إضافة إلى الخدمات المصرفية الأخرى، حيث يتم تعديله وتحديثه وفقاً للتطورات والمستجدات فيما يتعلق بآلية وشروط وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية.

السياسة الائتمانية ودورها في إدارة مخاطر الائتمان وتأثير ذلك على الأداء المصرفي:

للسياسة الائتمانية دور هام في الحد من الأثر السلبي لتحمل المخاطر، كونها توجه المصارف إلى ضرورة تبني السياسات المتضمنة للوائح والإجراءات والنظم المصرفية والرقابية وتأكيدها على ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة باحتواء الآثار الخارجية التي قد

تترتب على إخفاقها بسبب تحمل المخاطر غير المدروسة، وبالتالي فإن الهدف الأساسي من السياسة الائتمانية والضوابط الرقابية هو ضمان سلامة أوضاع وأداء المؤسسة المصرفية بشكل خاص والجهاز المصرفي بشكل عام **(فولكرتس وآخرون، 1998م)**.

عند وضع السياسة الائتمانية لا بد من دراسة وتحليل طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها العمل المصرفي من أجل التعرف عليها والعمل على تضمين السياسات الائتمانية آليات وإجراءات وضوابط لمتابعتها والسيطرة عليها، فمن المسلم به بأن طبيعة القوانين والنظم والضوابط الرقابية على الجهاز المصرفي يجب أن يقع في مركز أهدافها (**Basle committee, 1997م**).

1. وضع السياسات والضوابط التي تسمح ببقاء وحسن أداء المصارف مالياً وإدارياً.
2. وضع السياسات والضوابط التي من شأنها الحد من الإفراط في تحمل المخاطر من قبل مجالس إدارات وكبار المساهمين والمدراء التنفيذيين في المصرف.
3. تركيز السياسات على ضرورة ترسيخ وتطبيق القواعد والمعايير والتعليمات المحاسبية والتنظيمية وآلية تقييم الأداء والتدقيق الداخلي والخارجي وآلية الإفصاح عن البيانات المالية والمحاسبية الداخلية والخارجية بما يضمن المستوى العالي من الشفافية والالتزام بالأنظمة والتعليمات وفق متطلبات نظام الإنذار المبكر في كشف نقاط تركز المخاطر.
4. ضرورة تناول السياسات لنطاق وإجراءات وآليات اتخاذ الإجراءات التصحيحية الناجمة عن الإفراط في المخاطر وتجاوز القيود والإخلال بالأنظمة والتعليمات من خلال تحديد المسئوليات بما يتيح المسائلة عن الإخلال بالأسس والمعايير التي تهدد سلامة المصرف وسبل الخروج من الأزمات المترتبة على ذلك.

إن مستوى فعالية وأداء السياسة الائتمانية ودورها في مواجهة المخاطر المعرض لها المصرف ترتبط بخمس أمور رئيسة (فولكرتس وآخرون، 1998م):

1. كفاية رأس المال الأساسي بهدف التأكد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر، وخلق الحافز والدافعية لإدارة المصرف بالشكل السليم والملائم بحيث يتم مراعاة أخذ مخاطر السوق مثل مخاطر النقد الأجنبي، ومخاطر أسعار السلع، وأسعار الفائدة، ومخاطر الملكية بعين الاعتبار.
2. أهلية أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسئولين والمديرون التنفيذيين وإمكانياتهم المهنية.

3. نوعية النظم الإدارية ومستوى الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي.
4. وضوح وشفافية الهيكل الإداري وإصلاحيات وآلية تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة.
5. مستوى أداء السلطات الرقابية.

إن طبيعة العمل المصرفي تحمل مجموعة من المخاطر، بحيث يجب على أي سياسة مصرفية وفي وجه الخصوص السياسة الائتمانية أن تأخذ عند صياغتها طبيعة هذه المخاطر، وأن يتم وضع السياسة على ضوء تقييمها واتخاذ الإجراءات على أساسها، ومن أهم هذه المخاطر التي تواجهها المصارف (**فولكرتس، وآخرون 1998**):

1. **المخاطر الائتمانية/** وهي من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف التي يشكل منح القروض نشاطها الرئيسي، هي تقتضي دراسة وتحليل الملاءة المالية للعملاء التي قد تتغير مع الزمن لأسباب وعوامل معينة، مما قد يترتب عليها إخفاق الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته وفق أحكام الاتفاق.
2. **مخاطر البلد والتحويل/** إن للسياسة الائتمانية دوراً هاماً في تحديد وإدارة الأموال وعمليات الإقراض والاستثمار التي تتعدى حدود الوطن إلى باقي دول العالم، نظراً لتداخل وتشابك الاقتصاد العالمي في ظل الانفتاح الاقتصادي والاتجاه المتسارع نحو العولمة، الأمر الذي يتطلب مراعاة السياسة الائتمانية لتلك المخاطر المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد الأصلي للجهة المقترضة أو الجهة المستثمر بها المصرف.
3. **مخاطر السوق/** إن لتغيرات أسعار السوق مخاطر لها انعكاساتها على التسهيلات المصرفية المباشرة وغير المباشرة وعلى كافة النشاطات المصرفية، وذلك من خلال دخول المصارف عمليات مصرفية ذات صلة بأسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع وأدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية، فالمصارف تتعامل بالعملات الأجنبية كجهات رئيسية مشاركة في السوق، أي أنها تحدد أسعار الصرف لعملائها عن طريق اتخاذ مراكز مفتوحة لمختلف العملات، بحيث يترتب على هذه المراكز وجود مخاطر تزيد خلال الفترات التي تكون فيها أسعار الصرف غير مستقرة.
4. **مخاطر أسعار الفائدة/** من أبرز المخاطر التي تتعرض لها المصارف هي مخاطر أسعار الفائدة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العمليات المصرفية، التي تنشأ نتيجة للتغيرات غير المواتية في أسعار الفائدة، الأمر الذي له انعكاساته على أرباح المصرف وعلى قيمة موجوداته والتزاماته، بحيث تتخذ إدارة هذه المخاطر أهمية

متزايدة في الأسواق المالية المتطورة والبلدان التي تقوم بتحرير نظم أسعار الفائدة، الأمر الذي يجعل منها أحد أهم الأركان التي تركز عليه السياسة الائتمانية.

5. **مخاطر السيولة/** إن للسياسة الائتمانية دوراً هاماً في إدارة مخاطر السيولة التي تنشأ عن إخفاق المصرف في مواجهة التزاماته التعاقدية أو تمويل أصوله، وهذا يعكس وجود خلل في تركيبة الأصول والخصوم وعدم عقلانية وكفاءة أداءه في إدارتها، الأمر الذي له انعكاسات خطيرة تتمثل بعدم قدرة المصرف المعني في الحصول على أموال كافية عند عدم كفاية السيولة.
6. **المخاطر التشغيلية/** إن من أهم الأدوار التي تلعبها السياسة الائتمانية، هو وضع الضوابط التي من شأنها التقليل من الأخطاء، ووضع الضوابط لمواجهة أعمال الغش أو التقصير، أو أي نشاطات أو ممارسات من شأنها أن تلحق الضرر بمصالح المصرف سواءً عن طريق عملاء المصرف، أو المتنفذين في إدارته، أو الموظفين أو عبر تجاوز الصلاحيات والتعليمات والأنظمة، أو بالاندفاع في ممارسات شديدة المخاطرة، ناهيك عن المخاطر التشغيلية المرتبطة بتعطل الأنظمة التكنولوجية أو الحوادث الطارئة.
7. **المخاطر القانونية/** إن للسياسة الائتمانية أهمية في وضع خطوط وضوابط عملية منح الائتمان، بحيث تعمل على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بمراعاة الحد الأدنى من التعليمات والأسس المهنية والقانونية والإجرائية، وآلية المتابعة والتوثيق للملفات الائتمانية، بما يضمن تلافي أي قصور أو خطأ قانوني من شأنه أن يؤدي إلى انعدام قيمة الموجودات، أو ترتيب التزامات باهظة التكاليف على المصرف بسبب وجود قصور أحياناً في بعض القوانين، ناهيك عن انعكاس أثار عرض بعض القضايا على المحاكم على سمعة ومكانة ومصداقية المصرف، إضافة إلى إمكانيات تعديل القوانين والأنظمة.
8. **المخاطر المتصلة بسمعة المصرف/** إن قدرة السياسة الائتمانية على وضع الإطار الملائم للنهوض بمستوى أداء المصرف الائتماني بما يضمن التزامه بالقوانين والأنظمة والتعليمات وقدرته على إدارة المخاطر المختلفة سابقة الذكر بفعالية، سيعمل ذلك بكل تأكيد على تلافي أي مواطن للفشل التشغيلي الذي تنشأ عنه المخاطر المتصلة بسمعة ومكانة المصرف، التي تشكل المرتكز الأساسي في الحفاظ على ثقة المودعين والدائنين، وبالتالي على مركز المصرف التنافسي في السوق.

إن السياسة الائتمانية كأحد مرتكزات إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب وجـود تقيـيم مستقل لهذه السياسة وغيرها من السياسات والإجراءات المتعلقة بمنح التـسهيلات الائتمانيـة والقيام بالاستثمارات المباشرة، وذلك لتثبت من تنفيذها بشكل موضوعي بالاستناد إلى مبـادئ ومعايير مهنية سليمة، الأمر الذي يتطلب الحفاظ على وجود سياسات خطية وتحوطية بـشأن التسهيلات الائتمانية وإجراءات منحها وإداراتها وتوثيقها بالـشكل الـذي يـسهل علـى إدارة المصرف هذه الوظيفة الائتمانية.

الائتمان المصرفي:

تعددت تعريفات الائتمان المصرفي وفقاً لوجهة نظر الباحثين في هذا المجال، ومـن هذه التعريفات:

- الائتمان هو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما (طبيعياً، معنوياً)، حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود لفترة محددة، بحيث يقوم العميل في نهايتها بالوفاء بالتزاماتـه **(أبو عبدو، 2004م)**.
- الائتمان المصرفي عملية تسليم نقود أو بضائع أو خدمات الآن، مقابل وعد بالدفع في المستقبل **(جبر، 2002م)**.
- هو مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد والشركات لتمويل عمليات رأس المال لفترة زمنية، مقابل تكلفة بسبب ذلك الاستخدام **(الزبيدي، 2002م)**.
- هو التبادل الحالي للبضائع والممتلكات مقابل دفع قيمة مساوية لها، والمتفق عليها فـي المستقبل **(الحسيني، 2000م)**.
- هو مقياس لقابلية الشخص الطبيعي أو الاعتباري للحصول على القيمة الحالية (نقود)، مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلي وقت معين في المستقبل **(ارشيد، 1999م)**.
- عملية بمقتضاها يرتضي المصرف مقابل عمولة أن يمنح عميلاً بنـاءً علـى طلبـه تسهيلات في صورة نقد لتغطية العجز في السيولة، لتمكينه من مواصـلة نـشاطه، أو لأغراض استثمارية **(النجار، 1997م)**.

ويتضح للباحث من خلال التعاريف السابقة للائتمان انه على الرغم من اختلافها فـي ألفاظها، إلا أنها تتفق غالباً في مضمونها، حيث تم ملاحظة عناصر أساسية مشتركة ترد فيهـا على شكل عبارات متشابهة أو مختلفة بعض الشيء ومنها:

- الثقة التي يوليها المصرف للعملاء.
- قيمة وشكل التسهيلات الممنوحة للعملاء، سواء كانت نقدية أو غير نقدية.

- الربح أو الفائدة التي يحصل عليها المصرف مقابل منحه الائتمان للعملاء، أو الشركات.

أنواع الائتمان المصرفي:

1. **من حيث الغرض من الائتمان/** ينقسم إلي ائتمان بغرض (الإنتاج،الاستهلاك)، حيث اهتمام المصارف التجارية التقليدي بذلك الائتمان، نظراً لإقبال العملاء عليه، وزيادة المؤسسات التي تقدمه، **(خليل، 1982م)**.
2. **من حيث مدة الائتمان/** ينقسم الائتمان من حيث المدة إلى (قصير، متوسط، طويل)، حيث تتراوح مدة الائتمان القصير إلي سنة، أما الائتمان المتوسط فيتراوح من سنة إلى خمسة، في حين الائتمان طويل الأجل يكون أكثر من خمس سنوات، وغالباً يستعمل في تمويل رأس المال الثابت **(هواري، 1983م)**.
3. **من حيث الجهة المستفيدة/** ينقسم إلى ائتمان موجه للقطاع الخاص ويشمل (الأفراد، الشركات)، والى ائتمان موجه للقطاع العام ويشمل الدوائر الحكومية على كافة المستويات **(خليل، 1982م)**.
4. **من حيث طبيعته/** وينقسم إلى ائتمان مباشر ويشمل (القروض، السلفيات، الجاري مدين، الكمبيالات المخصومة)، وائتمان غير مباشر ويشمل (خطابات الضمان، بطاقات الائتمان، الاعتمادات المستندية، بوالص التحصيل) **(هواري، 1983م)**.

و يمكن تصنيف القروض إلى نوعين (الخضيري، 1996م) :

1. **قروض الضمان**: تنقسم القروض حسب الضمان إلى سلف مضمونة وغير مضمونة، والضمان قد يكون ضماناً شخصياً (كان يضمن شخص أحد المتعاملين لدى المصرف) أو عينياً كضمان البضائع والأوراق المالية وغيرها، والمصارف التجارية لا تتحمس للضمان بالأشياء غير المنقولة (كالعقارات والأراضي وغيرها) خوفاً من الوقوع في إشكاليات البيع عند الإعسار للمدين واحتمالية الدخول في منازعات قضائية طويلة، لذا تركز المصارف على منح القروض لقاء ضمانات عينية منقولة مثل البضائع والأوراق التجارية التي يكون من السهل بيعها عند إعسار المدين لسداد القرض.
2. **القروض حسب الغاية وتنقسم إلى الآتي**:

أ- **قروض التجارة**: تأتي في المرتبة الأولى، حيث تشكل (32%) من مجموع القروض الممنوحة في الغالب.

ب- **قروض الخدمات السياحية**: وهي في المرتبة الثانية، حيث حصل هذا القطاع على نسبة (20%) من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي.

ت- **القروض الصناعية**: وتأتي هذه القروض في المرتبة الثالثة خاصة في البلاد العربية إذ حصل هذا القطاع على نسبة 8% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي.

ث- **القروض الزراعية**: وتأتي في المرتبة الرابعة لحصولها على نسبة (1%) من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي.

ج- وقد وزعت (39%) من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي على بقية القطاعات وعلى القروض الشخصية.

المواصفات المطلوب توافرها في مسئول الائتمان المصرفي (ارشيد وجودة، 1999م):

تعتبر التسهيلات الائتمانية الوظيفة الثانية للمصارف بعد قبول الودائع، لذلك تقع المسؤولية على عاتق مسئول التسهيلات حيث الخبرة والكفاءة اللازمة، والالتزام بتطبيق الإجراءات الفنية السليمة، وتوافقها مع السياسة العامة لإدارة للبنك، والبنك المركزي، وتوفر المعلومات المالية اللازمة لإجراء التحليل المالي الضروري، لذلك يجب تتوفر في مسئول الائتمان عدة صفات ومنها:

1. الشخصية المقبولة، واللباقة في الحديث.
2. القدرة، والمعرفة في تحليل المعلومات الوصفية والكمية.
3. الخلفية الثقافية الجيدة، ومتابعة التطورات الاقتصادية، وأوضاع السوق.
4. الإلمام بالجوانب القانونية.
5. أن يكون متعاوناً مع رؤسائه، ومرؤوسيه ولديه القدرة على الإقناع والحوار.
6. أن تكون لديه قاعدة عريضة من العلاقات، والنشاط الفعلي في السوق.

محددات الطلب والعرض على الائتمان المصرفي:

تحكم عملية الائتمان محددات تؤثر على مدى الإقبال على الائتمان سواء على مستوى فردي أو على مستوى شركة، فسياسة المصرف في جذب الودائع تعد من أهم المحددات التي تؤثر على أبعاد ومرتكزات السياسة الائتمانية، حيث أن سياسة الائتمان تعتمد على الودائع وتكاليفها وآجال استحقاقها (**أبو الرب، 2001م**)، ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي إلى (**الحمزاوي، 1997م**):

أولاً/ العوامل الموضوعية: ويقصد بها تلك العوامل أو المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في معظم الحالات في الطلب على الأموال المصرفية بصفة عامة، والطلب على الائتمان المصرفي بصفة خاصة، وذلك بعيداً عن المحددات ذات الطابع الاعتباري أو الشخصي، ومن أهم المتغيرات:

- **أسعار الفائدة المصرفية**: إن افتراض بقاء العوامل الأخرى على ماهية عليه تتصف العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان من ناحية والكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي من ناحية أخرى بالطابع العكسي، فزيادة سعر الفائدة تقلل من الطلب على الائتمان والعكس صحيح.
- **أسعار الفائدة على بدائل الائتمان**: فإذا افترض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، يؤدي الانخفاض في أسعار الفائدة على الأوراق المالية لاسيما السندات مقارنة بأسعار الفائدة على الائتمان المصرفي وكلاهما ثابت إلى تحول الوحدات الاقتصادية طالبة الاقتراض من السوق المصرفي إلى سوق الأوراق المالية، لتغطية الحاجة الائتمانية لهذه الوحدات بشكل كلي أو جزئي، بمعنى أن العلاقة بين تغيرات أسعار فائدة البدائل المالية من ناحية كمتغير مستقل والطلب على الائتمان المصرفي كمتغير تابع من ناحية أخرى علاقة طردية أي موجبة.
- **دخول وثروات المقرضين**: تشير النظرة المبدئية إلى أن ارتفاع مستويات الدخول لمختلفة الوحدات الاقتصادية تؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المصرفية، فالعلاقة بين المتغيرين عكسية.

ثانياً/ العوامل الاعتبارية: توجد مجموعة من العوامل ذات الطابع الشخصي لها بعض التأثير في الطلب على الائتمان التي تقدمه البنوك، ولعل من هذه العوامل الرغبة والقدرة على الادخار سواء للأفراد أو المشروعات والأذواق لاسيما بالنسبة للأفراد، فلا شك أن وجود الرغبة والقدرة على الادخار لدى الفرد والقائمين على الإدارة في المشروع تحد من الطلب على الائتمان من البنوك.

ثالثاً/ عوامل مرفقيه على مستوى الجهاز المصرفي: تتعدد العوامل المرفقيه التي تؤثر في الطلب على الائتمان المصرفي، ويمكن توضيح تلك العوامل بما يلي:

1. **مدى الحريات المتاحة لإدارات البنوك في اتخاذ قرار الائتمان**: لا شك أنه كلما تمتعت إدارات البنوك بحرية أكثر في اتخاذ القرار الائتماني كلما زادت مساحة الثقة في هذه الإدارات ومن ثم يزيد عدد طلبات الاقتراض.

2. **سياسة المساندة المصرفية**: أن التدخل المستمر من قبل الجهات الرسمية والنقدية والائتمانية في مجتمع ما لمساندة بنك معين في حالة تعرضه لإعسار مالي في التوقيت المناسب يدعم الثقة في الجهاز المصرفي كله، ومن ثم تزيد قيمة الودائع لدى وحدات هذا الجهاز وتزيد قدرته على تقديم الائتمان المصرفي.
3. **الإعلان المستمر عن مقومات السياسة الائتمانية**: لا شك أن للسياسة التي تنتهجها السلطات النقدية والائتمانية في تمرير النشاط المصرفي والائتماني أثار على جانب عرض هذا النشاط، وكذلك على جانب الطلب عليه، فالإعلان قد يدفع إلى مزيد أو قليل من الثقة في وحدات الجهاز المصرفي ومن ثم زيادة درجة اللجوء إليه للحصول على الائتمان أو الحد من الطلب عليه.
4. **سياسة ضمان الائتمان المصرفي**: يزيل اعتماد الدول لسياسة ضمان الائتمان من أمام المقترضين عقبة كبيرة تحويل دون حصوله على الائتمان لاسيما بالنسبة للمقترض.
5. **الدورة الاقتصادية**: تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين بالوضع الاقتصادي السائد من وراج وكساد وتضخم، إذ في حالة الازدهار الاقتصادي وحالة الرواج تعمل البنوك على زيادة نسبة الائتمانات المقدمة لوجود الثقة لديها بنجاح المشاريع وتوفر فرصة أكبر للربح.

العوامل المحددة لقرار منح الائتمان في المصارف التجارية:

يأخذ القرار الائتماني الرفض أو القبول المشروط لطلبات التسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء المصرف في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، وهذه الموازنة لا تتم إلا من خلال دراسة الملف الائتماني للعملاء والذي يهدف إلى جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعميل ، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للمصرف من عدمه، **(الشواربي، 2002م)**:

أولاً/ العوامل المتعلقة بالعميل:

وتشمل هذه المجموعة من العوامل تلك الضوابط الواجبة الاحترام عند تقديم الائتمان أياً كان نوعه، سواء كان الائتمان مصرفياً أو تجارياً، وذلك مع اختلاف في الأهمية النسبية لكل من هذه القواعد، وهذه القواعد تتصف بعموميتها على المستوى العالمي، فهي لا تقتصر على الائتمان المصرفي فقط، بل تمتد إلى مختلف أشكال الائتمان، كما أنها محل اتفاق عام، ومن ثم يجب مراعاتها أياً كانت الأساليب في دراسة وتحليل الائتمان، ومن ثم يمكن أن يطلق عليها بديهيات أو آليات العمل الائتماني، ويطلق عليها البعض (The five C's of Credit أو

5P's) للدلالة على العناصر الخمسة وهي: (People, Purpose, Payment, Protection and Persecution).

1. **السمعة والأخلاق/** تعتبر السمعة والأخلاق الحسنة محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة، الأخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى المقترض تشكل لديه الشعور بالمسئولية تجاه التزاماته وديونه، فالثقة في متانة أخلاق العميل وأمانته تعد أساسية في العمل التجاري بصفة عامة والعمل المصرفي بصفة خاصة **(الحمزاوي، 1997م)**.
2. **طاقة العميل/** القروض المصرفية بمفهومها التقليدي قروض قصيرة الأجل يقدمها البنك لمواجهة حاجات اقتصادية مؤقتة لدى العمل طالب القرض وبحيث يتم السداد مع انتهاء هذه الحاجة سواء دفعة واحدة أو على دفعات، على أن سداد القرض في ميعاد الاستحقاق يتوقف على مقدرة العميل على إدارة شئونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع، ويستخدم الكثيرين تعبير (المقدرة على الدفع) كمرادف لتعبير (الكفاءة الإدارية) نظراً لشمول الأول لعدد أكبر من العوامل، حيث أن قدرة الفرد على الدفع دالة لعدد من المتغيرات مثل: الدخل، هيكل الإنفاق، عدد أفراد الأسرة، فترة سداد القرض، صحة الفرد وأسرته مستوى التعليم، العمر، درجة الاستقرار، العمل، الحالة الاقتصادية ومستواه المعيشي، أما بالنسبة لأصحاب المشروعات فإن مقدرتهم على الدفع دالة ليس فقط للعوامل السابقة، بل وللعوامل المتصلة بنشاطه التجاري أو الصناعي مثل المبيعات، أسعار بيع السلعة، تكاليف الإنتاج، موقع المشروع، مدى سياساته الإعلانية والتسويقية، ... الخ، وتحليل هذه العوامل يحتل أهمية كبرى وصولاً إلى تحديد دقيق للمقدرة على الدفع **(الزبيدي، 2002م)**.
3. **الوضع المالي للعميل/** يعد المركز المالي للعملي من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل الوفاء بالتزاماته المالية خلال فترة القرض لاسيما مع اهتزاز كل من العنصرين السابقين بشكل حاد، ورغم ذلك لا يمنح الائتمان المصرفي على أساس افتراضي مسبق بأن المركز المالي هو وسيلة السداد، حتى ولو كانت ضمانات السداد متوفرة لأن معنى ذلك تصفية المشروع أو إنها العلاقة بين البنك وعميله، في حين أن الائتمان المصرفي يمنح أصلاً على أساس وجود تتابع في العمليات الإنتاجية أو التسويقية أو كليهما، وهو ما يعني استمرار عملية السداد، من هنا كان من الطبيعي تقديم المقدرة الإيرادية حتى يعرف البنك المقرض مدى إمكانية تسديد أقساط القرض من إيراداته، وهو الأسلوب العادي للسداد، أما باقي الأساليب مثل بيع الأصول المرهونة سواء كانت أصول ثابتة أو متداولة أو الاقتراض من

مصدر آخر فلا تفضلها البنوك نظراً لأن أساليب البيع مكلفة ومستهلكة للوقت، بينما الأسلوب الأخير يعد غير مرغوب فيه خاصة إذا كانت ظروف العميل متدهورة للغاية **(حنفي، 1991م)**.

4. **الضمانات/** وهي مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان، ويأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في المصارف **(الزبيدي، 2002م)**، ويتعين هنا التأكيد على أن ما يقدمه البنك لعميله من الائتمان يتطلب أن يكون هذا العميل أهلاً للثقة من ناحية، وأن تكون لديه المقدرة على استخدام مبلغ القرض من الغرض الذي خصص له من ناحية أخرى، ومن هنا يهتم الباحث الائتماني بتحديد الثغرة التمويلية للعميل من حيث القيمة والتوقيت، ومن ثم يمكن تحديد قيمة القرض الواجب تقديمه لهذا العميل، أما الضمانات التي يطلبها البنك من العميل فلا تعدو أن تكون وسيلة يؤمن بها البنك نفسه ضد مخاطر مستقبلية غير مواتية وغير مرئية **(السيسي، 2004م)**،وبسبب أهمية الضمان للبنك يتعين أن يراعي فيه قانونيته وكفايته وقابليته للتصرف بسهولة لذا يفضل أن تكون هذه الضمانات:

أ- **من أصول العميل المتداولة، أو من الأصول المتداولة للغير**: ويقبل وجود ضامن أو كفيل لحالات محددة بحيث يشترط على الكفيل وجود المقدرة على وضع بعض أو كل أصوله تحت تصرف البنك في حالة إعصار المستفيد، ويجب أن تتصف هذه الأصول بالمواصفات المحددة وهي القانونية، الكفاية، وقابليته للتصرف.

ب- **الأصول الثابتة**: تقبل الأصول الثابتة كضمان لقيمة الائتمان على أن يؤخذ في الاعتبار مقدار الفقد والتقادم، وإمكانية التحويل.

5. **الظروف الاقتصادية العامة**: ويقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها ويكتسب هذا العنصر أهمية خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والدول الدائرة في فلكها حيث يتصف اقتصادها بالتقلب المستمر، وأن كانت هذه السمة تغيرت بشكل أساسي منذ منتصف السبعينات مؤداه اندماج وجهي الدورة الاقتصادية في تزامن واحد مشكل ما يعرف حتى اليوم بظاهرة الركود التضخمي؛ حيث يسود التضخم والركود النشاط الاقتصادي مع اختلافه بدرجة أو بأخرى من قطاع لآخر **(الشواربي،2002م)**.

ثانياً/ العوامل المتعلقة بالمصرف:

1. **درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف/** وتتمثل في حجم الموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض عن حاجة المصرف حالياً وتوثر على السيولة في المصرف (نسبة الاحتياطي الإلزامي، ونسبة السيولة القانونية)، (**الشواربي، 2002م**).
2. **إستراتيجية المصرف في اتخاذ قرار الائتمان/** حيث تؤثر الإستراتيجية التي يتبعها المصرف في قراره الائتماني، فعادة ما تقوم المصارف بإتباع أو تبني احد الاستراتيجيات التالية (قيادة السوق، الانقياد للسوق، الرشادة الائتمانية)، (**الخضيري، 1987م**).
3. **الهدف العام للمصرف/** بالرغم من أن تحقيق الأرباح هو الهدف الأساسي للمصارف إلا أن هناك مجموعة أخرى من الأهداف تسعى المصارف إلى تحقيقها مثل السيولة، والاستقرار، وتحقيق التنمية وغيرها، (**حسين، 1983م**).
4. **حصة المصرف في السوق/** يجب أن تسعى المصارف لزيادة حصتها السوقية من خلال ما تقدمه من تعاملات مميزة لا تقدمها المصارف الأخرى، وتنقسم حصة المصرف في السوق إلى حصة في (الإيداعات، التوظيف، الخدمات المصرفية، الأموال المدارة لحساب العملاء ويدخل في ذلك صناديق الاستثمار)، (**الغريب، 2002م**).
5. **إمكانيات المصرف المادية والبشرية/** وتشمل الكفاءات الإدارية، وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان، فكلما تعاظمت إمكانيات المصرف المادية والبشرية كلما تعاظمت درجة استعداده على منح الائتمان من عدمه (**الزبيدي، 2002م**).

ثالثاً/ العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان:

1. **الغرض من التسهيلات الممنوحة للعملاء/** لا بد أن يكون الغرض واضحاً ومحدداً داخل الدراسة الائتمانية، وأن يعكس ذلك نفسه في الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة، ويرتبط بالغرض أسلوب وطريقة السحب من هذه التسهيلات، ومصادر السداد المتوقعة وأسلوب هذا السداد، كما يرتبط الغرض بطبيعة الضمانات التي استلزمتها الدراسة الائتمانية، (**غنيم، 2002م**).
2. **مدة التسهيل/** من المتعارف عليه أن المخاطر تزداد بازدياد المدة الممنوح عنها التسهيل، ومن ثم يجب معرفة المدة التي يرغب العميل في الحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد، وهل تناسب إمكانيات العميل وقدراته، ومع الموارد أو

عائد النشاط الذي يمارسه بحيث تكفي الإيرادات المتولدة عن هذا النشاط لسداد التزامات التسهيل أم لا، (**الخضيري، 1987م**).

3. **مصدر وطريق السداد/** من الضروري معرفة مصدر السداد لدى العميل للوقوف على مدى إمكانية سداد التسهيلات من الموارد الناجمة عن نشاط العميل، وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات من عدمه، (**الشواربي، 2002م**).
4. **نوع ومبلغ التسهيلات المطلوبة/** يجب تحديد نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للائتمان أم لا، وكذلك بالنسبة لمبلغ التسهيل فكلما زاد المبلغ عن سقف معين كلما زادت المخاطرة، وكلما كان المصرف احرص في الدراسة والتحليل، (**النجار، 1997م**).

كما أن هنالك عوامل أخرى غير مباشرة تكون من صلاحيات البنك المركزي للتأثير بها على كمية ونوع الائتمان وهي (الحمزاوي، 1997م):

1. **سعر إعادة الخصم/** ويقصد به سعر الفائدة الذي يتم به إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، فهو وسيلة غير مباشرة في التأثير على عرض الائتمان المصرفي، والعلاقة بين سعر الخصم لدى البنك المركزي وسعر الفائدة على القروض علاقة طردية أو موجبة، فعندما يرى البنك المركزي أن حجم الائتمان زاد عن المستوى المطلوب وبدأت بوادر التضخم في الظهور، فإنه يقرر زيادة سعر البنك بمعنى أنه يقرر زيادة تكلفة حصول البنك على الائتمان وذلك في إطار سياسة انكماشية عامة، ومن هنا تتجه البنوك التجارية إلى نقل هذا العبء الإضافي إلى عملائها فترتفع أسعار الفائدة وأسعار الخصم مما يدفع بمعدل الاقتراض من البنوك خلال فترة ما إلى أسفل، ويتحقق العكس عندما يتجه البنك المركزي نحو تشجيع الائتمان المصرفي، فيعمل في هذه الحالة على تخفيض أسعار إعادة الخصم، ويدفع ذلك البنوك التجارية إلى تخفيض أسعار ما تمنحه من قروض.
2. **سياسة عمليات السوق المفتوحة/** تعتبر هذه الأداة إحدى الوسائل غير المباشرة التي تستخدمها البنوك المركزية لاسيما في الدول المتقدمة للتأثير على حجم النشاط الائتماني للبنوك التجارية، حيث يؤثر البنك المركزي آلياً على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من خلال قيامه بشراء وبيع الأوراق المالية بغية التأثير على كمية النقد المتداول في المجتمع، ويرتبط استخدام البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة بحالة الأوضاع الاقتصادية، ففي حالة الركود يتجه البنك المركزي بغية تنشيط الأوضاع الاقتصادية بعد الاتفاق مع السلطات الحكومية إلى شراء الأوراق المالية،

فيتسلم البائع قيمة ما باعه على شكل شكات مسحوبة على البنك المركزي ثم يودعها في حسابه لدى أحد البنوك التجارية والذي يودعها بدوره في البنك المركزي لتحصيل قيمتها، حيث يقوم البنك المركزي بإضافة قيمة هذه الشكات لحساب البنوك التجارية لديه، من هنا تزيد السيولة المحلية وتزيد قدرة الجهاز المصرفي على تقديم المزيد من الائتمان مما يسهم في إنعاش العمل فيزيد الإنتاج والعمالة، وتزيد القوة الشرائية فترتفع الأسعار مما يحفز على زيادة الإنتاج والعرض الكلي من السلع والخدمات، ويسلك البنك المركزي نهجاً عكسياً في حالة التضخم والرواج، حيث يكون الهدف تخفيض القوة الشرائية، فيتجه البنك المركزي إلى بيع أوراق مالية لامتصاص قدر من السيولة، ومن ثم تقل قدرة البنوك على خلق الائتمان.

3. **سياسة تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي/** تنص التشريعات المصرفية على ضرورة احتفاظ البنك التجاري برصيد نقدي لدى البنك المركزي كنسبة معينة من رصيد الودائع لديه، هذه النسبة تمثل حد أدنى لما يجب على البنك التجاري الاحتفاظ به من نقد مقابل ودائع، وهنا يتعين الإشارة إلى مقدرة البنك التجارية على خلق الودائع ومن ثم تقديم الائتمان، تتناسب عكسياً مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، فإذا استهدف البنك المركزي الحد من الضغوط التضخمية فإنه يتجه إلى الحد من الائتمان باستخدام رفع نسبة الاحتياطي القانوني، بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونياً، مما يدفع الأخير إلى التشدد في تقديم قروض جديدة، والعمل على تصفية بعض قروضه القائمة والعكس في حالة الركود.
4. **السقوف الائتمانية/** تتجه كثير من البنوك المركزية إلى استخدام أسلوب السقوف الائتمانية كأداة للرقابة على الائتمان المصرفي وضبطه، وهذه السقوف قد تكون أحد الآتي:
   - أ- **سقف ائتماني نسبي**: هنا تتم نسبة الائتمان إلى متغير مصرفي ما، مثل إجمالي الودائع أو إلى إجمالي رقم الميزانية، أو رأس المال.
   - ب- **سقف ائتماني مطلق**: حيث يتم وضع حد أقصى يتعين ألا يتعداه رقم الائتمان في فترة زمنية ما أو في نقطة زمنية معينة وقد تكون السقوف محددة لقطاعات معينة.
5. **أدوات أخرى للرقابة/** قد تستحدث بعض الدول أدوات أخرى للرقابة على الائتمان، من ذلك مثلاً معيار ضبط التوسع الاستثماري للبنك التجاري، يحظر على البنك امتلاك أسهم الشركة المساهمة بما يزيد عن (25%) من رأس المال المدفوع للشركة

وبشرط ألا يتجاوز قيمة الأسهم الاسمية التي يمتلكها البنك في هـذه الـشركة مقـدار رأس ماله المدفوع واحتياطاته.

جدول رقم (6)

مجموعة العوامل المؤثرة على قرار وسياسة الائتمان

القواعد العامة لمنح الائتمان The Five G's	عوامل مرتبطة بالبنك	عوامل مرتبطة بنوع التسهيل الائتماني المقدم
شخصية العميـل – الـسمعة والأخلاق.	أهداف البنك.	الغرض من الائتمان
الطاقـة الماليـة والإداريـة للعميل	الإمكانية المادية والبشرية للبنك	مدة الائتمان
القدرة التمويلية الذاتية للعميل	معدل تركيز البنك في السوق	مبلغ الائتمان
الضمانات المقدمة من العميل	اعتبارات السيولة	أسلوب سداد القرض
الظروف الاقتصادية المحيطة	إستراتيجية البنك	مصدر السداد
	السياسة الائتمانيـة والمـصرفية للبنك	مدى ملائمـة هـذا الائتمـان للسياسة الائتمانية
		الموازنة بين العائد والمخاطر

المصدر: **(Perry, 1977)**.

مراحل تقديم طلب الائتمان:

تعتبر صناعة قرار الائتمان من الصعوبة بمكان، حيث تمثل سلـسلة متكاملـة مـن الحلقات المتداخلة مع بعضها البعض، وتعتبر السلسة قوية ومتماسكة كلما كانت مترابطة مـع بعضها، وتعتبر لحظة اتخاذ القرار الائتماني من أهم اللحظات، وتمثل العمود الفقري للقـرار الائتماني لأنها تغطي مجموعة من المحددات شديدة الحساسية مثل المخاطر المرتبطة بطالـب الائتمان، وكيفية مواجهة هذه المخاطر، وما هي الضوابط التي يتعين أخذها في عين الاعتبار، و كيفية قياس المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان **(غنيم، 1998م)**.

أولاً/ البحث عن الفرص وجذب العملاء/ يجب ألا يكتفي المـصرف التجـاري بانتظـار عملائه الذين يبحثون عن الائتمان، أو الذين يدعوهم للتعامل معه في وسائل الإعلام، بـل لا بد من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والذهاب للعملاء والتعرف على

احتياجاتهم التمويلية، ويلعب التسويق المصرفي دوراً هاماً في جذب العملاء وزيادة الحصة السوقية (**اللوزي، 1997م**).

ثانياً/ طلب الائتمان: تبدأ حياة التسهيل الائتماني بالطلب الذي يقدمه العميل إلى البنك وفيه يطلب الموافقة على منحه قرضاً، ويتضمن القرض عدة عناصر منها (قيمة القرض المطلوب، الغرض من القرض، تاريخ السداد، كيفية السداد وتوزيع المبالغ على الأقساط، مصادر السداد، سعر فائدة القرض، معلومات عن المستفيد) (**الخضيري، 1987م**).

ثالثاً/ مناقشة العميل: تعد مناقشة العميل عند تقديم طلب الحصول على الائتمان غاية في الأهمية حيث يتمكن الباحث الائتماني التعرف على بيانات تفيد في تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان، ويعاد هذا النقاش بعد الحصول من جهاز الاستعلامات على ما جمعته من بيانات عن هذا العميل (**اللوزي، 1997م**).

رابعاً/ الاستعلامات الائتمانية: لم يقتصر دور الاستعلامات الائتمانية على جمع المعلومات قبل فترة الائتمان ولكنه أصبح يوكل لهم عملية متابعة الائتمان والحالة المالية للمشروع خلال فترة الائتمان، وجمع المعلومات عن كيفية سير الأداء خلال فترة الائتمان، وتختلف البيانات المطلوب جمعها تبعاً لنوع الأموال المطلوبة وطبيعة المشروع (**الزبيدي، 2002م**).

خامساً/ زيارة مركز نشاط العميل: وهي تسبق عملية اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه، وتتبع أهميتها من التعرف عن قرب على النشاط التجاري، ومطابقة الأصول الموجودة بالميزانية على الواقع للتعرف على مستوى مصداقية هذه القوائم، ومعرفة سلامة سير العمل، وجودة المنتجات، ومعرفة مدى تطور الأصول وصلاحيتها.

سادساً/ مرحلة تحليل ودراسة العميل: تبدأ عملية دراسة طلب العميل وهي دراسة ذات شقين مالي واقتصادي، بمعنى دراسة العوامل المؤثرة التي قد تساهم في تسهل أو تعسير عملية إعادة أو سداد القرض، دون إهمال للبعد البيئي، ويشمل جانب التحليل المالي تحليل البيانات المجمعة، وتخزين البيانات لاستخدامها مستقبلاً، ومن ثم تقديم توصيات تتصل بطلب الائتمان، وهنا يتم اتخاذ القرار النهائي بمنح القرض من عدمه بمعرفة المسئول عن الائتمان أياً كان مستواه الإداري أو بمعرفة لجنة منح الائتمان أو كليهما، أما التحليل الاقتصادي فيحقق أمرين (التعرف على درجة استقرار الطلب على السلعة التي يتعامل بها

المقترض، التنبؤ بمستقبل الطلب على هذه السلعة في السوق المحلية ومستوى الطلب على منتجات العميل مع مقارنة التطور المتوقع في السوق المحلية ككل) (**الزبيدي، 2002م**).

سابعاً/ اتخاذ قرار منح الائتمان: في ضوء ما ستفر عنه الدراسات المالية والاقتصادية لطلب العميل يبدأ جهاز الائتمان بالوحدة المصرفية إعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني، تلك المذكرة يتعين أن تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة والتي تمكن الإدارة من تكوين رأي واضح عن العميل طالب القرض ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان ومقداره من عدمه (**هواري، 1983م**).

ثامناً/ تنفيذ قرار منح الائتمان: بصدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، يبدأ وضع هذا القرار موضع التنفيذ بمعرفة الفرع معد مذكرة التسهيل، وتعد عملية إبرام الاتفاق بين الفرع والعميل أولى مراحل التنفيذ، ويلي إبرام العقد إخطار كافة الجهات الداخلية بالبنك أي الوحدات التنظيمية بأهم عناصر الاعتماد المفتوح بمعرفة وحدة الائتمان، ومن أهم هذه العناصر(قيمة القرض أو الحد المصرح به، القيمة التسويقية للضمانات المقدمة، سعر الفائدة، وتاريخ الاستحقاق، كيفية السداد والمبلغ، تواريخ الاستحقاق) (**اللوزي، 1997م**).

تاسعاً/ متابعة نشاط العميل المدين: إن عملية المتابعة تمر في ثلاث مراحل وهي (متابعة العميل قبل الصرف، وأثناء الصرف، وبعد الصرف) حيث تتضمن المتابعة المالية، والمتابعة الاقتصادية (**الحمزاوي، 1997م**)، وعن أهمية المتابعة للعميل كأحد الأساسيات المرجعية للسياسة الائتمانية كتب (**Sironi, 2003**) أن البنوك الأوروبية بإتباعها سياسة المتابعة كأحد الأساسيات في الائتمان استطاعت تخفيض المخاطرة بنسبة كبيرة إضافة إلى زيادة الوعي الإداري وتسريعه المتمثل في طرق محاسبية وإدارية حديثة تفرض على المشاريع التي تحصل على ائتمان مما يساعد البنوك في التطور والنجاح.

ولعل أبرز منظمة ائتمانية لقيت قبولاً عاماً لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم حين منح القروض هي تلك المسماة بـ (5c'c) (فايف سيز)، التي طبقاً لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى طالب الائتمان وهي (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف الاقتصادية) (**www.finance21.org**).

وهناك دراسة في مجلة البيان تبين التداعيات التي حصلت في الإمارات بسبب عدم الالتزام بالقواعد والمعايير لمنح الائتمان حيث نتج عن ذلك تفاقم مشكلة الديون، وتزايد أعداد المدينين، وزيادة قضايا الديون المتعثرة والشيكات المرتجعة، وأظهرت هذه الدراسة أن القروض والسلفيات والسحب على المكشوف تمثل النسبة العظمى من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل البنوك في الإمارات وتصل هذه النسبة إلى (91.8%) في بعض السنوات، مع تدني نسب الائتمان المتجه للمشاريع الاقتصادية، وتؤكد الدراسة أن غياب الرقابة الدقيقة على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العاملة في الدولة وفي ظل المنافسة المحترمة بين المصارف فإن سوق التسهيلات المصرفية تشهد توسعاً كبيراً في منح القروض الشخصية يفوق حجمها قدرة المقترض بكثير، حيث هنالك بنوك تعلن عن إمكانية الاقتراض بمبلغ يصل إلى (25) ضعف الراتب الذي يتسلمه الموظف، مع العلم أن هذه القروض تصرف على أمور شخصية وسلع استهلاكية بدل من أن توجه إلى بناء بنية اقتصادية (**مجلة البيان، 2002م**).

وفي دراسة أخرى عن سوء إدارة الائتمان في مصر يرى الاقتصاديون أن أسباب التعثر الائتماني ومن ثم الاقتصادي يرجع إلى انتهاج سياسات الائتمانية ونقدية خاطئة الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الأمور الاقتصادية (**www.akhbarelyom.org.eg**).

وهنالك أمور يجب على البنك مراعاتها لخفض مخاطر الائتمان، ومن هذه الأمور المهمة (إعداد الدراسات الائتمانية عن المستفيدين قبل التعامل معهم، وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك، الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء، توزيع محفظة القروض لدى البنك على قطاعات مختلفة). (**www.alexbank.com/act3-a.html**).

الفصـــــــــل الثالث

المعلومات المحاسبية

الفصـــل الثالث

المبحث الأول

المعلومـــات المحاســـبية

تمهيـــد:

يمر العالم اليوم بتحولات كبيرة ومتسارعة في شتى المجالات، خاصـــة فيمـــا يتعلـــق بتداعيات العولمة الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، وما يعرف بثورة المعلومـــات التـــي جعلت من الضروري وضع الخطط والسياسات لمجابهة هذه التحديات التـــي أصـــبحت أمـــراً واقعاً، ففي ظل دخول العولمة المعلوماتية، والتوجه الاقتصادي نحو الاندماج، وتجاوز الحدود الإقليمية، تبرز الحاجة إلى ضرورة تفعيل دور المعلومات المحاسبية، وغير المحاسبية لتـــسهم بصورة أكثر فعالية نحو تحقيق الأهداف، وترشيد القرارات لتتماشى مع العولمـــة وإفرازاتهـــا **(حمزة، 2007م)**، وتعتبر المحاسبة فرعاً من العلوم الاجتماعية التي أدت دوراً بارزاً في حفظ الحقوق وحراسة المصالح وحمايتها، وكغيرها من فروع المعرفة المتعددة فقد تطـــور مفهـــوم المحاسبة نتيجة للتطورات المتعددة في المجالات العلمية والعملية لتصبح نظاماً متكاملاً لإنتاج وتوصيل المعلومات مما أدى إلى زيادة فاعليتها في خدمة الفئات والأطراف المـــستفيدة منهـــا **(شبير، 2006م)**.

ويعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الرئيسة لنظم المعلومات الإداريـــة، ويتـــضمن كافة الأنشطة والعمليات المختلفة، كما ويعتبر النظام المحاسبي في ظل الثـــورة التقنيـــة التـــي نعيشها من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي تـــؤثر في رفاهية الأفراد والمجتمعات، ويستند النظام المحاسبي إلى مجموعة من المقومات الأساسية ويتميز بمجموعة من الخصائص التي تساهم في إنتاج المعلومـــات المحاســـبية ذات الجـــودة الملائمة لاحتياجات المستخدمين المختلفة، ويتم إنتاج المعلومات في النظام المحاســـبي ضـــمن سلسلة من المراحل والخطوات المتتابعة ويحكم ذلك مجموعة من الاعتبارات الأساســـية بكـــل مرحلة من المراحل، كما تخضع عملية إنتاج المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من العوامـــل والمؤثرات الداخلية والخارجية كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية وغيرها **(صيام، 1995م)**.

ولا شك بأن المعلومات في الوقت المعاصر ثروة هامة، إذ إن الـــتحكم والاســـتغلال الأمثل لها يحقق أرباحاً ونجاحاً للخطط المستقبلية، وضـــماناً لاســـتمرار وتطـــور الـــشركات

والمؤسسات، والمؤسسات الجيدة ينتجها نظام معلومات حديث ومتطور، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزءاً من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دوراً هاماً وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة في الوقت المناسب تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير، والقوائم التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية (**العماري، 2004م**).

إن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفا في حد ذاته، وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات، وأن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدي التقارير والقوائم (**حمزة، 2007م**)، فالمعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تقدم بها الشركات وضعها المالي وأداءها ونفقاتها النقدية وغير النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل المعلومات المحاسبية هي التقارير المالية، والتي يجب أن تكون ملائمة ومعدة بطريقة جيدة تتضمن المصداقية الكافية حتى يمكن الاعتماد عليها، واستخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة (**العماري، 2004م**).

أن المعلومات المحاسبية يمكن أن يكون لها دور إيجابي في سلامة القرارات الإدارية ومن ثم إنجاح خطط التنمية، وهذا الدور يأتي من توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط وتنفيذها ومتابعتها (**زمو، 1998م**)، فالهدف من النظام المحاسبي هو إنتاج تقارير دقيقة وذلك في الوقت الملائم بما يساعد متخذي القرارات على اتخاذ قرارات رشيدة، كما أنها تلعب دوراً في تحويل هذه البيانات المالية لإنتاج المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المختلفة، ولقد اتجه النظام المحاسبي ليكون نظاماً للمعلومات لا يقف عند حدود البيانات والمعلومات المالية، بل تعداها ليشمل بيانات ومعلومات كمية ووصفية تفيد صانع القرار والمستخدمين والمتميزين بالتعدد والتنوع، ونتيجة لذلك فقد أصبح نظام المعلومات المحاسبي يقدم معلومات إضافية إلى جانب المعلومات المالية (**جمعة وآخرون، 2003م**).

المحاسبة كنظام للمعلومات:

إن التطور السريع الذي طرأ في النظم الاقتصادية، والاجتماعية أدى إلى نشوء علوم جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، أعطى المحاسبة دوراً قيادياً في توجيه النشاط الاقتصادي، وحث الكثير من المعنيين في المجالين العلمي والعملي على تطوير المعرفة المحاسبية، ولقد تطورت المحاسبة نتيجة للتطور الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي للمجتمعات والذي كان أحد مظاهره تطور المنشآت الاقتصادية إلى منشآت فردية صغيرة، إلى أن وصلت شركات

متعددة الجنسيات، وما أعقب ذلك من انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة وتنوع الاحتياجات إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (**جعفر، 2003م**)، ولقد أصبح للمحاسبة اليوم الدور الأساسي في خدمة الإدارة في المنشآت الاقتصادية وتقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية (**حنان، 1998م**).

لقد تطورت وظيفة المحاسبة واتسعت أهدافها بتطور النشاط الاقتصادي والتكنولوجي، ولم تعد تسعى إلى إظهار نتائج الأعمال للأنشطة التجارية، بل اتسعت مهامها لتشمل تنظيم مجرى الأموال والتخطيط لها والرقابة عليها، وصنع القرارات الإدارية لاختيار البديل الأمثل الذي يحقق أهداف الأطراف المتعارضة في المنشأة، بالإضافة لتوفير المعلومات (**الرزق، آل آدم،2000م**). فالمحاسبة بصفة عامة هي نظام للمعلومات تنتج معلومات تكون ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية (**علي، 2004م**).

مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات:

تؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة من خلال مجموعة متجانسة ومترابطة من الموارد المادية، والبشرية في المنظمة والمسئولة عن تحضير المعلومات المحاسبية والمالية وتوصيلها إلى المستويات الإدارية لأغراض التخطيط، والرقابة على الأنشطة، حيث تشكل إطاراً يتم من خلاله تنسيق الموارد (المالية والمادية والبشرية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع (**الدهراوي، 2002م**)، ويعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية الكلي في الوحدة المحاسبية والذي يتألف من مجموعة من الأنظمة الجزئية للمعلومات، ويختص النظام المحاسبي بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة اتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة (**موسكوف، سكيمن، 2002م**).

ويقوم النظام المحاسبي على جمع البيانات وتنظيمها وتخزينها ومعالجتها يدوياً وآلياً وعرضها في شكل بيانات خام، بيانات محللة، معارف،...الخ، وبأي من الوسائل النصية والمرئية والصوتية (**موسكوف، سيكمن، 2002م**)، ويعد النظام المحاسبي بصفة عامة من أهم نظم المعلومات في أغلب المشروعات الحديثة، ويهدف هذا النظام إلى إمداد المشروع بالمعلومات لخدمة ثلاثة أغراض رئيسية هي (**حنان، كحالة، 1996م**):

1. إعداد التقارير الداخلية للإدارة والتي تشمل على البيانات اللازمة لتخطيط ورقابة الأعمال الروتينية الدورية.

2. إعداد التقارير الداخلية للإدارة والتي تشمل على البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات غير الروتينية وإعداد الخطط والسياسات الهامة للمشروع.
3. إعداد التقارير المطلوبة إلى الجهات الخارجية وخاصة ملاك المشروع والمستثمرين فيه والحكومة... وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى.

ويتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط ببعضها البعض ومع البيئة المحيطة وتعمل كمجموعة واحدة تتداخل العلاقات بين بعضها البعض وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة، وهو بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والمضبوطة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم البيانات والمعلومات التي يحتاجها متخذ القرار بصورة ملائمة، ويمكن تحديد معالم الدور المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية (**مطر، 2000م**):

- حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط المنشأة في صورة مواد أولية (بيانات) تمثل مدخلات النظام المحاسبي.
- تشغيل ومعالجة البيانات الأساسية وفقاً للمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على المعلومات المحاسبية.
- توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية.

سمات المحاسبة كنظام للمعلومات:

إن مخرجات النظام المحاسبي تتضمن أربع قوائم مالية ذات غرض عام لتزويد المستخدمين الخارجيين بمعلومات محاسبية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وهي (قائمة الدخل، الميزانية، قائمة حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية)، وتجدر الإشارة إلى أن التقارير المالية بما تحتويه من معلومات محاسبية لا تمثل المصدر الوحيد للمعلومات المتاحة للمستخدمين الخارجيين، فالعديد من هؤلاء المستخدمين الخارجيين مثلاً المحللين الماليين يقومون بتجميع معلومات أخرى غير المعلومات المحاسبية مثل (معلومات عن الحالة الاقتصادية العامة، والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة المعنية)، ومما سبق يمكن التأكيد على عدة سمات للمحاسبة كنظام للمعلومات (**علي، 2004م**):

- تحديد الأحداث والعمليات التي تحدث بالمنشاة وقياسها بوحدة النقود المتعامل بها.

- تجميع وتسجيل وتشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية، ثم إنتاج معلومات محاسبية من خلال قوائم مالية حسب معايير ومبادئ محاسبية موحدة.
- تحليل وتفسير وتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدمي هذه المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.
- إنتاج المعلومات المحاسبية وإيصالها لأصحاب العلاقة له مردوداً اقتصادياً، حيث يعتمد عليها أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- إن المحاسبة المالية بهذه السمات تستوفي أركان الاتصال، حيث المحاسب مرسل، والقوائم المالية أداة الاتصال، والمعلومات المحاسبية رسالة، وأصحاب العلاقة مستقبل الرسالة.

ويوضح الشكل التالي رقم (1) المحاسبة كنظام للمعلومات والتقارير المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي والأطراف المستفيدة منها:

شكل رقم (1)

المحاسبة كنظام للمعلومات

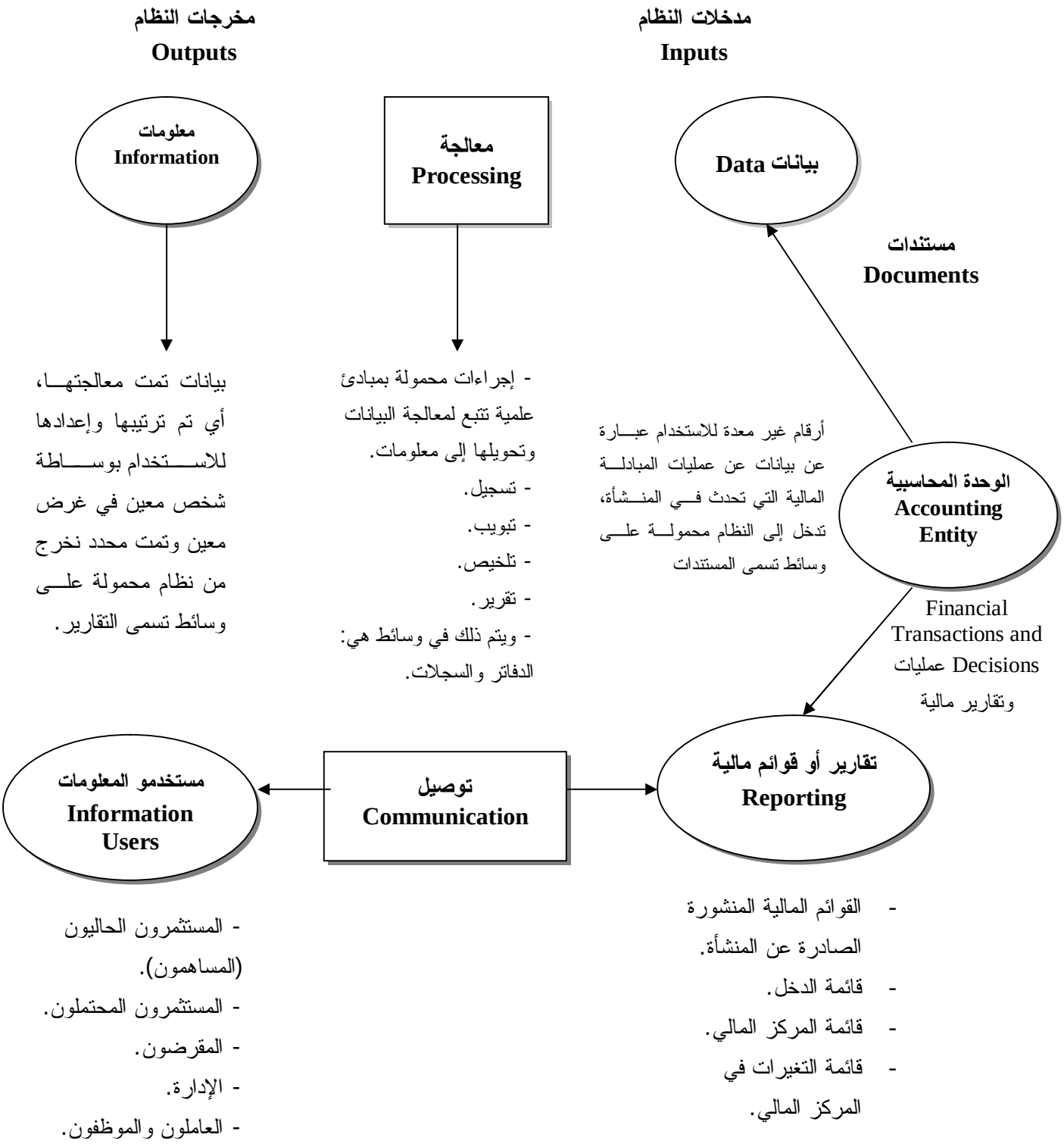

المصدر: الخطيب، 1998م.

خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات:

من خلال التحديد السابق لمفهوم المحاسبة وتطورها يمكن تحديد خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات على النحو الآتي **(ياسين، 2000م)**:

1. يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الأجزاء المادية والبشرية التي تتضافر معاً لتشكيل الإطار العام للنظام.
2. يتضمن النظام المحاسبي مجموعة من الإجراءات والقواعد والمبادئ التي تربط بين أجزاء النظام، ومكوناته وتحركها بشكل ديناميكي.
3. يسعى النظام المحاسبي لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية والرئيسة والمتمثلة في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها.
4. يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من النظم الجزئية والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات هرمية، أي أن كل نظام جزئي مرتبط بنظام جزئي آخر ضمن مستوى أعلى، بحيث تشكل هذه الأنظمة بمجموعها هيكل النظام المحاسبي.
5. يعتبر النظام المحاسبي أحد الأنظمة الجزئية التي يتكون منها النظام الكلي للمعلومات في الوحدة المحاسبية ويحتل مركز الوسط بينهما.
6. إن الأنظمة الجزئية المكونة للنظام المحاسبي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الخاصة بها، والتي تتوافق وتنسجم مع الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي.
7. إن النظام المحاسبي وحدة شاملة ومتكاملة ولا يمكن النظر إليها كأجزاء منفردة ومستقلة عن بعضها البعض.
8. النظام المحاسبي في حركة دائمة ومستمرة لإنجاز مهامه وتحقيق أهدافه، وإن حالة السكون في النظام تؤدي به في النهاية إلى التلاشي والزوال.
9. يتم تصميم النظام المحاسبي بحيث يخدم المهام والاحتياجات الإدارية المختلفة، وتبرز أهمية ذلك في وظائف التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات، والتنسيق بين الوحدات والأقسام التنظيمية لتحقيق أكبر قدر من المعرفة.
10. لكل نظام من الأنظمة حدود تفصله عن غيره من النظم الأخرى مما يساعد في تحديد مكوناته (مكونات كل نظام)، وتختلف درجة وضوح هذه الحدود من نظام لآخر، فهي سهلة التحديد في بعض النظم كنظام النقل مثلاً، ولكنها صعبة التحديد بشكل دقيق في النظم الاقتصادية والإدارية، ويطلق مصطلح الوسط البيني للتعبير عن المجال الافتراضي الموجود بين حدود النظم، ويشير إلى المساحة أو الوسط الذي يتم فيه نقل أو تحويل مخرجات نظام آخر.

مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وغالباً ما يتم استخدامها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة وبقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية، وتجدر الإشارة أنه لا بد من التمييز بين المفهومين **(قاسم، 2003م)**:

فالبيانات المحاسبية/ تعبر عن حقائق وإشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة، وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة، وليس لها أثر في اتخاذ القرارات، وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة، وتكون البيانات في صورة قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض، وهي غير معدة في كثير من الحالات للاستخدام المباشر **(عبد الرازق، 1993م)** ويمكن تعريف البيانات المحاسبية:

- هي "عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان لتتحول إلى نتائج" **(قاسم، 2003م)**.
- هي "مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية وتمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات" **(الدهراوي، 1997م)**.

أما المعلومات المحاسبية/ فتتكون من البيانات التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض إبداء الرأي، أو كأساس للتنبؤ، أو لاتخاذ القرارات، وتكون المعلومات المحاسبية رقمية، كالقوائم المالية، وهكذا فإن المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، وتفيد في اتخاذ القرارات ويتمثل دورها في تخفيض عدد البدائل، وتخفيض مقدار عدم التأكد الذي تتضمنه البدائل **(جمعة وآخرون، 2003م)**، وتمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة، وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقاً للمنفعة التي تحققها لمستخدميها، ومن هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية تتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التأكد التي يواجهونها في أدائهم لوظائفهم المختلفة **(قاسم، 1995م)**، ويمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها:

- هي "بيانات تم تجهيزها ولها معنى لمستلمها أو مستخدمها، ولها قيم حقيقية أو متوقعة في العملية الجارية أو المستقبلية لاتخاذ القرارات، ويجب أن تضيف إلى ما نعرفه عن حدث أو مكان، وأن توضح لمستلمها شيئاً لا يعرفه أو لا يمكن التنبؤ به" (**الفيومي، 1992م**).
- هي "البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات" (**قاسم، 1995م**).

ومما سبق يمكن استنتاج أن البيانات المحاسبية هي عبارة عن المواد الخام وهي تمثل المدخلات في نظم المعلومات وهي لا تصلح لاتخاذ القرارات وتمتاز بكونها غير منظمة، أما المعلومات فهي تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي والذي يذهب إلى البيئة المحيطة في بيانات تمت معالجتها وتشغيلها لتعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية مما يؤكد أنها تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة.

أهمية المعلومات المحاسبية:

عرف استخدام المعلومات من قبل الإنسان منذ القدم، ولكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المفاهيم والمصطلحات التي تميل إلى طبع العصر الحالي بطابع المعلومات، حيث أن الذكاء الاصطناعي يتكون من أنظمة الخبرة والهياكل الشبكية، ولقد أصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الاقتصادية، ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقاً لمبدأ التكلفة الاقتصادية ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية (**صيام، سعادة، 1995م**).

أن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية، حيث إن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار وتحتاج الإدارة إلى المعلومات في كل أوجه نشاطها وفي كل مجالاتها، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة، وحديثة لتساعدهم في اتخاذ القرارات، كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية، والوقت والتكلفة، وأن المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد (**جمعة، وآخرون، 2003م**)، ومن

هنا فإن هدف نظام المعلومات ببساطة هو توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات طالما أن المعلومات متاحة ويمكن تحليلها.

وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن بيانها فيما يلي (**مرعي، 1993م**):

1. **الثورة العلمية والتكنولوجية/** وهي ثورة تسري في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة، وقد انعكس آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية، كما امتدت آثارها لتشمل كافة الأنظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة، وتسهم أنظمة المعلومات الآلية بدورها الفاعل في هذا المجال حيث تتمتع بخصائص متطورة من حيث الكفاءة والسرعة والدقة في إنجاز المهام، كما أصبحت بنوك المعلومات ركيزة هامة ومظهراً أساسياً من مظاهر الثورة العلمية والتي لا غنى عنها لكافة المستخدمين داخل الوحدة المحاسبية وخارجها.
2. **العوامل الاقتصادية/** لقد أدى كبر حجم المشروعات وتنوع أهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية، وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم وارتفاع معدلاتها، بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها، إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها.
3. **العوامل البيئية والاجتماعية/** أدى اتساع حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، ودورها في حماية البيئة، وتحقيق أهداف المجتمع، مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملائمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف.
4. **العوامل القانونية والتشريعية/** حيث تفرض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.

5. **العوامل الجغرافية/** حيث أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة، والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.
6. **العوامل الثقافية/** وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار، كما ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية وتسعير المنتجات وتخطيط العملية الإدارية **(حنان، 1998م)**.
7. **العوامل الإدارية/** تواجه إدارة المنشآت أنواعاً من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط، ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية، وقد أدت هذه العوامل إلى تنامي دور المعلومات المحاسبية وأهميتها، وتزايد الحاجة إليها وذلك انطلاقاً من صلتها الوثيقة بالعملية الإدارية ووظائفها المتعددة **(ياسين، 2000م)**، ويرى لذلك تهتم المحاسبة بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة في كافة المنشآت سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح، وهناك العديد من الجهات الخارجية والداخلية للمنشأة التي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتها المتنوعة **(ظاهر، 2002م)** .

خصائص المعلومات المحاسبية (مرعي، 2006م):

ونظراً للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية على القرارات، والوظائف الإدارية المختلفة، فقد اهتمت المنظمات المهنية بتحديد مجموعة من الخصائص والمعايير الأساسية التي تساعد في تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، فقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) هذه الخصائص والمعايير في ترتيب هرمي بهدف تحديد الترتيب الموضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات المحاسبية لتحقق أكبر قدر من المنفعة والفائدة لمستخدميها باعتبار ذلك هو المعيار الأساسي السائد للحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لهدف المساهمة الفعالة في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية، ورسم السياسات المختلفة ومتابعة تنفيذها **(الزبيدي، 1999م)**.

أولاً/ الخصائص الأساسية:

- **الملائمة**: حيث أن ملائمة المعلومات المحاسبية تعد من أهم الخصائص وهي تعني أن المعلومات يجب أن تكون هامة ومفيدة عند دراسة المشكلة التي نحن بصدد حلها ومعالجتها واتخاذ قرار حيالها (**هيتجر، ماتولش، 2000م**)، ولكي تكون المعلومات ملائمة لا بد أن ترتبط بالهدف أو الغرض المطلوب تحقيقه، ولكي تكون المعلومات ملائمة لا بد أن تتوفر فيها (التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، التغذية المرتدة) (**مرعي،2006م**).
- **الوثوق**: وهي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء والتحيز، ومن ثم فان مستخدم المعلومات المحاسبية يثق بها، ويعتمد عليها، ويجب أن تتوفر في المعلومات (القابلية للتحقق، عدم التحيز، الصدق والأمانة في عرض المعلومات المحاسبة) (**الدهراوي، 2001م**).

ثانياً/ الخصائص الثانوية:

- **القابلية للمقارنة**: وتعني إمكانية مقارنة المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية مع المنشآت المماثلة ومع الفترات المالية المختلفة للمنشأة نفسها، علماً أن مبدأ الثبات في استخدام السياسات والإجراءات المحاسبية من دورة إلى أخرى له اثر كبير في كفاءة خاصية قابلية المقارنة (**علي، 2004م**).
- **الثبات والاتساق**: حيث له أهمية في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، حيث يشير إلى ضرورة التزام المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في معاملاتها وأنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، والإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية. المتبعة، وبيان أسباب التغيير، والآثار المترتبة عليه (**أبو المكارم، 2004م**).
- **القابلية للفهم**: حتى يتحقق للمعلومات المحاسبية الاستجابة المطلوبة، يجب أن تقدم في شكل وبطريقة يمكن للمستفيد منها أن يستخدمها بسهولة ولا تكون مجرد توصيل أرقام وعبارات عن نشاط المنشاة، بحيث أن المعلومات التي تأخذ شكلا غير مألوف يكون احتمال تجاهلها أو عدم إمكانية ترجمتها إلى معنى مفهوم كبيراً.

ثالثاً/ القيود على الخصائص النوعية للمعلومات:

- **التكلفة والمنافع**: وتعني الموازنة بين تكلفة الحصول على المعلومات والمنفعة التي سوف تعود على المنشأة من تلك المعلومات، أي يجب إنتاج المعلومات إلى الحد الذي

تتساوى فيه تكلفة إنتاجها مع المنفعة المرجوة من تلك المعلومات (**الصبان، وجمعة، 1995م**).

- **الأهمية النسبية**: تعد للمعلومات أهمية نسبية إذا كان لها تأثير في القرار، وتظهر أهمية هذه الخصية إذا علمنا أن بغيابها سيتم عرض المعلومات بشكل تفصيلي، وسيتم الخلط بين المعلومات الهامة وغيرها من المعلومات (**نور وشحاته، 1992م**).

ومن الشكل (2) يمكن استنتاج أن مستخدمي المعلومات (متخذو القرارات) هم نقطة البداية في تقرير خصائص المعلومات باعتبار أن هناك تعدداً في أصحاب المصالح المهتمين بأمر الوحدة الاقتصادية، وأن هناك تبايناً في أهدافهم وتعارضاً في دوافعهم، ومن البديهي أن ذلك ينعكس بدوره على ما يتخذونه من قرارات، وما يتبعونه من أساليب في اتخاذ هذه القرارات، وما يستخدمونه من معلومات، وعلى مقدرتهم على تفهم واستخدام هذه المعلومات، وهذا يعني أن منفعة المعلومات تتوقف على الربط الدائم بين مستخدمي المعلومات والقرارات التي يتخذونها، وحتى يتحقق ذلك يجب أن تكون المعلومات ملائمة، ويتم توصيلها بطريقة يمكن فهمها، والقابلية للفهم هي الخاصية التي تهيئ الفرصة لمستخدم المعلومات أن يتعرف على مضمونها ومغزاها، ويمكن صياغة الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية حسب (FASB) في الشكل التالي:

شكل رقم (2)

الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية

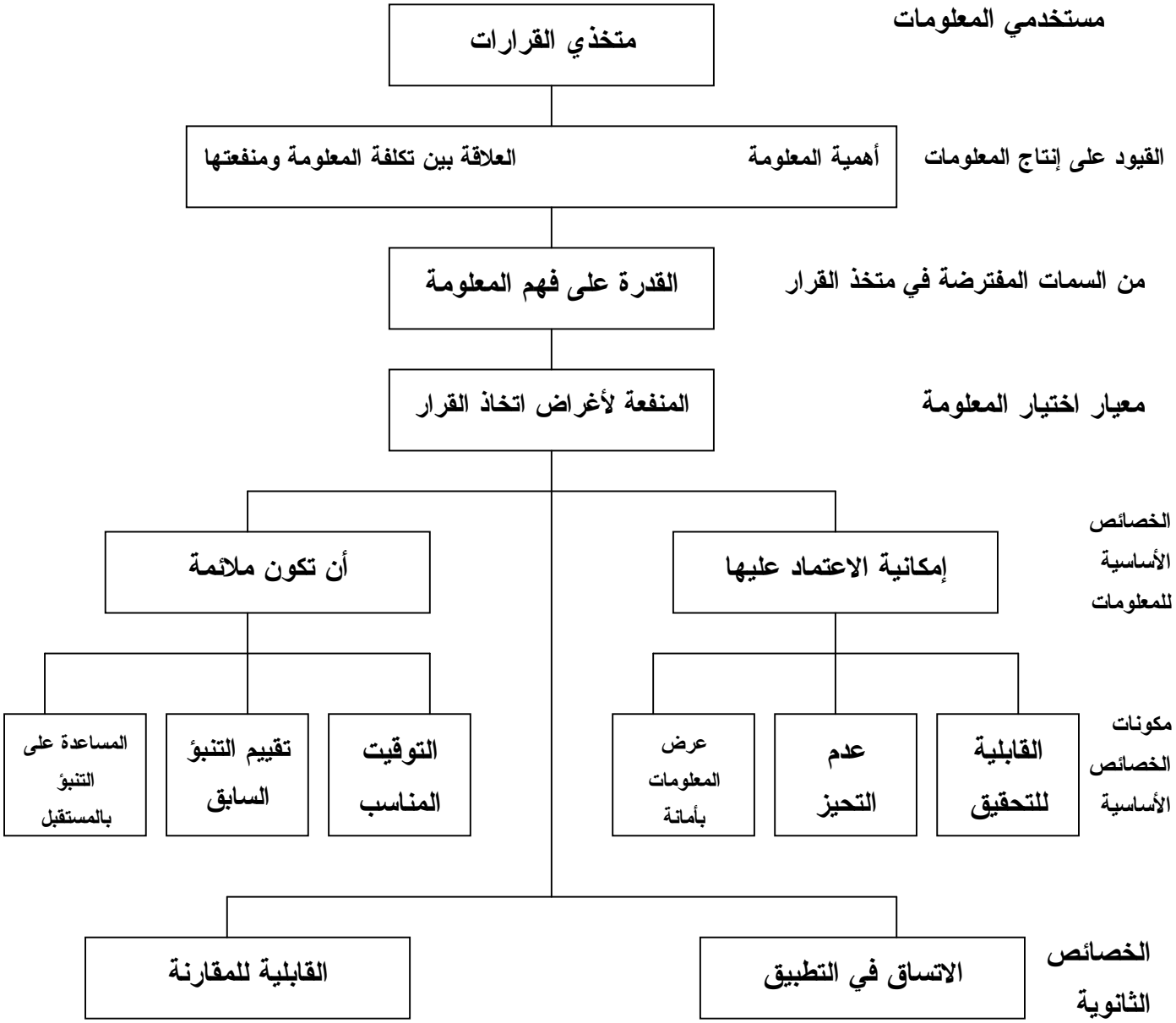

المصدر: (أبو المكارم، محمد، 2000م)

معايير جودة المعلومات المحاسبية:

أن المعلومات المحاسبية هي التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمتخذ القرار وذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي، أو للاستخدام المستقبلي، ولكي تكون المعلومات ذا فائدة لمتخذ القرار لابد أن تكون على مستوى من الجودة، وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعاً لاختلاف وجهات النظر وأهداف

منتجي ومستخدمي المعلومات، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي (**الفضل، نور، 2002م**):

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية**: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها، وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من التيقن وعدم التأكد، لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
- **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية**: وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:
  1. **المنفعة الشكلية**: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
  2. **المنفعة الزمنية**: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلاً يعظم كلاً من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.
  3. **المنفعة التقييمية والتصحيحية**: وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.
- **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية**: تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإن يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها "مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة"، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات، كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة والتي وجدت أصلاً لتحقق (**مرشد، 1988م**).
- **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية**: يقصد بالتنبؤ أنه "الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل"، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

- **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية**: يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للمورد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

مستخدمو المعلومات المحاسبية:

هناك العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية والذين تتباين احتياجاتهم انطلاقاً من تباين أهدافهم وغايتهم وتتعدد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية فهي تستخدم أساساً لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية داخل المنشأة، وفي القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية، ولتلبية المتطلبات الضريبية وللوفاء بالاحتياجات القانونية والتشريعية (**دهمش، 1995م**).

فتحديد المستخدم المستهدف للقوائم المالية هو الخطوة الأساسية والأولى التي يجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية لتحديد (الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية، والخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية، تحديد طرق وأساليب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية، والتوقيت المناسب لعرض وتقديم المعلومات المحاسبية) (**الشيرازي، 1990م**)، ويعتمد ذلك على ما يملكه مستخدمو المعلومات من الخبرة والمهارة في فهم المعلومات المحاسبية والاستفادة منها، وبناءً على ذلك فإنه يجب إعداد القوائم المالية في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات متعددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية ولكل منها احتياجاته وإمكانياته.

وقد صنفت هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في البيان رقم (4) مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئتين هما (**حنان، 1998م**) ويمكن توضيح فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية في الجدول رقم (12).

جدول رقم (7)

فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية

مستخدمون داخليون	مستخدمون خارجيون	
لهم مصالح مالية مباشرة	لهم مصالح مالية مباشرة	لهم مصالح مالية غير مباشرة
الفريق الإداري في المنشأة بكافة مستوياته: - رئيس وأعضاء مجلس الإدارة. - مدراء (تسويق، إنتاج، مالي...). - مشرفو الإنتاج. - موظفون وعاملون.	- مستثمرون حاليون ومرتقبون. - مقرضون حاليون ومرتقبون. - النقابات العمالية.	- دوائر حكومية. - سلطات قضائية. - محللون ماليون. - بورصة الأوراق المالية ووسطاء ماليون. - مستهلكون أو عملاء. - مخططون اقتصاديون.

المصدر: **(حنان وآخرون، 2004م)**.

1. **المستخدمون الداخليون**: وتتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة وباستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية، فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المنشأة، وتقييم أداء المسئولين، وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم، المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة مدير التسويق، مشرفي الإنتاج، المدير المالي وموظفو الشركة.
2. **المستخدمون الخارجيون**: توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين (فئات لها مصلح مالية مباشرة في المنشاة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة).
   - **فئة المستخدمين المباشرين**: وتتمثل في (الملاك وتشمل المساهمون الحاليون والمرتقبون، الزبائن والموردون الحاليون والمرتقبون، إدارة المنشأة والعاملون فيها، السلطات الحكومية (الضريبة)، المستهلكون).
   - **فئة المستخدمين غير المباشرين**: وتتمثل في (المستشارون والمحللون الماليون، سلطات الإشراف والتسجيل، الصحافة المالية ووكالات تقديم التقارير، مشروعو القوانين، الاتحادات التجارية، النقابات العمالية، الجمهور العام، المنافسون، الدوائر الحكومية الأخرى).

المبحث الثاني
دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الائتماني

تمهيـــد:

لا شك أن وجود نظام محاسبي لا غنى عنه لتوفير المعلومـــات الملائمـــة لاتخـــاذ القرار، وفي ظل التطور المذهل لنظم المعلومات لم تعد المشكلة التي تواجه متخذ القـــرارات هي مشكلة توافر المعلومات، بل أن المشكلة الحقيقية هي أنه أصبح هناك وفـــرة هائلـــة وكـــم ضخم من المعلومات التي تتطلب غربلتها لاختيار المعلومات الملائمة والمناسبة لمتخذ القرار، ويتوقف ذلك على جودة اختيار المعلومات المحاسبية للمفاضلة بين البـــدائل المتاحـــة لاتخـــاذ قرارات الائتمان، والتنبؤ بدرجة المخاطرة **(حنا، 2000م)**.

مفهوم اتخاذ القرار:

ويمكن تعريف عملية اتخاذ القرارات بأنها "المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقاً للأهداف المراد تحقيقها"، وكذلك يمكن تعريفها بأنها "اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة على أسس علمية وحقائق تفيد عملية المفاضلة" **(العيـــسي، 2003م)**، ويمكـــن توضيح مراحل عملية اتخاذ القرار بالشكل التالي.

شكل رقم (3)

مراحل عملية اتخاذ القرار

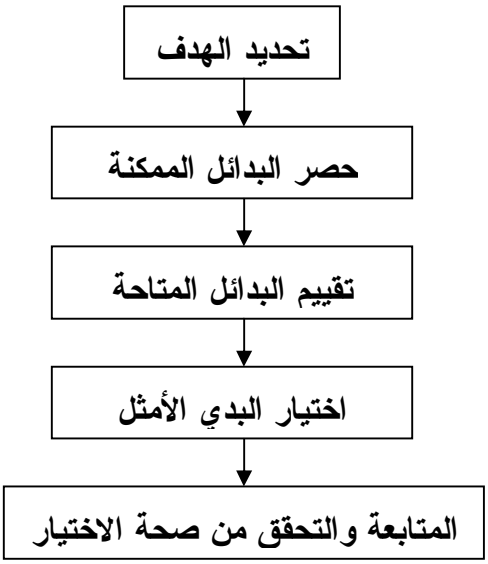

المصدر: (العيسي، 2003م)

وتتطلب كل مرحلة من المراحل السابقة قدراً من المعلومات والبيانات حتى يتمكن متخذ القرار من معرفة النتائج المترتبة على أي اختيار، فعملية جمع المعلومات لاستخلاص المفيد منها تعتبر أساسية لابد لمتخذ القرار من القيام بها، ويمكن تلخيص دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بما يلي (**العيسي، 2003م**):

- **ندرة الموارد الاقتصادية**: تنبع أهمية المعلومات من الحاجة إلى ترشيد القرارات، وذلك لندرتها حيث تساعد على توزيع واستخدام الموارد بشكل أفضل.
- **ظروف عدم التأكد**: حيث أن المعلومات تقلل من درجة عدم التأكد المحيطة بظروف اتخاذ القرار عن طريق إمداد القرار بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء التوقعات المستقبلية.
- **التغذية الراجعة**: تساهم المعلومات عن نتائج تنفيذ القرارات في المتابعة وإجراء التقييم والتحقق بما يساعد على توفير معلومات لترشيد قرارات مستقبلية.
- **التكلفة والعائد**: يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات مع العائد، إذ أن مستخدمي المعلومات يهتمون بمنافعها في حين يهتم معدو هذه المعلومات بتكلفتها.
- **تنوع مصادر المعلومات**: تتنوع مصادر المعلومات في أي مجتمع، ولابد من تخصص أفراد المجتمع بتقديم المعلومات، ويعتبر المحاسبين أحد الجهات التي تقدم المعلومات المحاسبية (**جاسم، 1990م**).

أنواع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار:

يحتاج اتخاذ القرار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح، ويمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار كالآتي (**متولي، 1997م**):

1. **معلومات عن البيئة الخارجية**: وتتضمن معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للاقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، والاستهلاك، وأسعار الفائدة في البنوك، ومعدلات التضخم، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي.
2. **معلومات عن القطاع الذي تنتمي له الشركة**: وتتضمن معلومات عن معدلات الأرباح، والمخاطرة، ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع، ومعلومات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع، والمستوى التكنولوجي فيه، ومعلومات عن العمالة.

3. **معلومات عن الشركة**: وهي التي تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية (محاسبية وتتمثل في نتائج الأعمال، المركز المالي، التوقعات المستقبلية، وغير محاسبية وتتمثل في كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموه، ودرجة المنافسة وتأثيرها على الشركة)، أو معلومات غير كمية عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة، وقدرتها على تحقيق الأهداف، وسمعة مراقب الحسابات، وحجم الشركة، وحدود منتجاتها.

ويهتم المستخدمون الخارجيون بالمعلومات المحاسبية التالية (حنان وآخرون، 2004م):

1. **التدفقات النقدية/** المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في شكل توزيعات أرباح نقدية والتي تمثل استرداد لأموال المستثمرين في المنشأة.
2. **القدرة الكسبية للشركة/** وهي مقدرة المنشاة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة والحالية، والتنبؤ بالفترة المستقبلية، ويتعرف عليها من شكل توزيع أرباح المساهمين، وسداد الفوائد المستحقة للمقترضين عن قروضهم.
3. **تقييم الوضع المالي للمنشأة**: وتتمثل في ثلاثة اعتبارات رئيسية وهي السيولة (القدرة على مواجهة وسداد الالتزامات في الأجل القصير)، والربحية (القدرة على توليد موارد اقتصادية مضافة)، واليسر المالي (القدرة على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة الالتزامات والقروض طويلة الأجل).

مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار:

أولاً/المصادر الداخلية: وتشمل ما يلي (حماد، 2004م).

1. **القوائم المالية الأساسية/** وتشمل (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).
2. **المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية/** وتعد جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة، وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.
3. **التقارير المؤقتة/** وهي التقارير النصف سنوية أو ربع سنوية التي تقدم على مدار السنة.
4. **تقرير مجلس الإدارة/** والذي يحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.
5. **تقرير مراقب الحسابات/** ويشمل الملاحظات أو التحفظات الخاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

ثانياً/ المصادر خارجية: وتشمل ما يلي (هندي، 1997م).

1. **الصحف والمجلات العلمية المتخصصة/** وهناك العديد من الصحف والمجلات المتخصصة التي تهم جمهور المستثمرين والمقرضين.
2. **المطبوعات الحكومية/** وتعتبر من أهم مصادر المعلومات عن المعلومات الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية بصفة خاصة.
3. بيانات الغرفة التجارية والإحصاءات عن العمالة والاقتصاد.

وسائل جمع المعلومات (الجدي، 2008م):

1. **المقابلة الشخصية/** وذلك للتعرف على نوع وحجم نشاط العميل، والغرض ومجال الاستخدام، والضمانات المقدمة وطرق السداد.
2. **الاستعلام/** استعلام البنك المركزي وذلك بهدف التحقق من عدم إدراج الشركة أو الشركاء في قوائم حظر التعامل.
3. **عقد التأسيس والنظام الداخلي/** بهدف معرفة أهداف الشركة، وطبيعة عملها، ومجالات ومواقع أنشطة الشركة، والشكل القانوني للشركة.
4. **ترخيص الشركة/** من (دائرة المهن، الدفاع المدني، السجل التجاري، عضوية المهن)، وذلك بهدف التأكد من بيئة عمل طبقاً لمعايير المهنة والأمن والسلامة.
5. **البطاقات الشخصية/** عن طريق صور عن بطاقة الشخصية للشركاء المخولين بالتوقيع عن الشركة، بهدف التأكد من معلومات السكن ونوع الإقامة.
6. **ميزانية الشركة/** صورة عن ميزانية الشركة المدققة والمعتمدة يفيد (التعرف على الأداء المالي والإداري، التدفقات النقدية ومصادر توظيفها).
7. **كشف الضمانات/** بهدف التعرف على جودة وملائمة الضمانات ومدى استقرار قيمتها ومدى سرعة تسيلها بسهولة.
8. **الزيارة الميدانية/** للتعرف بالتفصيل على الشركة (مكاتب الإدارة، الهيكل التنظيمي)، تفاصيل السلع والخدمات، التحقق من صحة ما جاء من وصف العميل لنشاطه خلال المقابلة.

دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الائتماني (الجدي، 2008م) :

في الغالب يحتاج مفتش الائتمان للمعلومات التالية:

1. **نبذة عن العميل/** تاريخ تأسيس نشاط العميل، ودراسة القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل، ومعلومات شخصية عن أصحاب المشروع ومؤهلاتهم وسمعتهم وسلوكهم، والشكل القانوني للعميل.
2. **المقدرة/** معرفة هل تتوفر لدى العميل القدرة والرغبة في التسديد من خلال التعاملات السابقة، ودراسة أداء العميل الإدارية والفنية حسب ظروف القطاع الذي يعمل فيه، وتوفر مصادر دخل أخرى للعميل يمكن أن تستخدم في تسديد المديونية.
3. **ربحية التسهيلات/** دراسة مدى كفاية التدفقات النقدية ومصادرها، وهامش الربح الذي سيحققه المشروع بعد المصاريف.
4. **غرض التسهيلات/** هل الغرض منطقي، وهل يحقق الغرض جدوى مالية، ومشروعية الغرض من الناحية القانونية والأخلاقية.
5. **المبلغ المطلوب/** تحديد نسبة التمويل المطلوبة مقارنة بكلفة المشروع، وتحديد إذا كان العميل بحاجة فعلية للتسهيلات المطلوبة وهل التسهيلات المطلوبة تكفي لتمويل نشاطه.
6. **التسديد/** تحديد قدرة العميل على السداد و طريقة السداد المطلوبة والتأكد من إمكانية تحقيقها حسب ظروف العميل.
7. **الضمانة/** وهي التعرف على الضمانات التي يقدمها العميل ودراستها من كافة النواحي مثل (استقرار القيمة، سهولة بيعها عند الحاجة، سهولة تقديرها، إمكانية توثيقها).

والكثير من هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا من القوائم المالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (تحليل مالي، واستنباط)، خاصة تلك المعلومات التي تتعلق بقدرة المنشأة على الوفاء بإلتزامتها تجاه دائنيها، كذلك تقييم ربحية المنشأة، و نسبة السيولة والتدفقات النقدية لديها، لذلك فإن البنوك عادة ما تطلب من الشركات التي تريد الحصول على إئتمان مصرفي أن تزود البنوك بقوائمها المالية المدققة لعدة فترات سابقة، وعليه فأن فالمعلومات المحاسبية الجيدة التي تعكس الحقيقة الاقتصادية للشركات سوف تقود إلى تقييم جيد لقدرة المنشأة على السداد والوفاء بإلتزماتها، وبالتالي تكون عاملاً أساسياً يعتمد عليه مفتش الائتمان عند اتخاذ قراره بقبول أو رفض منح الاتمان.

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

المبحث الأول: الإطـــــــار المنهـــــــجي.

المبحث الثاني: اختبار ومناقشة الفرضيات.

المبحث الأول

الإطار المنهجي

تمهيد:

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة الذي استخدمه الباحث، ويرصد حدود الدراسة، ويعين مجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينة، وخصائص أفراد العينة في ضوء سماتهم الديموجرافية، ثم يستعرض بناء الدراسة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، والإجراءات التي قام بها الباحث للتأكد من مداها الظاهري والبنائي وكذلك للتأكد من ثباتها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً يوضح كيفية تطبيق الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

إجراءات الدراسة:

أولاً/ منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والتي تستهدف التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، وذلك بالتطبيق على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية (**الرفاعي،1998م**)، والذي يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً (**عبيدات،1998م**)، ولا يقف هذا المنهج عند حد الوصف وإنما يتعداه إلى تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تعمل على تحسين الواقع وتطويره (**عسكر وآخرون، 1992م**).

ثانياً/ الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على بعض الخصائص الديموجرافية التي يمكن أن يكون لها تأثير على اختلاف رؤية أفراد عينة الدراسة من العاملين في قسم الائتمان في البنوك التجارية في قطاع غزة إزاء محاور وأبعاد الدراسة المختلفة، وتناولت هذه الخصائص (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الجنس، المسمى الوظيفي، جنسية البنك، طبيعة نشاط البنك، مكان العمل).

ثالثاً/ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشاركين في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان، وموظفي التسهيلات في فروع البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها (38) فرعاً، وملحق رقم (1) يبين أعداد المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة.

رابعاً/ عينة الدراسة:

تم استخدام أسلوب الحصر الشامل في الدراسة بحيث تم اختيار الموظفين العاملين في دائرة التسهيلات ومدراء الفروع والمراقبين ومساعديهم في فروع البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، وذلك بغرض أن ينال كل نصيبه في العينة، بحيث يكون نصيب كل مصرف هو عدد أفرعه مضروباً في (3)، وبذلك تكون الدراسة قد غطت معظم مجتمع الدراسة، وتم اختيار العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة حيث بلغ عدد أفراد العينة (102) عينة، من (34) فرعاً.

وبعد توزيع الاستبانات على أفراد العينة تم استرداد (98) استبانة فقط بنسبة (96%) من عينة الدراسة، وبعد مراجعة وتدقيق الاستبانات تم استبعاد (3) استبانات بنسبة (0.03%) من عينة الدراسة نظراً لعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة والتحليل (95) استبانة بنسبة (93%) تقريباً من عينة الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (8)
توزيع عينة الدراسة تبعاً للبنوك

البنك	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات الغير صالحة	الاستبيانات الصالحة	النسبة المئوية لعينة كل بنك من إجمالي العينة
بنك فلسطين (م.ع.م)	36	34	1	33	%35.29
البنك التجاري الفلسطيني	3	3	0	3	%3.21
بنك الاستثمار الفلسطيني	3	3	0	3	%3.21
بنك القدس للتنمية والاستثمار	6	6	0	6	%6.3
بنك فلسطين الدولي	3	3	0	3	%3.21
المؤسسة المصرفية الفلسطينية	3	3	0	3	%3.21
البنك العربي	12	12	1	11	%11.6
بنك القاهرة عمان	15	12	0	12	%12.63
بنك الأردن	6	6	0	6	%6.41
البنك العقاري المصري العربي	9	9	1	8	%8.51
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	3	0	3	%3.21
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي	3	3	0	3	%3.21
المجموع الكلي	**102**	**98**	**3**	**95**	**%100**

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

أولاً/ معلومات عامة:

1. الجنس:

يبين جدول رقم (9) أن (76.8%) من مجتمع الدراسة من الذكور، و(23.2%) من مجتمع الدراسة من الإناث، ويعزو الباحث ذلك إلى طبيعة عمل التسهيلات، وتعاملهم مع فئات متنوعة من العملاء، بالإضافة إلى التأخير في العمل في بعد انتهاء الدوام الرسمي.

جدول رقم (9)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	73	76.8
أنثى	22	23.2
المجموع	95	100.0

2. المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (10) أن (9.5%) من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي "دراسات عليا"، و(88.4%) من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريوس"، و(2.1%) من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي "دبلوم"، ويعزو الباحث ذلك إلى اشتراط معظم البنوك لقبول العمل فيها لحملة شهادة البكالوريوس كحد أدنى.

جدول رقم (10)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دراسات عليا	9	9.5
بكالوريوس	84	88.4
دبلوم	2	2.1
المجموع	95	100.0

3. سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (11) أن (8.4%) من مجتمع الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "من 1-3 سنوات"، و(6.3%) من مجتمع الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "من 4-6 سنوات"، و(21.1%) من مجتمع الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "من 7-10 سنوات" ، و(64.2%) من مجتمع الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "أكثر من 10 سنوات"، ويعزو الباحث ذلك لان

موظفين قسم التسهيلات يتم اختيارهم من الموظفين الذين توجد لديهم خلفية كاملة عن جميع أقسام البنك، والخبرة في العمل المصرفي.

جدول رقم (11)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
من 1-3 سنوات	8	8.4
من 4-6 سنوات	6	6.3
من 7-10 سنوات	20	21.1
أكثر من 10 سنوات	61	64.2
المجموع	95	100.0

4. جنسية البنك التي تعمل فيه:

يبين جدول رقم (12) أن (70.5%) من جنسية البنوك "وطنية"، و(29.5%) من جنسية البنوك "عربية"، ويعزو الباحث ذلك إلى انتشار بنك فلسطين (م.ع.م) في جميع مدن قطاع غزة، وبالتالي يشكل أكبر نسبة في عينة الدراسة.

جدول رقم (12)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير جنسية البنك

جنسية البنك التي تعمل فيه	التكرار	النسبة المئوية
وطني	67	70.5
عربي	28	29.5
أجنبي	0	0.0
المجموع	95	100.0

5. طبيعة نشاط البنك الذي تعمل فيه:

يبين جدول رقم (13) أن (85.3%) من البنوك طبيعة نشاطها "تجاري"، و(14.7%) من البنوك طبيعة نشاطها "متخصص"، ويعزو الباحث ذلك قلة التراخيص الممنوحة للبنوك المتخصصة في قطاع غزة، وحتى البنوك المتخصصة تعمل كبنوك تجارية.

جدول رقم (13)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة نشاط البنك

طبيعة نشاط البنك الذي تعمل فيه	التكرار	النسبة المئوية
تجاري	81	85.3
متخصص	14	14.7
المجموع	95	100.0

6. مكان العمل:

يبين جدول رقم (14) أن (35.8%) من مجتمع الدراسة مكان العمل في "الإدارة الرئيسية"، و(64.2%) من مجتمع الدراسة مكان العمل في "فروع البنك"، ويعزو الباحث ذلك لوجود دائرة تسهيلات متخصصة بدراسة طلبات العملاء في الإدارة الرئيسية لبعض البنوك وذلك لدراسة متعمقة لطلبات العملاء، ولترشيد قرار منح الائتمان.

جدول رقم (14)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان العمل

مكان العمل	التكرار	النسبة المئوية
الإدارة الرئيسية	34	35.8
فروع البنك	61	64.2
المجموع	95	100.0

7. المسمى الوظيفي :

يبين جدول رقم (15) أن (30.5%) من مجتمع الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مدير ائتمان"، و(69.5%) من مجتمع الدراسة المسمى الوظيفي لهم "موظف ائتمان"، ويعزو الباحث ذلك لخبرة موظفي الائتمان في دراسة طلبات التسهيلات المقدمة، وما هي الإجراءات المتبعة للموافقة على طلب التسهيلات.

جدول رقم (15)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير ائتمان	29	30.5
موظف ائتمان	66	69.5
المجموع	95	100.0

8. العمر:

يبين جدول رقم (16) أن (12.6%) من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم "من 20-30عام"، و(35.8%) من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم "من 31-40 عام"، و(43.2%) من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم "من 41-50 عام"، و(8.4%) من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم "أكبر من 50 عام"، ويعزو الباحث ذلك لخبرة موظفي التسهيلات في الأعمال المصرفية، وتعاملهم مع مختلف العملاء أكثر من الموظفين الجدد.

جدول رقم (16)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 20-30عام	12	12.6
من 31-40 عام	34	35.8
من 41-50 عام	41	43.2
أكبر من 50 عام	8	8.4
المجموع	95	100.0

ثانياً/ معلومات تتعلق بالمعلومات المالية للعميل طالب الائتمان:

9. هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات:

يبين جدول رقم (17) أن (66.3%) من العملاء طالبي الائتمان يشترطون أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات، و(33.7%) من العملاء طالبي الائتمان لا يشترطون أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات، ويعزو الباحث ذلك لتكون القوائم أكثر مصداقية للمحلل المالي.

جدول رقم (17)

هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات

هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	63	66.3
لا	32	33.7
المجموع	95	100.0

10. المعلومات المالية التي تطلب من الشركات طالبة الائتمان تتعلق بالفترة:

يبين جدول رقم (18) أن (7.4%) من مجتمع الدراسة يوافقون على أن المعلومات المالية التي تطلب من الشركات طالبة الائتمان تتعلق "السنة الحالية"، و(14.7%) من مجتمع الدراسة يوافقون على أن المعلومات المالية تتعلق "بالسنة الماضية"، و(27.4%) من مجتمع الدراسة يوافقون على أن المعلومات المالية تتعلق "بسنتين ماضيتين"، و(47.4%) من مجتمع الدراسة يوافقون على أن المعلومات المالية تتعلق "بثلاث سنوات سابقة"، و(3.2%) من

مجتمع الدراسة يوافقون على أن المعلومات المالية تتعلق "بأكثر من ثلاث سنوات "، ويعزو الباحث ذلك للتعرف على أوضاع الشركة في مختلف الظروف والأزمنة.

جدول رقم (18)
المعلومات المالية التي تطلب من الشركات طالبة الائتمان تتعلق بالفترة

المعلومات المالية التي تطلب من الشركات طالبة الائتمان تتعلق بالفترة	التكرار	النسبة المئوية
السنة الحالية فقط	7	7.4
السنة الحالية والماضية	14	14.7
السنة الحالية سنتين سابقتين	26	27.4
السنة الحالية ثلاث سنوات سابقات	45	47.4
أكثر من ثلاث سنوات	3	3.2
المجموع	95	100.0

11.ما هي القوائم المالية التي تطلبونها:

يبين جدول رقم (19) أن (90.5%) من العملاء طالبي الائتمان أن القوائم المالية التي تطلب منهم هي "الميزانية العمومية"، و(6.3%) من العملاء طالبي الائتمان أن القوائم المالية التي تطلب منهم هي "الأرباح والخسائر"، و(3.2%) من العملاء طالبي الائتمان أن القوائم المالية التي تطلب منهم هي "التدفقات النقدية"، ويعزو الباحث ذلك لأن الميزانية العمومية تبين أنشطة الشركة طالبة الائتمان بجميع أصولها وخصومها.

جدول رقم (19)
القوائم المالية المطلوبة

القوائم المالية	التكرار	النسبة المئوية
الميزانية العمومية	86	90.5
الأرباح والخسائر	6	6.3
التدفقات النقدية	3	3.2
قائمة الدخل	0	0.0
المجموع	95	100.0

12.هل تأخذون المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي أم يتم تعديلها:

يبين جدول رقم (20) أن (55.8%) من طالبي الائتمان يعتقدون بان المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية "يتم اعتمادها كما هي"، و(44.2%) من طالبي الائتمان يعتقدون بان المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية "يتم تعديلها حسب ما يراه البنك"،

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الهدف من المعلومات المالية هو معرفة قدرة الشركة على سداد التزاماتها، وقدرتها على توليد الأرباح.

جدول رقم (20)

المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية

المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية	التكرار	النسبة المئوية
يتم اعتمادها كما هي	53	55.8
يتم تعديلها حسب ما يراه البنك	42	44.2
المجموع	95	100.0

13. هل تعتمدون على التكلفة التاريخية أم يتم تعديلها للوصول إلى القيمة السوقية:

يبين جدول رقم (21) أن (54.7%) من طالبي الائتمان يعتمدون على "التكلفة التاريخية"، في حين أن (45.3%) من طالبي الائتمان يعتمدون على "التكلفة التاريخية بعد تعديلها" للوصول إلى القيمة السوقية، ويعزو الباحث الاعتماد على التكلفة التاريخية لمعرفة قيمة أصول المنشأة عند امتلاكها.

جدول رقم (21)

هل تعتمدون على التكلفة التاريخية أم يتم تعديلها للوصول إلى القيمة السوقية

هل تعتمدون على التكلفة التاريخية أم يتم تعديلها للوصول إلى القيمة السوقية	التكرار	النسبة المئوية
الاعتماد على التكلفة التاريخية	52	54.7
يتم تعديلها	43	45.3
المجموع	95	100.0

14. في حال عدم توفر بيانات مالية للشركات طالبة الائتمان هل:

يبين جدول رقم (22) أن (26.3%) من الشركات طالبة الائتمان في حال عدم توفر بيانات مالية "يرفض طلب الائتمان"، و(73.7%) من الشركات طالبة الائتمان في حال عدم توفر بيانات مالية "يتم الاعتماد على تقديرات غير البيانات المالية"، ويعزو الباحث ذلك للاعتماد على حركة حساب العميل، والشيكات التحصيل والمسحوبة عليه، ومن خلال الضمانات المقدمة.

جدول رقم (22)

خيارات عدم توفر بيانات مالية للشركات طالبة الائتمان

خيارات عدم توفر بيانات مالية للشركات طالبة الائتمان	التكرار	النسبة المئوية
يرفض طلب الائتمان	25	26.3
يتم الاعتماد على تقديرات غير البيانات المالية	70	73.7
المجموع	95	100.0

خامساً/ مصادر جمع البيانات:

1. **المصادر الثانوية**: تتكون المصادر الثانوية من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة في الائتمان بصفة عامة، وفي دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية بصفة خاصة، والنشرات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء، والدراسات التي ينشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والنشرات الداخلية التي تصدرها البنوك، بالإضافة للمواقع الالكترونية لسلطة النقد الفلسطينية، والبنوك، لاستقرائها وتحليلها والاستفادة منها في تحديد الخلفية النظرية للدراسة.
2. **المصادر الأولية**: أما استخدام المصادر الأولية فكان من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذه الدراسة، والتي تم تطبيقها لجمع المعلومات حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية، وتم توزيعها على أفراد العينة، وتفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science).

سادساً/ أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة أداة لجمع المعلومات اللازمة للدراسة باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي ملائمة، وخاصة عندما يكون الباحث على معرفة دقيقة بالمطلوب، وكيفية قياس المتغيرات المرغوب دراستها **(سيكاران،1998م)**.

سابعاً/ بناء أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة بعد إطلاعه على العديد من الدراسات السابقة في مجال المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد السياسات الائتمانية، وفق نموذج الاستبيان المغلق والذي يتطلب من المفحوصين تحديد استجاباتهم إزاء العبارات المختلفة التي تتضمنها محاور أداة الدراسة وفق تدرج ليكرت الخماسي.

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين، حيث اشتمل الجزء الأول على معلومات تتعلق بخصائص عينة الدراسة، أما الجزء الثاني فقد اشتمل على محاور الدراسة فغطت الاستبانة

في صورتها الأولية (52) عبارة موزعة على أربعة محاور وهي: المعلومات التي تتعلق بالقدرة الإيرادية للعميل ويتكون من (11) فقرة، المعلومات التي تتعلق بالتدفقات النقدية للعميل ويتكون من (8) فقرات، المعلومات التي تتعلق بالمؤشرات والنسب المالية للعميل ويتكون من (6) فقرات، زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان ويتكون من (8) فقرات، وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من (5) إجابات حيث الدرجة (5) تعني الموافقة بشدة والدرجة (1) تعني عدم الموافقة بشدة، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (33).

رقم (23)

جدول مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	موافق بشدة	←			غير موافق بشدة
الدرجة	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

ثامناً/ صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (**العساف، 1995م**)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (**عبيدات وآخرون، 2001م**)، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة بواسطة الصدق الظاهري وصدق الاتساق الداخلي بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمجموع العبارات التي يتضمنها المحور الذي تنتمي إليه.

1. **الصدق الظاهري (المحكمين)**: تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالات المحاسبة والإحصاء، والبحث العلمي، والعلوم الإدارية، والذين تم اختيارهم من بين العاملين في إدارة بنك فلسطين (م.ع.م)، والجامعة الإسلامية بغزة، وجامعة الأزهر بغزة، والملحق رقم (3) يوضح قائمة بأسماء المحكمين ووظائفهم، وطلب الباحث من المحكمين إبداء الرأي نحو وضوح صياغة كل عبارة من عبارات الدراسة، ومدى ملائمة العبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى مناسبة العبارة لقياس ما وضعت لأجله، كما طلب من المحكمين بإسداء النصح بإدخال أي تعديلات على صياغة العبارات لتزداد وضوحاً، أو إضافة أي عبارات جديدة لتزداد الاستبانة شمولاً، أو حذف أي عبارة مكررة أو غير ضرورية، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، والتي تركزت في تحسين صياغة

عبارات الدراسة وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية ليشتمل على (52) عبـــارة موزعة على أربعة محاور ليتم تطبيقه على عينة الدراسة، وملحق رقم (2) يبـــين أداة الدراسة في صورتها النهائية.

2. **صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:** تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (20) مفردة، وذلك بحـــساب معـــاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: معلومات تتعلق بالقدرة الإيرادية للعميل:**

جدول رقم (24) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة مـــن فقـــرات المحـــور الأول (معلومات تتعلق بالقدرة الإيرادية للعميل) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبـــين أن معـــاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقـــل مـــن (0.05) وقيمة (r) المحسوبة أكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.444)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (24)
الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: معلومات تتعلق بالقدرة الإيرادية للعميل

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم البنك بتحليل القدرة الإيرادية لطالب الائتمان.	0.506	0.023
2	تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي في قبول أو رفـــض طلبه.	0.748	0.000
3	تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محـــدد رئيـــسي لقيمـــة الائتمـــان الممنوح.	0.518	0.019
4	كلما كانت القدرة الإيرادية لطالب الائتمان أفضل كلما زادت نسبة قبـــول طلبه.	0.670	0.001
5	يتم التعرف على مصادر التمويل للعميل قبل حـــصوله علـــى الائتمـــان المطلوب.	0.550	0.012
6	يقوم المصرف بتحديد طرق تشغيل واستثمار الائتمان التـــي سيحـــصل عليها العميل.	0.721	0.000
7	يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل المتوقعة لمشروع العميل والأرباح المتوقعة.	0.562	0.010
8	تقوم إدارة الائتمان بالاستفسار عن حـــسابات العميـــل فـــي المـــصارف الأخرى من خلال سلطة النقد الفلسطينية.	0.494	0.027
9	يعتبر المصرف رأس مال العميل المرتفع عاملاً مـــشجعاً علـــى مـــنح الائتمان.	0.780	0.000
10	يقيس المصرف القدرة الإيرادية للعميل على سداد خصومه المتداولة من خلال أصوله المتداولة.	0.828	0.000
11	يتأكد المصرف من مدى قدرة العميل على تغطية كافـــة التزاماتـــه مـــن صافي أرباحه.	0.574	0.008

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "18" تساوي 0.444

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية للعميل:**

جدول رقم (25) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني **(معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية للعميل)** والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة (r) المحسوبة أكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.444)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (25)
الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية للعميل

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المصرف بتحليل نسب النشاط المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية.	0.673	0.001
2	يتأكد المصرف من مدى توافق مواعيد سداد التسهيل من توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة التدفق النقدي.	0.538	0.014
3	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة.	0.649	0.003
4	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب.	0.861	0.000
5	يتم اعتماد قائمة التدفقات النقدية من قبل مراجع حسابات مستقل.	0.914	0.000
6	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.	0.649	0.003
7	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل.	0.901	0.000
8	يطلب المصرف من العميل اعتماد التدفقات النقدية من مكتب مستقل للوثوق بها.	0.737	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "18" تساوي 0.444

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: معلومات تتعلق بالمؤشرات والنسب المالية للعميل:**

جدول رقم (26) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث **(معلومات تتعلق بالمؤشرات والنسب المالية للعميل)** والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة (r) المحسوبة أكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.444)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (26)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: معلومات تتعلق بالمؤشرات والنسب المالية للعميل

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم البنك بعمل دراسة تحليلية لتطور حجم أصول الشركة طالبة الائتمان.	0.800	0.000
2	يقوم البنك بمقارنة أصول الشركة طالبة الائتمان ومقارنتها بفترات مالية سابقة.	0.799	0.000
3	يقوم البنك بدراسة وتحليل تطورات حجم رأس المال العامل.	0.777	0.000
4	يقوم البنك بعمل تحليلات مالية (الرافعة المالية) للعلاقة بين حجم الديون ورأس المال.	0.779	0.000
5	يقوم البنك بتحليل النسب المالية المتعلقة بحقوق الملكية.	0.855	0.000
6	يقوم البنك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل	0.669	0.001

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "18" تساوي 0.444

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك الفلسطينية:**

جدول رقم (27) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع **(زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان)** والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة (r) المحسوبة أكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.444)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (27)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك الفلسطينية

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات.	0.512	0.021
2	تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين.	0.672	0.001
3	تطبيق قانون الأخلاقيات مهنة المحاسبة.	0.668	0.001
4	تعيين موظفين قادرين على استخدام المعلومات المحاسبية كأداة لترشيد قرار الائتمان.	0.568	0.009
5	زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.	0.466	0.039
6	تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد.	0.619	0.004

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "18" تساوي 0.444

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:**

جدول رقم (28) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة (r) المحسوبة أكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.444).

جدول رقم (28)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	معلومات تتعلق بالقدرة الإيرادية للعميل.	0.825	0.000
الثاني	معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية للعميل.	0.859	0.000
الثالث	معلومات تتعلق بالمؤشرات والنسب المالية للعميل.	0.824	0.000
الرابع	زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار .	0.644	0.002

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

ثبات فقرات الاستبانة (Reliability):

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (**العساف، 1995م**)، وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1. **طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient)**: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور من محاور الاستبانة، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

(معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$) حيث (ر) معامل الارتباط وقد تبين من جدول رقم (29) أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان.

جدول رقم (29)
معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	محتوى المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية
الأول	معلومات تتعلق بالقدرة الإيرادية للعميل	11	0.7172	0.8353	0.000
الثاني	معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية للعميل	8	0.6821	0.8110	0.000
الثالث	معلومات تتعلق بالمؤشرات والنسب المالية للعميل	6	0.7469	0.8551	0.000
الرابع	زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان	8	0.6657	0.7993	0.000
	جميع فقرات الاستبانة	33	0.6042	0.7533	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "18" تساوي 0.444

2. **طريقة ألفا كرونبـــاخ (Cronbach's Alpha)**: استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد حصل على معامل ارتباط قـــدره (0.80) وهو معامل ثبات مرتفع ودال إحصائياً، ويبين جدول رقم (30) معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة.

جدول رقم (30)
معامل الثبات (طريقة الفا وكرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	معلومات تتعلق بالقدرة الإيرادية للعميل.	11	0.8567
الثاني	معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية للعميل.	8	0.8425
الثالث	معلومات تتعلق بالمؤشرات والنسب المالية للعميل.	6	0.8674
الرابع	زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان .	8	0.8172
	جميع فقرات الاسنبانة	33	0.8014

تاسعاً/ إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري والبنائي وثبات أداة الدراسة اتخذ الباحث عدة إجـراءات لتطبيق أداة الدراسة:

1. قام الباحث بإعداد استبانة حول دور المعلومات المحاسـبية فـي ترشـيد الـسياسات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة.
2. تم الحصول على كتاب من الجامعة الإسلامية بغزة لتسهيل مهمة الباحث في توزيـع الاستبانات، وإجراء الدراسة على أفراد عينة الدراسة.
3. قام الباحث بعدة زيارات ميدانية للبنوك التجارية العاملـة فـي قطـاع غـزة لجمـع المعلومات، والاتصال مع الجهات المختصة لترتيب توزيع أداة الدراسة، وجمعها.
4. وزعت الاستبانة على العينة الاستطلاعية في أربع بنوك (بنك فلسطين م.ع.م، البنـك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الاستثمار الفلسطيني) وتكونت العينة الاسـتطلاعية مـن (20) عينة يعملون في قسم التسهيلات، وذلك بهدف فحص صدق وثبات الاستبانات.
5. تم توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة في بداية شهر ديسمبر، وقد تابع الباحث الإجابة عن أسئلة أفراد عينة الدراسة، واستفساراتهم، حيث وزعت الاستبانة على (102) موظفاً وموظفة، وطلب منهم الإجابة بوضع (√) أمام كل فقرة عن البديل الـذي يرونـه ملائماً.
6. تم جمع الاستبانات من أفراد العينة عن طريق قسم العلاقات العامة والتسويق في كـل فرع، حيث تم استرجاع (98) استبانة، وتم استبعاد (3) اسـتبانات مـن التحليـل لعـدم صلاحيتها، فبلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (95) استبانة، أي بنـسبة (93%) مـن مجتمع الدراسة.
7. قام الباحث بإدخال بيانات الاستبانات التي استعادها من المبحوثين في الحاسب الآلـي وتفريغها، لتحليل بياناتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

عاشراً/ المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديـد مـن الأسـاليب الإحـصائية المناسـبة باسـتخدام الحـزم الإحـصائية للعلـوم الاجتماعيـة Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة مـن الأسـاليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (1غيـر موافق بشدة، 2 غير موافق، 3 لا رأي، 4 موافق، 5 موافق بشدة)، ولتحديـد طـول

فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.08)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، وجدول رقم (31) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم(31)

ترميز إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة

2. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
3. المتوسط الحسابي(Mean)، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي **(كشك، 1996م)**، علماً بأن تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة يتم كما سبق توضيحه في النقطة الأولى الخاصة بمرجع العمر.
4. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).
5. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
6. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
7. معادلة سبيرمان براون للثبات.
8. اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).

9. اختبار (t) لمتوسط عينة واحدة (One sample T test)، لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي (3).

لمبحث الثاني

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

تمهيـــد:

تحقيقاً لأهداف الدراسة في التعرف على دور المعلومـــات المحاســـبية فـــي ترشـــيد القرارات الائتمانية، وكشف المعوقات التي تحول دون فعاليـــة القـــرار الائتمـــاني، ومعرفـــة الاقتراحات التي تؤدي لتفعيل دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الائتماني، والتعرف على مدى اختلاف رؤية موظفي التسهيلات باختلاف خصائصهم الشخـــصية، قـــام الباحـــث بتطبيق دراسته على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، وفي هذا المبحث ســـيتم عـــرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتحليلها وتفسيرها.

اختبار التوزيع الطبيعي/ اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S):

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعـــي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضـــيات لأن معظـــم الاختبـــارات المعلميـــه تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (32) نتائج الاختبـــار حيـــث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من (0.05) ، ($sig. > 0.05$) وهـــذا يـــدل علـــى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (32)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

الجزء	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	معلومات تتعلق بالقدرة الإيرادية للعميل	11	0.964	0.311
الثاني	معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية للعميل	8	0.898	0.396
الثالث	معلومات تتعلق بالمؤشرات والنسب المالية للعميل	6	1.279	0.076
الرابع	زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان	8	1.232	0.096
	جميع الفقرات	33	0.663	0.772

تحليل فقرات الدراسة:

في اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99) أو مستوى المعنوية أقل من (0.05) والوزن النسبي أكبر من (60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99-)، أو مستوى المعنوية أقل من (0.05)، والوزن النسبي أقل من (60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية أكبر من (0.05).

تحليل فقرات المجال الأول/ القدرة الإيرادية للعميل:

الفرضية الأولى/ لا توجد علاقة ارتباطيه بين تحليل القدرة الإيرادية النقدية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية.

من أجل اختبار هذه الفرضية تم طرح (11) سؤلاً على المبحوثين للتعرف على القدرة الإيرادية لأنشطة العميل، وتم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (33)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الأول (القدرة الإيرادية للعميل) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة.

جدول رقم (33)
تحليل فقرات المحور الأول (القدرة الإيرادية للعميل)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
8	**تقوم إدارة الائتمان بالاستفسار عن حسابات العميل في المصارف الأخرى من خلال سلطة النقد الفلسطينية.**	4.85	0.412	97.05	43.854	0.000	1
1	**يقوم البنك بتحليل القدرة الإيرادية لطالب الائتمان.**	4.53	0.581	90.53	25.624	0.000	2
5	**يتم التعرف على مصادر التمويل للعميل قبل حصوله على الائتمان المطلوب.**	4.51	0.581	90.11	25.246	0.000	3
4	**كلما كانت القدرة الإيرادية لطالب الائتمان أفضل كلما زادت نسبة قبول طلبه.**	4.40	0.608	88.00	22.427	0.000	4
7	**يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل المتوقعة لمشروع العميل والأرباح المتوقعة.**	4.14	0.612	82.74	18.102	0.000	5
11	**يتأكد المصرف من مدى قدرة العميل على تغطية كافة التزاماته من صافي أرباحه.**	4.13	0.672	82.53	16.329	0.000	6

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
9	**يعتبر المصرف رأس مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً على منح الائتمان.**	4.12	0.823	82.32	13.208	0.000	7
2	**تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي في قبول أو رفض طلبه.**	4.09	0.923	81.89	11.556	0.000	8
10	**يقيس المصرف القدرة الإيرادية للعميل على سداد خصومه المتداولة من خلال أصوله المتداولة.**	3.99	0.692	79.79	13.940	0.000	9
3	**تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح.**	3.96	0.956	79.16	9.771	0.000	10
6	**يقوم المصرف بتحديد طرق تشغيل واستثمار الائتمان التي سيحصل عليها العميل.**	3.64	0.967	72.84	6.475	0.000	11
	جميع الفقرات	4.21	0.439	84.27	26.943	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 94" تساوي 1.99

ويتبين من الجدول رقم (33) ما يلي:

1. احتلت الفقرة رقم (8) المرتبة الأولى في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (97.05%)، والمتوسط الحسابي (4.85)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، مما يدل على أن إدارة الائتمان تقوم بالاستفسار عن حسابات العميل في البنوك الأخرى من خلال سلطة النقد الفلسطينية، ويعزو الباحث ذلك إلى إنشاء دائرة المعلومات الائتمانية المربوط بجميع البنوك العاملة في فلسطين من خلال الاستعلام عن طالب الائتمان، وعند منح الائتمان يتم إضافته على برنامج الأخطار المصرفية.
2. احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الثانية في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (90.53%)، والمتوسط الحسابي (4.53)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، مما يدل على أن البنك يقوم بتحليل القدرة الإيرادية لطالب الائتمان، ويعزو الباحث ذلك للتعرف على قدرة العميل على توليد الأرباح، وقدرته على إدارة أصوله.
3. احتلت الفقرة رقم (5) المرتبة الثالثة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (90.11%)، والمتوسط الحسابي (4.51)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، مما يدل على أنه يتم التعرف على مصادر التمويل للعميل قبل حصوله على الائتمان المطلوب، ويعزو الباحث ذلك لمعرفة التزامات العميل تجاه الغير ومقارنتها بوضعه، وهل القدرة الإيرادية للعميل كافية لتغطية كافة التزاماته.

4. احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة الرابعة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (88.0%)، والمتوسط الحسابي (4.4)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أنه كلما كانت القدرة الإيرادية لطالب الائتمان أفضل كلما زادت نسبة قبول طلبه، ويعزو الباحث ذلك لحاجة البنوك إلى ضمانات وان العميل قادر على توليد الأرباح وإدارة الائتمان الممنوح له.
5. احتلت الفقرة رقم (7) المرتبة الخامسة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (82.74%)، والمتوسط الحسابي (4.14)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن المصرف يقوم بدراسة مصادر الدخل المتوقعة لمشروع العميل والأرباح المتوقعة، ويعزو الباحث ذلك إلى التعرف على مقدرة العميل المالية، ودراسة الوفاء بالتزاماته، وهل المشروع قادر على توليد أرباح.
6. احتلت الفقرة رقم (11) المرتبة السادسة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (82.53%)، والمتوسط الحسابي (4.13)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن المصرف يتأكد من مدى قدرة العميل على تغطية كافة التزاماته من صافي أرباحه، ويعزو الباحث ذلك لمعرفة مدى ملاءة العميل، وأن أرباح المشروع تغطى الالتزامات دون الاقتراب لرأس المال.
7. احتلت الفقرة رقم (9) المرتبة السابعة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (82.32%)، والمتوسط الحسابي (4.12)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن المصرف يعتبر رأس مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً على منح الائتمان، ويعزو الباحث ذلك أنه كلما زاد رأس المال تزيد فرص الاستثمار والربح.
8. احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الثامنة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (81.89%)، والمتوسط الحسابي (4.09)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن القدرة الإيرادية لطالب الائتمان تعتبر محدد رئيسي في قبول أو رفض طلبه، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه كلما كان الوضع المالي للعميل جيداً كلما كانت نسبة قبول طلبه أكبر وذلك لضمان الوفاء بالتزاماته.
9. احتلت الفقرة رقم (10) المرتبة التاسعة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (79.79%)، والمتوسط الحسابي (3.99)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن المصرف يقيس القدرة الإيرادية للعميل على سداد خصومه المتداولة من خلال أصوله المتداولة، ويعزو الباحث ذلك إلى قياس قرة العميل من خلال الوفاء بالتزامات من خلال أصوله، وأن العمل بالائتمان الممنوح ينمي رأس مال العميل .

10. احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة العاشرة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (79.16%)، والمتوسط الحسابي (3.96)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن القدرة الإيرادية لطالب الائتمان تعتبر محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح، ويعزو الباحث ذلك إلى أن بعض البنوك تعتبر قدرة العميل الإيرادية عامل رئيسي لقبول منح الائتمان، والتي يتم على أساسها تقييم حاجة العميل للائتمان.
11. احتلت الفقرة رقم (6) المرتبة الحادية عشر في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (72.84%)، والمتوسط الحسابي (3.64)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن المصرف يقوم بتحديد طرق تشغيل واستثمار الائتمان التي سيحصل عليها العميل، ويعزو الباحث ذلك إلى اشتراط بعض البنوك إلى معرفة طرق استثمار الائتمان والمخاطر المحيطة به.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (القدرة الإيرادية للعميل) تساوي (4.21)، والوزن النسبي يساوي (84.27%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (26.943) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه يتم التعرف على القدرة المالية لأنشطة العميل بدرجة عالية وذلك بهدف ترشيد القرارات الائتمانية، وهي تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الكحلوت (2005م)، ودراسة نصار (2005م)، ودراسة عيسى (2004م)، ودراسة الحسين (2006م) بأنه يجب دراسة القدرة الإيرادية لطالب الائتمان وذلك بهدف ترشيد قرار الائتمان.

تحليل فقرات المجال الثاني/ التدفقات النقدية للعميل:

الفرضية الثانية/ لا توجد علاقة ارتباطيه بين تحليل التدفقات النقدية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية.

من أجل اختبار هذه الفرضية تم طرح (8) أسئلة على المبحوثين للتعرف على التدفقات النقدية لأنشطة العميل، وتم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (34)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثاني (التدفقات النقدية للعميل) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة.

جدول رقم (34)
تحليل فقرات المحور الثاني (التدفقات النقدية للعميل)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
3	**يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة.**	4.23	0.660	84.63	18.197	0.000	1
1	**يقوم المصرف بتحليل نسب النشاط المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية.**	4.22	0.774	84.42	15.370	0.000	2
4	**يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب.**	4.22	0.801	84.42	14.852	0.000	2
6	**يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.**	4.19	0.641	83.79	18.094	0.000	3
2	**يتأكد المصرف من مدى توافق مواعيد سداد التسهيل من توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة التدفق النقدي.**	4.08	0.647	81.68	16.338	0.000	4
7	**يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل.**	4.06	0.681	81.26	15.212	0.000	5
5	**يتم اعتماد قائمة التدفقات النقدية من قبل مراجع حسابات مستقل.**	3.53	0.921	70.53	5.572	0.000	6
8	**يطلب المصرف من العميل اعتماد التدفقات النقدية من مكتب مستقل للوثوق بها.**	3.46	1.009	69.26	4.476	0.000	7
	جميع الفقرات	4.04	0.483	80.70	20.874	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 94" تساوي 1.99

ويتبين من الجدول رقم (34) ما يلي:

1. احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الأولى في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (84.63%)، والمتوسط الحسابي (4.23)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن المصرف يعتمد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن معظم البنوك تطلب من العميل قائمة التدفقات النقدية لسنوات سابقة لمعرفة أوضاع العميل.
2. احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الثانية في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (84.42%)، والمتوسط الحسابي (4.22)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن المصرف يقوم بتحليل نسب النشاط المتعلقة بمشروع العميل من خلال

تحليل القوائم المالية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن البنوك تقوم بتحليل نشاط العميل من خلال تحليل القوائم المالية لمعرفة رأس مال العميل والتزاماته.

3. احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة الثانية في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (84.42%)، والمتوسط الحسابي (4.22)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن المصرف يعتمد على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب، ويعزو الباحث ذلك إلى أن قائمة التدفقات النقدية تبين وضع العميل المالي، وبالتالي يتم منح الائتمان بناءً على ذلك.
4. احتلت الفقرة رقم (6) المرتبة الثالثة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (83.79%)، والمتوسط الحسابي (4.19)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أنه يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، ويعزو الباحث ذلك إلى أن البنوك تقيس قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته من خلال التدفقات النقدية، وبالتالي يستطيع العميل الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وهذا يكون عامل مشجع لمنح الائتمان.
5. احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الرابعة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (81.68%)، والمتوسط الحسابي (4.08)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن المصرف يتأكد من مدى توافق مواعيد سداد التسهيل من توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة التدفق النقدي، ويعزو الباحث ذلك إلى أن البنوك تدرس وضع العميل من خلال حركة حسابه، والتدفق النقدي الداخل باستمرار لمعرفة هل يستطيع العميل بالوفاء في تسديد المديونية.
6. احتلت الفقرة رقم (7) المرتبة الخامسة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (81.26%)، والمتوسط الحسابي (4.06)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن الاعتماد يتم على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل، ويعزو الباحث ذلك إلى أن البنك ومن خلال التدفقات النقدية وحركة حساب العميل يستطيع التنبؤ بوضع العميل المستقبلي.
7. احتلت الفقرة رقم (5) المرتبة السادسة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (70.53%) والمتوسط الحسابي (3.53)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أنه يتم اعتماد قائمة التدفقات النقدية من قبل مراجع حسابات مستقل، ويعزو الباحث ذلك إلى اشتراط بعض البنوك اعتماد قائمة التدفقات النقدية من مراجع حسابات مستقل لقبولها.

8. احتلت الفقرة رقم (8) المرتبة السابعة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (69.26%)، والمتوسط الحسابي (3.46)، حيث أن آراء العينة ايجابية نسبياً، مما يدل على أن المصرف يطلب من العميل اعتماد التدفقات النقدية من مكتب مستقل للوثوق بها، ويعزو الباحث ذلك إلى أن بعض الشركات تقدم قائمة تدفقات نقدية للبنك غير مدققة، فيطلب البنك اعتمادها من مدقق مستقل للوثوق بها والاعتماد عليها.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني (التدفقات النقدية للعميل) تساوي (4.04)، والوزن النسبي يساوي (80.70%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (20.874) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي اقل من (0.05) مما يدل على أن البنوك تعتمد على قائمة التدفقات النقدية لأنشطة العميل في ترشيد قراراتها الائتمانية، وهي تتفق مع توصلت إليه دراسة حمزة (2007م)، ودراسة دانوس وبول (2004م)، ودراسة حنا (2000م)، ودراسة براين (2003م)، بضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وذلك لترشيد قرار منح الائتمان.

تحليل فقرات المجال الثالث/ المؤشرات والنسب المالية للعميل:

الفرضية الثالثة/ لا توجد علاقة ارتباطيه بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية.

من أجل اختبار هذه الفرضية تم طرح (6) أسئلة على المبحوثين للتعرف على تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل، وتم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (35)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثالث (المؤشرات والنسب المالية للعميل) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة.

جدول رقم (35)

تحليل فقرات المحور الثالث (المؤشرات والنسب المالية للعميل)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
6	يقوم البنك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل	4.57	0.539	91.37	28.364	0.000	1
4	يقوم البنك بعمل تحليلات مالية (الرافعة المالية) للعلاقة بين حجم الديون ورأس المال.	4.36	0.600	87.16	22.061	0.000	2
2	يقوم البنك بمقارنة أصول الشركة طالبة الائتمان ومقارنتها بفترات مالية سابقة.	4.35	0.597	86.95	21.986	0.000	3
3	يقوم البنك بدراسة وتحليل تطورات حجم رأس المال العامل.	4.34	0.518	86.74	25.155	0.000	4
1	يقوم البنك بعمل دراسة تحليلية لتطور حجم أصول الشركة طالبة الائتمان.	4.28	0.613	85.68	20.418	0.000	5
5	يقوم البنك بتحليل النسب المالية المتعلقة بحقوق الملكية.	4.06	0.697	81.26	14.874	0.000	6
	جميع الفقرات	4.33	0.457	86.53	28.266	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 94" تساوي 1.99

ويتبين من الجدول رقم (35) ما يلي:

1. احتلت الفقرة رقم (6) المرتبة الأولى في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (91.37%)، والمتوسط الحسابي (4.57)، حيث أن آراء العينة ايجابية، مما يدل على أن البنك يقوم بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل، ويعزو الباحث ذلك لتجنب مخاطرة منح الائتمان ولتكون نسبة استرداده أكبر.
2. احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة الثانية في ترتيب فقرات هذا المجال، بلغ الوزن النسبي (87.16%)، والمتوسط الحسابي (4.36)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، مما يدل على أن البنك يقوم بعمل تحليلات مالية (الرافعة المالية) للعلاقة بين حجم الديون ورأس المال، ويعزو الباحث ذلك إلى دراسة وضع العميل المالي وأنه قادر على الوفاء بالتزاماته وذلك بهدف ترشيد قرار الائتمان.
3. احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الثالثة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (86.95%)، والمتوسط الحسابي (4.35)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية،

مما يدل على أن البنك يقوم بمقارنة أصول الشركة طالبة الائتمان ومقارنتها بفترات مالية سابقة، ويعزو الباحث ذلك لمعرفة حجم أصول الشركة الحقيقي وقيمتها الصحيحة، وأن أصول الشركة كافية لتغطية التزاماتها.

4. احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الرابعة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (86.74%)، والمتوسط الحسابي (4.34)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، مما يدل على أن البنك يقوم بدراسة وتحليل تطورات حجم رأس المال العامل، ويعزو الباحث ذلك لمعرفة أن الائتمان الممنوح قادر على تطوير أوضاع الشركة، وأنه يستثمر بطريقة صحيحة.
5. احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الخامسة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (85.68%)، والمتوسط الحسابي (4.28)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، مما يدل على أن البنك يقوم بعمل دراسة تحليلية لتطور حجم أصول الشركة طالبة الائتمان، ويعزو الباحث ذلك لمعرفة الزيادة في حجم الأصول أن الشركة قادرة على توليد الأرباح.
6. احتلت الفقرة رقم (5) المرتبة السادسة في ترتيب فقرات هذا المجال، حيث بلغ الوزن النسبي (81.26%)، والمتوسط الحسابي (4.06)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، مما يدل على أن البنك يقوم بتحليل النسب المالية المتعلقة بحقوق الملكية، ويعزو الباحث ذلك لمعرفة التزامات الشركة تجاه الغير وقدرتها على الوفاء به.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث (المؤشرات والنسب المالية للعميل) تساوي (4.33)، والوزن النسبي يساوي (86.53%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة (t) المحسوبة تساوي (28.266) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على البنك يقوم بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل وذلك بهدف ترشيد قرار الائتمان، وهي تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الكحلوت (2005م)، ودراسة عيسى (2004م) بأنه لابد من إعداد مؤشرات ونسب مالية للمركز المالي للعميل وذلك بهدف ترشد قرار منح الائتمان.

تحليل فقرات المجال الرابع/ المؤشرات والنسب المالية للعميل:

الفرضية الثالثة/ لا توجد علاقة ارتباطيه بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الائتمانية.

من أجل اختبار هذه الفرضية تم طرح (8) أسئلة على المبحوثين للتعرف على الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الائتمانية، وتم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (36)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الرابع (زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الائتمانية) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة.

جدول رقم (36)

تحليل فقرات المحور الرابع (زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
5	زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.	4.77	0.472	95.37	36.550	0.000	1
6	تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد.	4.72	0.498	94.32	33.571	0.000	2
8	زيادة قدرة مسئول الائتمان على تحليل القوائم المالية للشركات.	4.72	0.453	94.32	36.882	0.000	2
4	تعيين موظفين قادرين على استخدام المعلومات المحاسبية كأداة لترشيد قرار الائتمان.	4.61	0.607	92.21	25.877	0.000	3
7	تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق على تحمل مسئولياتهم الأخلاقية.	4.48	0.562	89.68	25.725	0.000	4
2	تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين.	4.39	0.589	87.79	23.001	0.000	5
3	تطبيق قانون الأخلاقيات مهنة المحاسبة.	4.39	0.532	87.79	25.464	0.000	5
1	تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات.	4.17	0.613	83.37	18.583	0.000	6
	جميع الفقرات	4.53	0.328	90.61	45.536	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 94" تساوي 1.99

ويتبين من الجدول رقم (36) ما يلي:

1. احتلت الفقرة رقم (5) المرتبة الأولي في ترتيب فقرات هذا المجال، زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب

المستمر، حيث بلغ الوزن النسبي (95.37%)، والمتوسط الحسابي (4.77)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، ويعزو الباحث ذلك إلى اعتماد موظفين التسهيلات على حركة حساب العميل، وتحليل الحساب الآلي، وان المعلومات المحاسبية التي تطلب من العميل هي مجرد مرفقات لطلبه.

2. احتلت الفقرة رقم (6) المرتبة الثانية في ترتيب فقرات هذا المجال، تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد، حيث بلغ الوزن النسبي (94.32%)، والمتوسط الحسابي (4.72)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الالتزام بتعاميم سلطة النقد الخاصة بمنح التسهيلات تجنب مخاطر منح الائتمان، وتؤدي إلى ترشيد القرار.
3. احتلت الفقرة رقم (8) المرتبة الثانية في ترتيب فقرات هذا المجال، زيادة قدرة مسئول الائتمان على تحليل القوائم المالية للشركات حيث بلغ الوزن النسبي (94.32%)، والمتوسط الحسابي (4.72)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، ويعزو الباحث ذلك إلى نقص الدورات التدريبية التي تنمي قدرة موظفي التسهيلات على التحليل المالي للمعلومات المحاسبية.
4. احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة الثالثة في ترتيب فقرات هذا المجال، تعيين موظفين قادرين على استخدام المعلومات المحاسبية كأداة لترشيد قرار الائتمان، حيث بلغ الوزن النسبي (92.21%)، والمتوسط الحسابي (4.61)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، ويعزو الباحث ذلك إلى استقطاب موظفين لديهم المؤهلات والخبرة العلمية في مجال الائتمان والتحليل المالي للمعلومات المحاسبية.
5. احتلت الفقرة رقم (7) المرتبة الرابعة في ترتيب فقرات هذا المجال، تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق على تحمل مسئولياتهم الأخلاقية، حيث بلغ الوزن النسبي (89.68%)، والمتوسط الحسابي (4.48)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه يجب أن تكون هناك رقابة على مكاتب المراجعة وأن تخضع لتعليمات معينة وذلك بهدف الاعتماد والوثوق في القوائم المالية المعتمدة من قبلها.
6. احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الخامسة في ترتيب فقرات هذا المجال، تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين، حيث بلغ الوزن النسبي (87.79%)، والمتوسط الحسابي (4.39)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، ويعزو الباحث ذلك إلى وجود مكاتب محاسبة غير ملتزمة بأخلاقيات المهنة، وأن الهدف منها ربحي، وبالتالي تكون القوائم حسب ما يطلبه العميل.

7. احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الخامسة في ترتيب فقرات هذا المجال، تطبيق قانون الأخلاقيات مهنة المحاسبة، حيث بلغ الوزن النسبي (87.79%)، والمتوسط الحسابي (4.39)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة ولا تقدم معلومات مغايرة إلى كل فئة من المستخدمين.
8. احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة السادسة في ترتيب فقرات هذا المجال، تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات، حيث بلغ الوزن النسبي (83.37%)، والمتوسط الحسابي (4.17)، حيث أن آراء أفراد العينة ايجابية، ويعزو الباحث ذلك إلى عدم التلاعب في القوائم المالية حسب غايات الشركات.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع (زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الائتمانية) يساوي (4.53)، والوزن النسبي يساوي (90.61%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة (t) المحسوبة تساوي (45.536) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على موافقة أفراد العينة على زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك الفلسطينية بصورة كبيرة جداً، وهي تتفق مع ما توصلت إليه دراسة حمزة (2007م)، ودراسة الكحلوت (2005م).

أسباب عدم طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان:

يبين جدول رقم (37) أن أسباب عدم طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان هي بالترتيب من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية كما يلي:

1. المعلومات المالية غير موثوق بها.
2. المعلومات المالية غير متاحة.
3. المعلومات المالية غير كافية
4. عدم قدرة موظف الائتمان على تحليلها.
5. المعلومات المالية غير مدققة من مراجع حسابات مستقل.

جدول رقم (37)
أسباب عدم طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان

أسباب عدم طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان	مجموع الدرجات	الترتيب
لان المعلومات المالية غير متاحة	231	**2**
لان المعلومات المالية غير موثوق بها	277	**1**
لان المعلومات المالية غير كافية	191	**3**
لان المعلومات المالية غير مدققة من مراجع حسابات مستقل	187	**4**
لعدم قدرة موظف الائتمان على تحليلها	187	**4**

تحليل فرضيات الدراسة:

1. لا توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى ($a = 0.05$) بين تحليل القدرة الإيرادية النقدية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تحليل القدرة الإيرادية النقدية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (38) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.582) وهي أكبر من قيمة(r) الجدولية والتي تساوي (0.201)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a = 0.05$) بين تحليل القدرة الإيرادية النقدية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية.

جدول رقم (38)
معامل الارتباط بين تحليل القدرة الإيرادية النقدية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية

المحور	الإحصاءات	ترشيد السياسة الائتمانية.
تحليل القدرة الإيرادية النقدي لأنشطة العميل	معامل الارتباط	0.852
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	95

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 93" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.201

2. لا توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى ($a = 0.05$) بين تحليل التدفق النقدي لنشاط العميل وترشيد القرارات الائتمانية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تحليل التدفق النقدي لنشاط العميل وترشيد القرارات الائتمانية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$)، والنتائج مبينة في جدول رقم (39) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.870) وهي أكبر من قيمة(r) الجدولية والتي تساوي (0.201)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a = 0.05$) بين تحليل التدفق النقدي لنشاط العميل وترشيد القرارات الائتمانية.

جدول رقم (39)
معامل الارتباط بين تحليل التدفق النقدي لنشاط العميل وترشيد القرارات الائتمانية

المحور	الإحصاءات	ترشيد السياسة الائتمانية.
تحليل التدفق النقدي لنشاط العميل	معامل الارتباط	0.870
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	95

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 93" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.201

3. لا توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى $a = 0.05$ بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$)، والنتائج مبينة في جدول رقم (40) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.722) وهي أكبر من قيمة(r) الجدولية والتي تساوي (0.201)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a = 0.05$) بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية.

جدول رقم (40)

معامل الارتباط بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل وترشيد القرارات الائتمانية

المحور	الإحصاءات	ترشيد السياسة الائتمانية.
تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل	معامل الارتباط	0.722
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	95

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 93" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.201

4. لا توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى ($a = 0.05$) بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وترشيد القرارات الائتمانية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وترشيد القرارات الائتمانية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$)، والنتائج مبينة في جدول رقم (41) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.594) وهي أكبر من قيمة(r) الجدولية والتي تساوي (0.201)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a = 0.05$) بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وترشيد القرارات الائتمانية.

جدول رقم (41)

معامل الارتباط بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وترشيد القرارات الائتمانية

المحور	الإحصاءات	ترشيد السياسة الائتمانية.
الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل	معامل الارتباط	0.594
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	95

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 93" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.201

5. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في آراء عينة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى كل من متغير (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، جنسية البنك، طبيعة نشاط البنك، مكان العمل، المسمى الوظيفي، العمر).**

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في آراء مجتمع الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى الجنس.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) للفرق بين متوسطي آراء أفراد عينة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى الجنس والنتائج مبينة في جدول رقم (42) والذي يبين أن مستوى الدلالة لمحوري (المؤشرات والنسب المالية للعميل، وزيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان) أكبر من (0.05)، وكذلك يتبين أن قيمة (t) المحسوبة لتلك المحاور أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين لمحوري (المؤشرات والنسب المالية للعميل، وزيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان) يعزى إلى الجنس.

بينما يتبين مستوى الدلالة لمحوري (القدرة الإيرادية للعميل، والتدفقات النقدية للعميل) أقل من (0.05)، وكذلك يتبين أن قيمة (t) المحسوبة لتلك المحاور أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، مما يدل على وجود فروق في إجابات المبحوثين لمحوري (القدرة الإيرادية للعميل، والتدفقات النقدية للعميل) يعزى إلى الجنس وتعزى الفروق لصالح الذكور.

وبصفة عامة يتبين أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (2.486) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.016) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a = 0.05$) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى الجنس والفروق لصالح الذكور.

جدول رقم (42)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى الجنس

المحور	عنوان المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
المحور الأول	القدرة الإيرادية للعميل	ذكر	73	4.31	0.437	5.001	0.000
		أنثى	22	3.91	0.283		
المحور الثاني	التدفقات النقدية للعميل	ذكر	73	4.09	0.515	2.764	0.008
		أنثى	22	3.85	0.300		
المحور الثالث	المؤشرات والنسب المالية للعميل	ذكر	73	4.31	0.448	-0.581	0.566
		أنثى	22	4.38	0.494		
المحور الرابع	زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان	ذكر	73	4.55	0.358	1.168	0.247
		أنثى	22	4.48	0.195		
جميع المحاور		ذكر	73	4.31	0.346	2.486	0.016
		أنثى	22	4.15	0.234		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "93" ومستوى دلالة 0.05 تساوي1.99

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في آراء مجتمع الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء مجتمع الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (43) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور الثلاثة الأولى أكبر من (0.05)، وقيمة (F) المحسوبة لكل محور من المحاور الثلاثة الأولى أقل من قيمة (F) الجدولية والتي تساوي (3.10)، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول كل محور من المحاور الثلاثة يعزى إلى المؤهل العلمي .

بينما يتبين أن قيمة (F) المحسوبة لمحور (زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان) تساوي (9.026) وهي أكبر من (F) الجدولية والتي تساوي (3.10) مما يدل على وجود فروق قي آراء العينة حول (زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان) تعزى للمؤهل العلمي، ويبين اختبار شفيه في جدول رقم (44) إن الفروق بين طبقتي الدبلوم والدراسات العليا لصالح الدراسات العليا.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة (F) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.556) وهي أقل من قيمة (F) الجدولية والتي تساوي (3.10)، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.216) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول رقم (43)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي.

المحور		مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	القدرة الإيرادية للعميل	بين المجموعات	0.168	2	0.084	0.430	0.652
		داخل المجموعات	17.944	92	0.195		
		المجموع	18.112	94			
الثاني	التدفقات النقدية للعميل	بين المجموعات	0.643	2	0.322	1.388	0.255
		داخل المجموعات	21.314	92	0.232		
		المجموع	21.957	94			
الثالث	المؤشرات والنسب المالية للعميل	بين المجموعات	0.248	2	0.124	0.588	0.557
		داخل المجموعات	19.414	92	0.211		
		المجموع	19.662	94			
الرابع	زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان	بين المجموعات	1.654	2	0.827	9.026	0.000
		داخل المجموعات	8.431	92	0.092		
		المجموع	10.085	94			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.335	2	0.167	1.556	0.216
		داخل المجموعات	9.890	92	0.107		
		المجموع	10.224	94			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 92" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.10

جدول رقم (44)

اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى إلى المؤهل العلمي

المحور	الفرق	دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم
زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان	دراسات عليا		0.225	1.000*
	بكالوريوس	-0.225		0.775
	دبلوم	-1.000*	-0.775	

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في آراء مجتمع الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء مجتمع الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (45) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحوري (القدرة الإيرادية للعميل، وزيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان) أكبر من (0.05)، و قيمة (F) المحسوبة لمحوري (القدرة الإيرادية للعميل، وزيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان) أقل من قيمة (F) الجدولية والتي تساوي (2.70)، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول (القدرة الإيرادية للعميل، وزيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان) يعزى إلى سنوات الخبرة.

بينما يتبين أن قيمة (F) المحسوبة لمحور (التدفقات النقدية للعميل، والمؤشرات والنسب المالية للعميل) تساوي (9.026) وهي أكبر من (F) الجدولية والتي تساوي (2.70) مما يدل على وجود فروق قي آراء العينة حول (التدفقات النقدية للعميل، والمؤشرات والنسب المالية للعميل) تعزى لسنوات الخبرة، ويبين اختبار شفيه في جدول رقم (46) إن الفروق بالنسبة لمحور (التدفقات النقدية للعميل) بين طبقتي (من 4-6 سنوات) و(أكثر من 10 سنوات) لصالح الفئة (أكثر من 10 سنوات)، ما الفروق لمحور (المؤشرات والنسب المالية للعميل) فهو بين طبقتي (من 1-3 سنوات) و(7-10 سنوات) والفروق لصالح فئة الخبرة (7-10 سنوات).

وبصفة عامة يتبين أن قيمة (F) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.134) وهي أقل من قيمة (F) الجدولية والتي تساوي (2.70)، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.340) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة.

جدول رقم (45)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة.

المحور		مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	القدرة الإيرادية للعميل	بين المجموعات	0.278	3	0.093	0.472	0.702
		داخل المجموعات	17.834	91	0.196		
		المجموع	18.112	94			
الثاني	التدفقات النقدية للعميل	بين المجموعات	2.702	3	0.901	4.257	0.007
		داخل المجموعات	19.255	91	0.212		
		المجموع	21.957	94			
الثالث	المؤشرات والنسب المالية للعميل	بين المجموعات	2.207	3	0.736	3.836	0.012
		داخل المجموعات	17.455	91	0.192		
		المجموع	19.662	94			
الرابع	زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان		0.107	3	0.036	0.326	0.806
			9.978	91	0.110		
			10.085	94			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.369	3	0.123	1.134	0.340
		داخل المجموعات	9.856	91	0.108		
		المجموع	10.224	94			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 91" ومستوى دلالة 0.05 تساوي2.70

جدول رقم (46)

اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى لسنوات الخبرة

المحور	الفرق	من 1-3 سنوات	من 4-6 سنوات	من 7-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
التدفقات النقدية للعميل	من 1-3 سنوات		0.259	0.222	-0.153
	من 4-6 سنوات	-0.259		-0.037	-0.412*
	من 7-10 سنوات	-0.222	0.037		-0.375
	أكثر من 10 سنوات	0.153	0.412*	0.375	
المؤشرات والنسب المالية للعميل	من 1-3 سنوات		-0.347	-0.608*	-0.469
	من 4-6 سنوات	0.347		-0.261	-0.122
	من 7-10 سنوات	0.608*	0.261		0.139
	أكثر من 10 سنوات	0.469	0.122	-0.139	

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في آراء عينة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى جنسية البنك.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) للفروق بين متوسطي آراء أفراد عينة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى جنسية البنك، والنتائج مبينة في جدول رقم (47) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور أكبر من (0.05)، وكذلك يتبين أن قيمة (t) المحسوبة لكل محور من المحاور أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99) مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل تلك المحاور يعزى لجنسية البنك.

وبصفة عامة يتبين أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (0.416) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.980) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a = 0.05$) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى جنسية البنك.

جدول رقم (47)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى جنسية البنك

المحور	عنوان المحور	جنسية البنك	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
المحور الأول	القدرة الإيرادية للعميل	وطني	67	4.25	0.395	1.068	0.292
		عربي	28	4.13	0.528		
المحور الثاني	التدفقات النقدية للعميل	وطني	67	4.06	0.488	0.882	0.382
		عربي	28	3.97	0.473		
المحور الثالث	المؤشرات والنسب المالية للعميل	وطني	67	4.27	0.473	-1.886	0.064
		عربي	28	4.45	0.398		
المحور الرابع	مقترحات زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك الفلسطينية	وطني	67	4.56	0.306	1.177	0.246
		عربي	28	4.46	0.371		
جميع المحاور		وطني	67	4.29	0.323	0.416	0.680
		عربي	28	4.25	0.350		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "93" ومستوى دلالة 0.05 تساوي1.99

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في آراء عينة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى طبيعة نشاط البنك.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) للفرق بين متوسطي آراء أفراد عينة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى طبيعة نشاط البنك، والنتائج مبينة في جدول رقم (48) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحور (القدرة الإيرادية للعميل) أقل من (0.05)، وكذلك يتبين أن قيمة (t) المحسوبة لمحور (القدرة الإيرادية للعميل) أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99) مما يدل على وجود فروق في إجابات المبحوثين لمحور (القدرة الإيرادية للعميل) يعزى إلى طبيعة نشاط البنك ولصالح البنوك التجارية.

بينما يتبين قيمة مستوى الدلالة لبقية المحاور أكبر من (0.05)، وكذلك يتبين أن قيمة (t) المحسوبة لبقية المحاور أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين لتلك المحاور يعزى الى طبيعة نشاط البنك.

وبصفة عامة يتبين أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.049) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.300) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a = 0.05$) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى طبيعة نشاط البنك.

جدول رقم (48)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى طبيعة نشاط البنك

المحور	عنوان المحور	طبيعة نشاط البنك	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
المحور الأول	القدرة الإيرادية للعميل	تجاري	81	4.25	0.459	3.742	0.000
		متخصص	14	3.99	0.185		
المحور الثاني	التدفقات النقدية	تجاري	81	4.05	0.521	1.225	0.224

	للعميل	متخصص	14	3.97	0.102		
المحور الثالث	المؤشرات والنسب المالية للعميل	تجاري	81	4.30	0.476	-1.483	0.151
		متخصص	14	4.45	0.316		
المحور الرابع	مقترحات زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك الفلسطينية	تجاري	81	4.54	0.342	0.491	0.628
		متخصص	14	4.50	0.230		
جميع المحاور		تجاري	81	4.28	0.352	1.049	0.300
		متخصص	14	4.23	0.146		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "93" ومستوى دلالة 0.05 تساوي1.9

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في آراء عينة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى مكان العمل.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) للفرق بين متوسطي آراء أفراد عينة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى مكان العمل، والنتائج مبينة في جدول رقم (49) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحور (المؤشرات والنسب المالية للعميل) أكبر من (0.05)، وكذلك يتبين أن قيمة (t) المحسوبة لمحور (المؤشرات والنسب المالية للعميل) أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين لمحور (المؤشرات والنسب المالية للعميل) يعزى إلى مكان العمل.

بينما يتبين قيمة مستوى الدلالة لبقية المحاور أقل من (0.05)، وكذلك يتبين أن قيمة (t) المحسوبة لبقية المحاور أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، مما يدل على وجود فروق في إجابات المبحوثين لتلك المحاور يعزى لمكان العمل ولصالح الإدارة الرئيسية.

وبصفة عامة يتبين أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (2.335) وهي أكبر من قيمة (t)الجدولية والتي تساوي (1.99)، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.022) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a = 0.05$) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في

ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى مكان العمـــل ولصالح الإدارة الرئيسية.

جدول رقم (49)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى مكان العمل

المحور	عنوان المحور	مكان العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
المحور الأول	القدرة الإيرادية للعميل	الإدارة الرئيسية	34	4.39	0.349	3.298	0.001
		فروع البنك	61	4.11	0.455		
المحور الثاني	التدفقات النقدية للعميل	الإدارة الرئيسية	34	4.20	0.574	2.351	0.023
		فروع البنك	61	3.94	0.400		
المحور الثالث	المؤشرات والنسب المالية للعميل	الإدارة الرئيسية	34	4.27	0.490	-0.797	0.428
		فروع البنك	61	4.36	0.439		
المحور الرابع	مقترحات زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك الفلسطينية	الإدارة الرئيسية	34	4.64	0.313	2.608	0.011
		فروع البنك	61	4.47	0.321		
جميع المحاور		الإدارة الرئيسية	34	4.38	0.308	2.335	0.022
		فروع البنك	61	4.22	0.330		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "93" ومستوى دلالة 0.05 تساوي1.99

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في آراء عينة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) للفرق بين متوسطي آراء أفراد عينة الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي، والنتائج مبينة في جدول رقم (50) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحوري (التدفقات النقدية للعميل، المؤشرات والنسب المالية للعميل) أقل من (0.05)، وكذلك يتبين أن قيمة (t) المحسوبة لمحوري (التدفقات النقدية للعميل، المؤشرات والنسب المالية للعميل) أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99) مما يدل على وجود فروق في إجابات المبحوثين لمحوري (التدفقات النقدية للعميل، المؤشرات والنسب المالية للعميل) يعزى إلى المسمى الوظيفي والفروق لصالح وظيفة مدير ائتمان.

بينما يتبين قيمة مستوى الدلالة لبقية المحاور أكبر من (0.05)، وكذلك يتبين أن قيمة (t) المحسوبة لبقية المحاور أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين لتلك المحاور يعزى إلى المسمى الوظيفي.

وبصفة عامة يتبين أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (2.122) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.99)، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.040) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a = 0.05$) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي والفروق لصالح وظيفة مدير ائتمان.

جدول رقم (50)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي

المحور	عنوان المحور	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
المحور الأول	القدرة الإيرادية للعميل	مدير ائتمان	29	4.33	0.511	1.519	0.136
		موظف ائتمان	66	4.16	0.398		

المحور الثاني	التدفقات النقدية للعميل	مدير ائتمان	29	4.18	0.446	2.040	0.046
		موظف ائتمان	66	3.97	0.489		
المحور الثالث	المؤشرات والنسب المالية للعميل	مدير ائتمان	29	4.48	0.436	2.206	0.032
		موظف ائتمان	66	4.26	0.454		
المحور الرابع	زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان	مدير ائتمان	29	4.59	0.405	1.120	0.269
		موظف ائتمان	66	4.50	0.286		
جميع المحاور		مدير ائتمان	29	4.39	0.387	2.122	0.040
		موظف ائتمان	66	4.22	0.290		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "93" ومستوى دلالة 0.05 تساوي1.99

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** ($a = 0.05$) **في آراء مجتمع الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر.**

تم اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء مجتمع الدراسة حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر، والنتائج مبينة في جدول رقم (51) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحاور (القدرة الإيرادية للعميل، والتدفقات النقدية للعميل، وزيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان) أكبر من (0.05)، وقيمة (F) المحسوبة لتلك المحاور أقل من قيمة (F) الجدولية والتي تساوي (2.70)، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول تلك المحاور الثلاثة يعزى إلى العمر.

بينما يتبين أن قيمة (F) المحسوبة لمحور (المؤشرات والنسب المالية للعميل) تساوي (4.157) وهي أكبر من (F) الجدولية والتي تساوي (2.70) مما يدل على وجود فروق في آراء العينة حول (المؤشرات والنسب المالية للعميل) تعزى إلى العمر، ويبين اختبار شفيه في جدول رقم (52) إن الفروق بين طبقتي العمر (من 20-30عام) و (أكثر من 50 سنة)، لصالح الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة).

وبصفة عامة يتبين أن قيمة (F) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.940) وهي أقل من قيمة (F) الجدولية والتي تساوي (2.70)، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.129) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر.

جدول رقم (51)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر.

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	القدرة الإيرادية للعميل	بين المجموعات	0.510	3	0.170	0.880	0.455
		داخل المجموعات	17.601	91	0.193		
		المجموع	18.112	94			
الثاني	التدفقات النقدية للعميل	بين المجموعات	1.062	3	0.354	1.541	0.209
		داخل المجموعات	20.895	91	0.230		
		المجموع	21.957	94			
الثالث	المؤشرات والنسب المالية للعميل	بين المجموعات	2.370	3	0.790	4.157	0.008
		داخل المجموعات	17.292	91	0.190		
		المجموع	19.662	94			
	زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان	بين المجموعات	0.082	3	0.027	0.247	0.863
		داخل المجموعات	10.003	91	0.110		
		المجموع	10.085	94			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.615	3	0.205	1.940	0.129
		داخل المجموعات	9.610	91	0.106		
		المجموع	10.224	94			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 91" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.70

جدول رقم (52)

اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى إلى العمر

المحور	الفرق	من 20-30عام	من 31-40 عام	من 41-50 عام	أكبر من 50 عام
المؤشرات والنسب المالية للعميل	من 20-30عام		-0.487	-0.373	-0.556*
	من 31-40 عام	0.487		0.114	-0.069
	من 41-50 عام	0.373	-0.114		-0.183
	أكبر من 50 عام	0.556*	0.069	0.183	

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

نتائج الدراســــــــــــة

توصيات الدراســــــــــة

أولاً/ نتائج الدراسة:

أسفرت هذه الدراسة عن عدة نتائج من أهمها:

1. هناك علاقة بين تحليل القدرة الإيرادية لأنشطة العميل وترشيد السياسات الائتمانية بدرجة عالية، حيث بلغ الوزن النسبي (84.27%)، والمتوسط الحسابي (4.21)، ويرجع ذلك لعدة أسباب:
   - استعلام البنوك عن حسابات العملاء من خلال برنامج الأخطار المصرفية التابع لسلطة النقد الفلسطينية عند تقديم العميل لطلب الائتمان.
   - التعرف على مصادر التمويل والدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان وذلك لمعرفة قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.
   - معرفة طرق تشغيل واستثمار الأموال التي سيحصل عليها العميل وذلك لتجنب مخاطر منح الائتمان.
2. هناك علاقة بين تحليل التدفقات النقدية لأنشطة العميل وترشيد السياسات الائتمانية بدرجة عالية، حيث بلغ الوزن النسبي (80.7%)، والمتوسط الحسابي (4.04)، ويرجع ذلك لعدة أسباب:
   - الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة، وذلك للتعرف على وضع العميل خلال فترات مختلفة من النشاط.
   - تحليل نسب النشاط المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية وذلك لقياس حجم نشاط العميل وقدرته على تحقيق الأرباح، والوفاء بالتزاماته.
   - الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد سقف الائتمان المطلوب من خلال تحليل قدرة العميل على إدارة أصوله وتحقيق الأرباح.
3. هناك علاقة بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل وترشيد السياسات الائتمانية بدرجة عالية، حيث بلغ الوزن النسبي (86.53%)، والمتوسط الحسابي (4.33)، ويرجع ذلك لعدة أسباب:
   - إعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل للتعرف على القوة الإيرادية للعميل وعلى المديونية، وعلى الشيكات المستحقة والمحصلة.
   - إعداد تحليلات مالية (الرافعة المالية) للعلاقة بين حجم الديون ورأس المال للتعرف على قدرة العميل على تغطية التزاماته من نشاطه.
   - مقارنة أصول الشركة طالبة الائتمان بفترات مالية سابقة للتعرف على تطور الأصول وارتفاع قيمتها لتكون ضمانة لتغطية التزامات العميل.

4. هناك علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وترشيد السياسات الائتمانية بدرجة عالية، حيث بلغ الوزن النسبي (90.61%)، والمتوسط الحسابي (4.53)، ويرجع ذلك لعدة أسباب:
   - زيادة قدرة موظفي الائتمان على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.
   - تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد.
   - زيادة قدرة مسؤولي الائتمان على تحليل القوائم المالية للشركات.
5. بعض البنوك لا تطلب معلومات محاسبية من الشركات طالبة الائتمان ويرجع ذلك لعدة أسباب:
   - المعلومات المالية غير موثوق بها.
   - المعلومات المالية غير متاحة.
   - المعلومات المالية غير كافية
   - عدم قدرة موظف الائتمان على تحليلها.
   - المعلومات المالية غير مدققة من مراجع حسابات مستقل

ثانياً/ التوصيات:

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن من أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة:

1. تأهيل كادر لديه خبرة ودراية شاملة وقدرة على تحليل المعلومات المحاسبية لترشيد السياسات الائتمانية، لاسيما وأن قلة الخبرة لموظفي الائتمان تجعلهم مترددين في منح الائتمان بسبب الغموض الناتج عن قلة الخبرة والدراية الكاملة بالسياسات الائتمانية، ويظهر هذا بسبب مركزية القرار، وتقليص صلاحيات موظفي الائتمان.
2. تحمل سلطة النقد مسؤولياتها في توفير المناخ المناسب لسياسة الائتمان، بالرقابة الفعالة على البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية بتنفيذ تعليمات سلطة النقد برفع نسبة الائتمان إلى أكثر من (40%)من قيمة الودائع.
3. ضرورة قيام البنوك بإلزام الشركات بتقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها، مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات مستقل، ولأكثر من سنة مالية، وعدم إخفاء أي معلومات تتعلق بالوضع المالي للشركة من شأنها التأثير على قرار منح الائتمان.
4. الاعتماد على المعلومات المحاسبية لترشيد السياسات الائتمانية، وعدم الاكتفاء بالضمانات المقدمة من الشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

5. توجيه الجهود نحو ترسيخ الثقافات المصرفية الحديثة، وتعميق برامج التدريب العملي المتعددة لموظفي منح الائتمان والتي تساهم في خلق القدرات والكفاءات مما يكسبها بعداً أعمق لفهم أهمية الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية.
6. ضرورة التحول من فلسفة السياسات الائتمانية القائمة على التركيز على الشخصية إلى التركيز على الاعتماد على المعلومات المحاسبية، والغاية، والمشروع، والذي لا يتناقض مع العوامل الواجب مراعاتها عند اتخاذ قرار منح الائتمان والمتمثلة في (الشخصية، القدرة المالية، رأس المال، الضمانات، الظروف).
7. ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين بما يلزم مدققي الحسابات بأخلاقيات المهنة، الأمر الذي يساهم في الحصول على قوائم مالية حقيقية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات، للاعتماد عليها والوثوق بها في اتخاذ القرار.
8. ضرورة الاستعلام والإفصاح عن التسهيلات المصرفية التي تمنحها البنوك لعملائها من خلال برامج الأخطار المصرفية التابع لسلطة النقد الفلسطينية، والذي من شأنه أن يقلل مخاطر الائتمان، ويساعد في ترشيد السياسات الائتمانية للبنوك.
9. ضرورة العمل على وجود نظام قضائي متخصص في الأمور المالية لفض المنازعات بين البنوك والشركات، والذي من شأنه دفع مسؤولي الائتمان للتعامل الجاد مع المعلومات المحاسبية المقدمة من الشركات، وعدم الاعتماد على الضمانات المقدمة بالدرجة الأولى.
10. ضرورة العمل على نشر الوعي المحاسبي والمصرفي بين الشركات ورجال الأعمال.

المراجـــــــع

المراجـــــع

1. أبو الرب، محمود (2003م)، "**تكلفة الخدمات البنكية في فلسطين - دراسة تحليليـــة**"، مركز تطوير القطاع الخاص، نابلس.
2. أبو المكارم، وصفي ومحمد، سمير (2000م)، "**المحاسبة المالية المدخل النظـــري - قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
3. أبو المكرم، وصفي (2004م)، "**دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**"، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
4. أبو عبدو، مصطفى (2004م)، "**آثار المخاطر الائتمانية على محددات قرار الائتمان - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قطـــاع غـــزة أثنـــاء انتفاضـــة الأقصى**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
5. أبو معمر، فارس (2006م)، "**تقييم التسهيلات الائتمانية في فلسطين من وجهة نظـــر أصحاب ومدراء الشركات**"، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية التجارة، غزة، فلسطين.
6. ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ (1999م)، "**إدارة الائتمان**"، دار وائـــل للنـــشر، عمان.
7. آل ادم، يوحنا والرزق، صالح (2000م)، "**مبادئ المحاسبة - أسس وأصول علميـــة وعملية**"، دار الحاق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
8. الألفي، احمد (1997م)، "**الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، الإسكندرية للنـــشر والتوزيع، مصر.
9. الألفي، أحمد (1997م)، "**الضوابط الائتمانية للبنوك**"، الإسكندرية للنـــشر والتوزيـــع، مصر.
10. جاسم، كامل (1990م)، "**اثر المعلومات المحاسبية فـــي أســـعار الأســـهم**"، رســـالة ماجستير، جامعة بغداد.
11. جبر، هشام (1994م)، "**الاستثمار في القطاع المصرفي والمالي**"، ورقة عمل، مؤتمر دراسي في غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة، 1994/12/6م ص40.
12. جبر، هشام (2002م)، "**تحليل الائتمان**"، برنامج تدريبي، معهد فلـــسطين للدراســـات المالية والفلسطينية، غزة.
13. الجدي، ماجد (2008م)، "**منح التسهيلات الائتمانية**"، برنامج تدريبي، مركز تـــدريب بنك فلسطين (م.ع.م)، غزة.

14. جعفر، عبد الإله (2003م)، "**المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي**"، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن.
15. جمعة، أحمد، وآخرون (2003م)، "**نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
16. جودة، محفوظ (1999م)، "**إدارة الائتمان والمخاطر الائتمانية**"، الجامعة للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.
17. حسين، أحمد (1997م)، "**نظم المعلومات المحاسبية – الإطار الفكري والنظم التطبيقية**"، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.
18. الحسين، علي (2006م)، "**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية: دراسة حالة بنك امدرمان الوطني**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
19. حسين، محمود (1983م)، "**أسس منح التسهيلات الائتمانية المصرفية**"، مجلة البنوك في الأردن، المجلد (2)، العدد (1).
20. الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد (2000م)، "**إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر، عمان.
21. حماد، طارق (2004م)، "**موسوعة معايير المحاسبة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
22. الحمزاوي، محمد (1997م)، "**اقتصاديات الائتمان المصرفي**"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
23. حمزة، محي الدين (2007م)، "**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23)، العدد الأول.
24. حنا، نعيم (2000م)، "**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية**"، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد (17)، غزة.
25. حنان، رضوان (1998م)، "**تطور الفكر المحاسبي- مدخل نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، عمان.
26. حنان، رضوان حلوة وآخرون (2004م)، "**أسس المحاسبة المالية**"، الطبعة الأولى، عمان.
27. حنفي، عبد الغفار (2002م)، "**إدارة المصارف**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

28. الخضيري، محسن (1987م)، "**الائتمان المصرفي- منهج متكامل في التحليل**"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
29. الخضيري، محسن (1996م)، "**نشأة البنوك وتطورها**"، الأوائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
30. الخطيب، خالد (1998م)، "**أصول المحاسبة**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
31. الخليل، جاسر (2004م)، "**اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.
32. خليل، سامي (1982م)، "**النقود والبنوك**"، شركة كاظمة للنشر، الكويت.
33. دراسة الفليت (2004م)، "**اثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين.
34. الدهراوي، كمال الدين (1997م)، "**مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
35. الدهراوي، كمال الدين (2001م)، "**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**"، بيروت.
36. الدهراوي، كمال ومحمد، سمير (2002م)، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
37. الدهراوي، كمال ومحمد، سمير (2002م)، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
38. دهمش، نعيم (1995م)، "**القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً**"، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الخامسة، عمان.
39. الرفاعي، أحمد (1998م)، " **مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية** "، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
40. رمضان، زياد (1996م)، "**جودة إدارة البنوك**"، الطبعة الثانية، عمان.
41. الزبيدي، حمزة (2002م)، "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
42. الزبيدي، مجيد وهاتف، فراس (1999م)، "**مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين الأفراد في سوق بغداد للأوراق المالية**"، جرش للبحوث والدراسات، المجلد (4)، العدد (2).

43.زمو، وجيه (1998م)، "**أهمية المعلومات المحاسبية ومقومات تطوير المحاسبة لخدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية**"، مجلة دراسات، مجلد (26)، العدد (2)، الأردن.
44.سلطة النقد الفلسطينية (2000م)، "**النشرة الإحصائية لسلطة النقد**"، العدد (21)، رام الله، فلسطين.
45.سلطة النقد الفلسطينية (2003م)، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية "**التقرير السنوي**" العدد (9)، رام الله، فلسطين.
46. سلطة النقد الفلسطينية (2007م)، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، "**التقرير السنوي**" العدد (13)، رام الله، فلسطين.
47.السيسي، صلاح (1998م)، "**إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية**"، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت.
48.السيسي، صلاح (2004م)، "**قضايا مصرفية معاصرة**"، دار الفكر العربي، القاهرة.
49.سيكارن، أوما (1998م)، " **طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية** " ، ترجمة إسماعيل على بسيوني وعبد الله سليمان العزاز، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.
50.شبير، احمد (2006م)، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العاملة في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
51.الشماع، خليل (1999م)، "**البنوك التجارية ودورها التنموي**"، المجلة العربية للعلوم المصرفية، العدد (253)، عمان، الأردن.
52.الشواربي، عبد الحميد والشواربي، محمد (2002م)، "**إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
53.شيحه، مصطفى (1999م)، "**النقود والمصارف والائتمان**"، دار الجامعة الجديدة للنشر.
54.الشيرازي، عباس (1990م)، "**نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، الكويت.
55.الصبان، محمد وجمعة، إسماعيل (1995م)، "**القياس والإفصاح المحاسبي**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
56.صيام، وليد (1997م)، "**مصادر تمويل البنوك التجارية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

57. صيام، وليد وسعادة، يوسف (1995م)، "**دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال - دراسة ميدانية**"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (23)، العدد (1).
58. ظاهر، احمد (2002م)، "**المحاسبة الإدارية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
59. عاشور، يوسف (1994م)، "**الجهاز المصرفي**"، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد (7).
60. عاشور، يوسف (1995م)، "**الجهاز المصرفي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية**"، مجلة شئون تنموية، المجلد (5)، العدد (1)، ص10.
61. عاشور، يوسف (2003م)، "**آفاق النظام المصرفي الفلسطيني**"، فلسطين.
62. العبادي، سليمان (1997م)، "**خدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، نابلس، فلسطين.
63. عبد الرازق، حارث (1993م)، "**مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
64. عبيدات، ذوقان وآخرون (1998م)، " **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه** " ، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.
65. عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن وعبد الخالق، كايد (2001م)، "**البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه**"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
66. العساف، صالح (1995م)، "**المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**"، مكتبة العبيكان، الرياض.
67. عسكر، على وآخرون (1992م)، " **مقدمة في البحث العلمي ، الكويت** "، مكتبة الفلاح.
68. علي، عبد الوهاب (2004م)، "**مبادئ المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
69. العماري، احمد (2004م)، "**نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية**"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر.
70. عيسى، أمجد (2004م)، "**السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

71. العيسي، ياسين (2003م)، "**أصول المحاسبة الحديثة - الجزء الأول**"، الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
72. غنيم، أحمد (2002م)، "**صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**"، بور سعيد.
73. الفضل، مؤيد ونور، عبد الناصر (2002م)، "**المحاسبة الإدارية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
74. الفيومي، محمد (1992م)، "**مقدمة الحاسبات الاليكترونية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
75. قاسم، عبد الرزاق (2003م)، "**نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
76. قاسم، منى (1995م)، "**صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين**"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
77. القطناني، خالد (2004م)، "**اثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
78. كحالة، جبرائيل وحنان، رضوان (1996م)، "**المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسئولية وتقييم الأداء**"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
79. الكحلوت، خالد (2005م)، "**مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
80. كشك، محمد بهجت (1996م)، "**مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية**"، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، مصر.
81. اللوزي، سليمان وآخرون (1997م)، "**إدارة البنوك**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
82. متولي، سعاد (1997م)، "**قياس فاعلية المؤشرات المحاسبية غير المرتبطة بالربحية في التنبؤ بأرباح منظمات الأعمال**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، بور سعيد.
83. مرشد، سمير (1988م)، "**مفهوم الكفاية والفعالية في نظرية الإدارة العامة**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد (1).

84.مرعي، عبد الحي (1993م)، "**المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**"، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
85.مرعي، عبد الرحمن (2006م)، "**دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (22)، العدد (2).
86.مطر، محمد (2000م)، "**المحاسبة المالية- الدورة المحاسبية ومشاكل القياس**"، الطبعة الثالثة، دار حنين، عمان.
87.معهد أبحاث السياسات الاقتصادية– ماس (2001م)، "**المراقب الاقتصادي**"، سلطة النقد الفلسطينية، العدد (8)، رام الله.
88.معهد أبحاث السياسات الاقتصادية– ماس (2002م)، "**المراقب الاقتصادي**"، سلطة النقد الفلسطينية، العدد (9)، رام الله.
89.معهد أبحاث السياسات الاقتصادية– ماس (2004م)، "**المراقب الاقتصادي**"، سلطة النقد الفلسطينية، العدد (10)، رام الله.
90.معهد أبحاث السياسات الاقتصادية– ماس (2009م)، "**المراقب الاقتصادي**"، سلطة النقد الفلسطينية، العدد (16)، رام الله.
91.مقداد، سامي (2004م)، "**السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين**"، مجلة الرؤيا، العدد (117)، رام الله، فلسطين.
92.موسكوف، ستيفن وسيكمن، مارك (2002م)، "**نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات- مفاهيم وتطبيقات**"، ترجمة كمال الين سعيد، احمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض.
93.ناصر، الغريب (2002م)، "**التميز التنافسي ومكونات الإستراتيجية في المصارف الإسلامية**"، مجلة اتحاد المصارف العربية.
94.النجار، فايق (1997م)، "**التحليل الائتماني- مدخل اتخاذ القرارات**"، مطبعة بنك الإسكان، عمان.
95.نصار، صديق (2005م)، "**العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
96.نور، احمد وشحاته، احمد (1992م)، "**المحاسبة المالية- القياس والاتصال المحاسبي**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

97. هندي، منير (1996م)، "**إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخـــاذ القـــرارات**"، الطبعـــة الثالثة، الإسكندرية.
98. هندي، منير (1997م)، "**الأوراق المالية وأسواق رأس المـــال**"، منـــشأة المعـــارف الإسكندرية.
99. هواري، سيد (1983م)، "**إدارة البنوك**"، مكتبة عين شمس، القاهرة.
100. هيتجر، ليستراي و ماتواتش، سيمرج (2000م)، "**المحاسبة الإدارية**"، ترجمة احمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
101. ياسين، سعد (2000م)، "**تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية**"، الطبعة الأولـــى، دار المناهج، عمان.

خامساً/ مواقع الانترنت:

www.akhbarelyom.org.eg
www.alexbank.com/act3-a.html
www.finance21.org
www.pma.ps

سادساً/ الكتب الأجنبية:

1. Danos, Paul, Holt, Doris L., Imhoff, Jr, Eugene A. (2004**),"The use of accounting information in bank lending decisions."** Accounting, Organizations and Society 14(3) :235-246. http://hdl.handle.net/2027.42/28159
2. H. Stephen Bryan (2003), **"Incremental information Content of required disclosures Contained in management discussion and analysis",** Accounting Review, p285-301.
3. Mike Wirght, and Robbie Ken (2001), "Venture capitalists **unquoted investment appraisal and the role of accounting information",** Accounting and Business Research, p153-168.
4. Chrystal, A. (2002), **"Lending Policy",** Journal of Banking and Finaance, V26, United Kingdom.
5. Schreft, S. (2002), **"The Conduct of Monetary Policy With a Shrinking Stock of Government",** Journal of Money Credit and Banking, V34, No3, England.
6. Johnson, O. (1975), **"Credit Controls as Instruments of Development Policy in the Light of Economic Theory",** Journal of

Money, Credit and Banking, V6, No1, P85-99, Ohio State University Press.

7. Jacobson, T. (2003), **"Bank Lending Policy and Value at Risk",** Journal of Banking and Finance, V27, No4, London.
8. Sironi, A. (2003), **"Testing For Market Discipling In The European Banking",** Journal of Money Credit and Banking, V35, No3, Washington.

الملاحـــــــــــق

ملحق رقم (1)

المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة

البنوك المحلية	سنة التأسيس أو افتتاح أول فرع	عدد الفروع	البنوك الأجنبية	سنة التأسيس أو افتتاح أول فرع	عدد الفروع
بنك فلسطين (م.ع.م)	1960م	12	البنك العربي	1994م	4
البنك التجاري الفلسطيني	1994م	1	بنك القاهرة عمان	1986م	5
بنك الاستثمار الفلسطيني	1995م	1	بنك الأردن	1994م	2
بنك القدس للتنمية والاستثمار	1997م	2	البنك العقاري المصري العربي	1994م	3
بنك فلسطين الدولي	1997م	1	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995م	1
المؤسسة المصرفية الفلسطينية	2001م	1	البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي	1996م	1
المجموع		**18**	**المجموع**		**16**
إجمالي عدد البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة					**12**
إجمالي عدد فروع البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة					**34**

المصدر: إعداد الباحث بالرجوع لموقع سلطة النقد (www.pma.ps).

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
عمـــادة الدراسات العليـــا
كليـــــــــة التـــــجارة
قسم المحاسبـــة والتمويل

إستبانة

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد الـــسياسات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، بهدف ترشيد قرار الائتمان المـــصرفي، وذلك لإتمام انجاز رسالة ماجستير لبرنامج الدراسات العليا فـــي قـــسم المحاســـبة والتمويـــل بالجامعة الإسلامية.

نأمل قراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بدقة وموضوعية ، والإجابة عما جاء فيها وذلك بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم، حيـــث إنكـــم خيـــر مصدر للمعلومات الدقيقة، كونكم أهل الخبرة والاختصاص، وخير عون للباحثين.

إن تعاونك سيكون سبباً في نجاح هذا البحث، وتقديم المعلومات الدقيقة ســـيؤدي إلـــى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، علماً بان المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي لأغـــراض البحث العلمي فقط.

ولكم خالص تحياتي وجزيل شكري

الباحث

أسامة محمود موسى

الجزء الأول/ معلومات شخصية:

الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تختارها :

1. الجنس :

☐ ذكر ☐ أنثى

2. المؤهل العلمي :

☐ دراسات عليا ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم

3. سنوات الخبرة :

☐ من 1-3 سنوات ☐ من 4-6 سنوات ☐ من 7-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

4. جنسية البنك التي تعمل فيه:

☐ وطني ☐ عربي ☐ أجنبي

5. طبيعة نشاط البنك الذي تعمل فيه:

☐ تجاري ☐ متخصص

6. مكان العمل:

☐ الإدارة الرئيسية ☐ فروع البنك

7. المسمى الوظيفي :

☐ مدير ائتمان ☐ موظف ائتمان

8. العمر :

☐ من 20-30عام ☐ من 31-40 عام ☐ من 41-50 عام ☐ أكبر من 50 عام

ثانياً/ معلومات تتعلق بالمعلومات المالية للعميل طالب الائتمان:

9. هل تطلبون معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان:

☐ دائماً ☐ غالباً ☐ أحياناً ☐ نادراً ☐ لا

10. هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات:

☐ نعم ☐ لا

11. المعلومات المالية التي تطلب من الشركات طالبة الائتمان تتعلق بالفترة:

☐ **السنة الحالية** ☐ **السنة الماضية** ☐ **سنتين سابقتين** ☐ **ثلاث سنوات سابقات** ☐ **أكثر من ثلاث سنوات**

12. ما هي القوائم المالية التي تطلبونها:

☐ **الميزانية العمومية** ☐ **الأرباح والخسائر** ☐ **التدفقات النقدية** ☐ **قائمة الدخل**

13. هل تأخذون المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي أم يتم تعديلها:

☐ يتم اعتمادها كما هي ☐ يتم تعديلها حسب ما يراه البنك

14. هل تعتمدون على التكلفة التاريخية أم يتم تعديلها للوصول إلى القيمة السوقية:

☐ الاعتماد على التكلفة التاريخية ☐ يتم تعديلها

15. مدى الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان في اتخاذ القرار:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جداً

16. مدى الثقة في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات بغرض الحصول على ائتمان:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جداً

17. في حال عدم توفر بيانات مالية للشركات طالبة الائتمان هل:

☐ يرفض طلب الائتمان ☐ يتم الاعتماد على تقديرات غير البيانات المالية

18. نسبة استرداد الائتمان الممنوح للشركات:

☐ أقل من 30% ☐ 31-50% ☐ 51%-70% ☐ 71%-90 ☐ أكثر من 91%

ثالثاً/ معلومات تتعلق بالقدرة الإيرادية للعميل:

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
19.	يقوم البنك بتحليل القدرة الإيرادية لطالب الائتمان.					
20.	تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي في قبول أو رفض طلبه.					
21.	تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح.					
22.	كلما كانت القدرة الإيرادية لطالب الائتمان أفضل كلما زادت نسبة قبول طلبه.					
23.	يتم التعرف على مصادر التمويل للعميل قبل حصوله على الائتمان المطلوب.					
24.	يقوم المصرف بتحديد طرق تشغيل واستثمار الائتمان التي سيحصل عليها العميل.					
25.	يقوم المصرف بدراسة مصادر الدخل المتوقعة لمشروع العميل والأرباح المتوقعة.					
26.	تقوم إدارة الائتمان بالاستفسار عن حسابات العميل في المصارف الأخرى من خلال سلطة النقد الفلسطينية.					
27.	يعتبر المصرف رأس مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً على منح الائتمان.					
28.	يقيس المصرف القدرة الإيرادية للعميل على سداد خصومه المتداولة من خلال أصوله المتداولة.					
29.	يتأكد المصرف من مدى قدرة العميل على تغطية كافة التزاماته من صافي أرباحه.					

رابعاً/ معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية للعميل:

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
30.	يقوم المصرف بتحليل نسب النشاط المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية.					
31.	يتأكد المصرف من مدى توافق مواعيد سداد التسهيل من توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة التدفق النقدي.					
32.	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة					

	مالية سابقة.					
33.	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب.					
34.	يتم اعتماد قائمة التدفقات النقدية من قبل مراجع حسابات مستقل.					
35.	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.					
36.	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل.					
37.	يطلب المصرف من العميل اعتماد التدفقات النقدية من مكتب مستقل للوثوق بها.					

خامساً/ معلومات تتعلق بالمؤشرات والنسب المالية للعميل:

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
38.	يقوم البنك بعمل دراسة تحليلية لتطور حجم أصول الشركة طالبة الائتمان.					
39.	يقوم البنك بمقارنة أصول الشركة طالبة الائتمان ومقارنتها بفترات مالية سابقة.					
40.	يقوم البنك بدراسة وتحليل تطورات حجم رأس المال العامل.					
41.	يقوم البنك بعمل تحليلات مالية (الرافعة المالية) للعلاقة بين حجم الديون ورأس المال.					
42.	يقوم البنك بتحليل النسب المالية المتعلقة بحقوق الملكية.					
43.	يقوم البنك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل					

44. في حالة كونكم لا تطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان الرجـــاء تحديـــد السبب حسب ما هو مطبق في المصرف الذي تعمل فيه:

1. لان المعلومات المالية غير متاحة. ☐
2. لان المعلومات المالية غير موثوق بها. ☐
3. لان المعلومات المالية غير كافية. ☐
4. لان المعلومات المالية غير مدققة من مراجع حسابات مستقل. ☐
5. لعدم قدرة موظف الائتمان على تحليلها. ☐

سادساً/ من أجل زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنـــوك الفلسطينية، يرجى تحديد درجة أهمية المقترحات التالية:

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
45.	تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات.					
46.	تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين.					
47.	تطبيق قانون الأخلاقيات مهنة المحاسبة.					
48.	تعيين موظفين قادرين على استخدام المعلومات المحاسبية كأداة لترشـــيد قرار الائتمان.					
49.	زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.					
50.	تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد.					
51.	تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق على تحمل مسئولياتهم الأخلاقية.					
52.	زيادة قدرة مسئول الائتمان على تحليل القوائم المالية للشركات.					

وأخيرا نشكركم على حسن تعاونكم وجهدكم المبذول في تعبئة هذه الاستبانة

والله ولي التوفيق

ملحق رقم (3)

قائمة المحكمين

م.	اسم المحكم	المسمى الوظيفي
1.	أ.د. يوسف عاشور	مدير الدراسات العليا بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة .
2.	د. علي شاهين	مساعد نائب رئيس الجامعة الإسلامية بغزة للشؤون الإدارية والمحاضر بقسم المحاسبة في كلية التجارة.
3.	د. على النعامي	رئيس قسم المحاسبة بجامعة الأزهر في غزة.
4.	د. نافذ بركات	عضو الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، والمحلل الإحصائي بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة .
5.	أ. ماجد الجدي	مدير مركز التدريب في بنك فلسطين (م.ع.م) بغزة .
6.	أ. عماد الباز	نائب عميد كلية التجارة بجامعة الأزهر بغزة.
7.	د. سيف عودة	محاضر في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، وباحث سلطة النقد الفلسطينية.
8.	د. محمود الجعيدي	محاضر بالكلية الجامعية للعلوم الإدارية والمالية في غزة.